الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(477)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	13
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	19
حقوق الإنسان فى العالم	80

حقوق الإنسان تحقق في شكوى شاب اتهم أسرته بالتفريق بينه وبين زوجته بصك مزور

المصدر: جريدة انحاء الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.an7a.com/164092

أنحاء) – متابعات : ـ)
يحقق فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة في شكوى تقدم بها شاب عشريني، يتهم فيها أسرته بالتفريق بينه وبين زوجته بصك يشتبه أن يكون مزورا وصادرا من محكمة الأحوال الشخصية في جدة.
وأوضح مدير فرع الجمعية الدكتور عمر حافظ، أن الجمعية رفعت الشكوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة بعد أن أنكر الشاب معرفته بالصك أو علمه بتفاصيله، مشددا على أن الجمعية ستتابع مستجدات القضية مع كل الجهات، وذلك حسب "الوطن".
وروى الشاب "ع. م" قصته، مشيرا إلى أنه يعمل موظفا حكوميا ويبلغ من العمر 28 عاما، وتقدم لخطبة فتاة ذات خلق ودين ووافق ذووها على الزواج، إلا أنه فوجئ بعد مرور ثمانية أشهر من زواجه برفض أسرته للزوجة، وصولا إلى ضربها من قِبلهم لأسباب وصفت بأنها من خارج القبيلة!
وأكد الشاب أن أسرته اتهمته بالجنون والعقوق وقامت بطرده وزوجته، وأن عددا من أفراد أسرته أخذوه عنوة في سيارتهم إلى محكمة الأحوال الشخصية، وعند رفضه الدخول إلى المحكمة استولوا على كل أوراقه الثبوتية، واستصدروا صك طلاق رغم أنه لم يحضر لدى القاضي ولم يوقع في سجل الضبط.
وأضاف "بعد الخروج من المحكمة اتجهوا إلى فرع الأحوال المدنية بالأندلس مول، وأسقطوا زوجتي من سجل العائلة بموجب صك الطلاق ثم طردوني من المنزل، ما اضطرني إلى تقديم شكاوى عدة إلى كل من إمارة منطقة مكة المكرمة، وشرطة ومحافظة جدة، وحقوق الإنسان، والشؤون الاجتماعية".

جدة: مواطن يستغيث لتطليق زوجته منه غصباً.. فيتم توقيفه بتهمتي العقوق والجنون

المصدر: جريدة اخبار 24 الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/202039

أنحاء) – متابعات : ـ)
تقدم شاب بشكوى إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، كشف خلالها عن إقدام أسرته على التفريق بينه وبين زوجته بصك طلاق مزور لا يعلم عنه شيئاً صادر من محكمة الأحوال الشخصية بجدة.

وقال مدير فرع الجمعية بمنطقة مكة الدكتور عمر حافظ إن الجمعية تلقت شكوى الشاب السعودي (ع.م) الذي أنكر أن يكون طلق زوجته، مشيراً إلى أن الجمعية رفعت الشكوى للجهات المختصة في إمارة المنطقة.
وأوضح الشاب وفقا لصحيفة "الوطن" أنه يعمل موظفاً حكومياً ويبلغ من العمر 28 عاما، مبينا أنه تقدم لخطبة فتاة ذات خلق ودين ووافق ذووها على الزواج وتمكن من تأسيس بيت الزوجية، ولكن بعد زواجه فوجئ بأسرته ترفض زوجته لأنها من خارج القبيلة وتتعدى عليها بالضرب.
وتابع: "أسرتي اتهمتني بالجنون مرة والعقوق أخرى وطردتني وزوجتي، وتفاقم الأمر ليصل إلى اصطحاب عدد من أفراد أسرتي لي عنوة في سيارة إلى محكمة الأحوال الشخصية، وعندما رفضت الدخول استولوا على أوراقي الثبوتية واستصدروا صك طلاق، رغم أني لم أحضر لدى القاضي ولم أوقع في سجل الضبط، ومن ثم توجهوا إلى فرع الأحوال المدنية بأحد المراكز التجارية بجدة وأخرجوا زوجتي من سجل العائلة بموجب صك الطلاق ثم طردوني من منزلهم".
وأضاف: "أستغرب كيف يتم توقيع ورقة طلاق رغم أني لم أطلق زوجتي التي ارتبطت بها قبل ثمانية أشهر"، مطالبا بإعادة زوجته إلى عصمته وتعويضه عما لحق به من أضرار.
من جانبه، أوضح علي الشهري الوكيل الشرعي للشاب أنه قابل الزوج قبل أسابيع، وعندما سمع منه القصة نصحه بتقديم شكاوى لإمارة المنطقة والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشرطة.
وتابع أن القضية أحيلت إلى شرطة الجامعة غير أن ذوي الشاب تقدموا ببلاغ يتهمونه فيه بالعقوق والجنون، فتم توقيفه حتى اللحظة رغم إحالته إلى مستشفى الأمراض العقلية حيث تبينت سلامته، مطالبا بالإفراج عن الشاب والتحقيق في الظلم الواقع عليه ومعاقبة كل الجهات التي تصرفت في الموضوع على نحو يدعو للاستغراب.

حقوق الإنسان: لا شكاوى في انتخابات أرباب الطوائف

لمصدر: جريدة عكاظ الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150206/Con20150206751571.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
أكد لـ «عكاظ» المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي، أنه لم يتقدم للجمعية أي من الناخبين أو المنتخبين بأي شكوى أو ملاحظة خلال الأيام الماضية من الانتخابات.
وبين الزايدي أن الجمعية بدأت بمراقبة انتخابات مجالس أرباب الطوائف التي تجريها وزارة الحج منذ اليوم الأول بفريق مراقب من أعضاء الجمعية والمختصين بها يتواجد بقسم الرجال في مقر الانتخابات وبعض المختصات متواجدات بقسم النساء، واتضح لفريق الجمعية بعد المتابعة والمراقبة على مدى أيام الانتخابات أن المقر الانتخابي مناسب جدا في تنظيمه وتكييفه وتأثيثه وسهولة الوصول، والمستوى التنظيمي للأداء الانتخابي وفق لائحة الانتخابات. وأضاف: «تمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بانسيابية وسرعة دون عوائق وبحرية تامة، والتزم المنظمون والمنتخبون والناخبون بالانضباط داخل المقر، ولم يلاحظ الفريق أي احتجاجات أو اعتراضات من الناخبين ولا المنتخبين على التنظيم، ومارس العنصر النسوي حقه الانتخابي كاملا بعيدا عن الاختلاط، كما التزم المنظمون بالحضور المبكر وتميزوا بالسمت والصمت والتواجد كل في موقعه خلال الوقت المخصص للانتخابات بما في ذلك اللجنة الإشراقية العليا».
وأشار إلى أنه لوحظ أن غالبية المتقدمين لملء مقاعد مجالس الإدارات في المؤسسات من الشباب، يتوقعون نجاح العملية الانتخابية إذا ما سارت في الأيام الباقية بهذا التنظيم والالتزام..

انفلات السلوك وفروسية الشوارع ناتجان عن ممارسة العنف اللفظي والسلوكي بشكل غير مبرر

مساحة التسامح تراجعت في حياتنا..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020400

جدة، تحقيق - سعد بن عبدالله

تتعالى أصوات التحذير مطالبة بمراجعة سريعة لواقع مجتمعنا، وذلك بعد تنامي سلوكيات وممارسات تكشفت في بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث عكست توجه شريحة ليست بالقليلة إلى ممارسة العنف اللفظي والسلوكي بشكل غير مبرر، وذلك في مؤشر لتراجع مساحة التسامح في حياتنا واختلال بعض القيم، ولم يعد مستغرباً انتشار مقاطع "فيديو" على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر حالات عنف واعتداء وصلت في بعض الأحيان إلى حد القتل، ومن ذلك تلك الجريمة التي شهدتها "حائل" بين طالبين أقدم أحدهما على قتل زميله نتيجة خلاف نشب بينهما، إلى جانب دهس طالب آخر زميله إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة، وكذلك الخلاف بين طالبين في "الأحساء" أقدم ولي أمر أحدهما على طعن معلم ابنه داخل مدرسته.

وسجلت الجهات المعنية برصد حالات العنف بمختلف أنواعه أرقاماً كبيرة لحوادث تمَّ الإبلاغ عنها، ولا نذهب بعيداً حينما نتحدث عن حالات انفلات في قيادة المركبات وتحول بعض شوارعنا إلى ساحات معارك تنتهك فيها بعض القيم، وقد رصدت الجمعية الوطنية جانباً من هذه الممارسات وحذرت منها، داعيةً إلى التصدي لها ودراسة أسبابها وتدارك الخلل، معبَّرةً عن قلقها تجاه تراجع مساحة التسامح في مجتمعنا المحلي على المستويين الشعبي والرسمي، مُشددةً على ضرورة التصدي للتحريض بما لا ينتهك الحق الأساسي في التعبير.

د. محمد الغامدي

مشكلة حقيقية

وأكَّد "د. محمد الغامدي" –عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى- أنَّنا أمام مشكلة حقيقية متشعبة متشابكة تلامس حياتنا في جميع مفاصلها، مُضيفاً أنَّ بعض أفراد المجتمع في غفلة عن تأثير الكلمة الجارحة وما يترتب عليها من عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع، موضحاً أنَّ الغلظة وعدم التسامح أضحت سمات ظاهرة داخل بعض الأسر والبيوت.

وأشار إلى أنَّ التجاوزات لا تختص بوسائل التواصل الاجتماعي فحسب، مُضيفاً أنَّ الغلظة والتعامل القاسي قد يكون من أحد الزوجين تجاه الآخر أو بين الوالدين مع أطفالهم، موضحاً أنَّ ذلك قد يمتد أيضا إلى داخل المدرسة من قبل بعض المعلمين مع طلابهم، إلى جانب حدوث مثل ذلك في العلاقة بين الزملاء داخل محيط العمل، لافتاً إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي حيث فاقمت من أسباب القطيعة والتنافر بين فئات المجتمع.

أسماء وهمية

وأضاف "د. الغامدي" أنَّ الأمر يزداد إيلاماً حينما يتخفى المتواصل وراء أسماء وهمية يخلع معها جلباب الحياء، ثمَّ يبيح لنفسه كل قبيح من السب والشتم، بل والقذف والتخوين أحياناً، وقد ينتهي به المطاف إلى المزايدة على الدين أو الوطن أو الكرامة، مُشيراً إلى أنَّه صدق على هؤلاء قول ربنا -جل وعلا-: "يستخفون من الناس ولايستخفون من الله، وهو معهم إذ يبيِّتون ما لايرضى من القول".

وأوضح أنَّ هؤلاء لو علموا وتيقنوا أنَّ الله معهم، ومطلع عليهم، ولا يخفى عليه شيء من حالهم، ولا يغيب عليه شيء من مقالهم، فهو سبحانه العليم السميع البصير لاتخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، لكفّوا ألسنتهم وحفظوها عن

الوقيعة في أعراض الناس، فكم من مقالة أو تغريدة أو تدوينة نجم عنها شرور كثيرة، وكانت سبباً في التدابر والتقاطع، وفشوّ الفحش والبذاءة في فضائنا، ثمَّ انتقلت إلى مجالسنا ومنتدياتنا، بل وولجت قاعات محاكمنا وموضع خصوماتنا.
وحذَّر من العنف غير المبرر مع من يختلف معنا في رأي أو مذهب، مُضيفاً أنَّ البعض يجعل عرض خصمه ومخالفه حينئذٍ مباحاً، ومرتعاً خصباً يلغ فيه بلسانه دونما ورع أو خوف من الله أو حياء منه -عزّ وجل- أو من خلقه، وبالتالي يظن هذا المجترئ أنَّ خلافه مع الخلق يصيِّر أعراضهم المحرمة حلالاً؛ فيغتاب باسم الله ويسب باسم الله ويسخر ويهزأ باسم الله، بل ويكذب ويفتري ويقذف باسم الله.

ممارسات خاطئة

وقال "د. حسن النعمي" –عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز، ونائب رئيس نادي جدة الأدبي-: "إنَّ الانكشاف الإعلامي عرَّى سلوكيات وممارسات خاطئة في تعاملنا مع بعض كأفراد مجتمع واحد"، مضيفاً أنَّ المتتبع لما يتداول ويطرح في وسائل التواصل الاجتماعي يلحظ تدني مستوى الخطاب والتحريض الذي يستدعي توعية وتدخلا لتصحيح واقع لا يتقبل الرأي الآخر وقد يؤدي للعنف الفكري.
ودعا إلى استحداث استراتيجية وطنية لتأسيس الوعي بأهمية الحوار لدى أفراد المجتمع للخروج من هذا المأزق الذي يمثل تهديداً للسلم الاجتماعي، إلى جانب مواجهة اختلالات تراجع ثقافة التسامح، وكذلك دراسة الأسباب التي أدت إلى هذا الانحدار، مؤكداً أنَّ هذه الاستراتيجية ينبغي أن تحشد لها كل الطاقات على المستويين الحكومي والمدني، على أن تتناول أبعاد المشكلة أمنياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً.

استراتيجية وطنية

وشدَّد "د. النعمي" على أهمية إشراك جميع أطياف المجتمع في صياغة هذه الاستراتيجية؛ لكي لا تخرج في قالب واحد، داعياً المؤسسات الفكرية والتربوية والدينية، لاسيما منبر الجمعة، إلى جانب المؤسسات الإعلامية، خصوصاً الإعلام الجديد، إلى أداء دورها في تأسيس وعي يحفظ الحقوق ويشيع التسامح وقبول الآخر، مُضيفاً أنَّ نادي جدة الأدبي تواصل في فترة سابقة مع عدد من الأندية الرياضية من أجل تنظيم ندوات وأمسيات ثقافية تعزز ثقافة الوعي وتسهم في توعية مرتادي الأندية وجماهيرها.
وأضاف أنَّ التجاوب من قبل تلك الأندية الرياضية كان معدوماً، رغم أنَّها يفترض أن تكون أدوات بناء للقيم، كما أنَّ عليها مسؤوليات كبيرة تجاه الشريحة التي ترتادها، موضحاً أنَّها متى ما فعَّلت أنشطتها الثقافية، فإنَّها يمكن أن تسهم في التضييق على منابر التعصب، التي هي احد تهديدات التسامح وقبول الآخر، خصوصاً أنَّها باتت مشكلة في الوسط الرياضي.

تحولات مجتمعية

وانتقد "د. النعمي" افتقاد المناهج الدراسية لدينا لثقافة احترام التباينات الثقافية والفكرية، داعياً الجامعات إلى أداء دورها في تعزيز ثقافة الاختلاف والتسامح بين أفراد المجتمع، إلى جانب استضافة أصحاب الفكر المستنير الذي يسهم في تعزيز التسامح ونشره وإبعاد نجو م التحريض عن هذه المواقع، لافتاً إلى أنَّ الأمل في مستقبل أفضل يستدعي مواجهة تلك الإشكالات الفكرية والتحولات الثقافية في سلوك أفراد المجتمع.
وبيَّن أنَّ ذلك سيتحقَّق من خلال تعزيز الجانب الوقائي المتمثل في تنشئة الأجيال المقبلة على ثقافة التسامح والبدء بذلك في مراحل التعليم العام، إلى جانب تثقيف جيل الشباب، مؤكداً أنَّ ذلك لن يكون إلاَّ من خلال خطاب يتناسب مع تفكيرهم ويكون بلغتهم ويصل إليهم في أماكن تواجدهم، على أن تتم الإفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، التي تمثل نقطة تواصل لشريحة كبيرة منهم.

صناعة الرأي

ولفت "د. صالح بن محمد الخثلان" -نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- إلى أنَّ الإعلام الجديد أتاح الفرصة لتوظيف المعلومة وصناعة الرأي والمشاركة فيه بشكل يكاد يكون منفلتاً، مُضيفاً أنَّ ذلك دفع بعض الأفراد إلى سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ممَّا نتج عنه المساس بحقوق الغير، وذلك حينما يعبرون عن آرائهم، في ظل جهلهم بالمسؤولية القانونية تحت طائلة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

وأكَّد أنَّ هذا الانفلات في استخدام هذه المواقع يستدعي ضرورة التصدي للتحريض الذي تشهده وسائل التواصل الاجتماعي دون مساس بحق التعبير، إلى جانب تنظيم الجهات المعنية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة حملة واسعة لتعريف الأفراد بالمسؤولية القانونية المترتبة على ممارستهم حقهم في التعبير؛ لكي لا يتورطوا في قضايا وعقبات تشمل السجن والغرامة نتيجة جهلهم بالقيود النظامية لممارسة هذا الحق.

نصوص فضفاضة

وأشار "د. الخثلان" إلى أنَّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدت رفع بعض الأجهزة الحكومية قضايا على مواطنين بحجة الإساءة إليها، مستخدمين نصوصاً فضفاضة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، لمنع حرية التعبير وتطويع النظام، مُضيفاً أنَّ ذلك كان لمنع انتقاد التقصير والخطأ في هذه الأجهزة، موضحاً أنَّ بعض الأجهزة الحكومية غير متسامحة مع النقد، الأمر الذي تسبب في إدخال أشخاص إلى السجن، بسبب عدم دقة النصوص في الأنظمة.
وأضاف أنَّ هذه الأنظمة لا تفرق كثيراً بين التحريض وبين ممارسة حق التعبير وإبداء الرأي؛ ممَّا أدَّى إلى استثمار هذه النصوص في رفع دعاوى على مواطنين بسبب ممارسة حقهم في التعبير، مُضيفاً: "إنَّ تحسس كثير من الأجهزة الحكومية تجاه أيّ نقد نشأ بعد ما سُمِّي بالر بيع العربي، في حين كان متوقعاً أن يكون لذلك آثار إيجابية على مستوى التحولات وعلى مستوى قبول الأجهزة الحكومية لهذا النقد".

اتهامات متبادلة

وأوضح "د. الخثلان" أنَّ النظام الأساسي والإعلانات الدولية والاتفاقيات الإقليمية التي صادقت عليها المملكة ضمنت حق الأفراد في المشاركة، ومن ذلك حقهم في مراقبة الأجهزة الحكومية ونقد أدائها دون تعد أو إساءة شخصية للقائمين عليها، مُضيفاً أنَّه رغم التطور الهائل في وسائل الاتصال ورفع سقف الحرية في هذه الوسائل، الأمر الذي يتوقع منه تعزيز القيم الاجتماعية وإشاعة المحبة والتسامح بين أفراد المجتمع، إلاَّ أنَّ ما تمَّ رصده خلاف ذلك.
وبيَّن أنَّها ظهرت أشكال جديدة من التحريض وتصنيف أفراد المجتمع والتحزبات وإثارة النعرات واتهامات متبادلة بين مكونات اجتماعية، في مؤشر خطير على تراجع ثقافة التسامح على مستوى الأفراد والمجموعات، مُضيفاً أنَّها تمثل خطراً يهدد استقرار المجتمع، مُشيراً إلى أنَّ للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رؤية لنشر ثقافة التسامح وإصلاح اختلال قيم المجتمع.

حملة توعوية

ولفت "د. الخثلان" إلى أنَّ هذه الرؤية تتضمن حماية الحق في التعبير من خلال ضبط الأنظمة ذات الصلة، إلى جانب حماية الحياة الشخصية للأفراد من إساءات استخدام الإعلام الجديد والتصدي للتحريض، وكذلك تنفيذ حملة شاملة مستمرة للتوعية بضوابط استخدام وسائل الإعلام الجد يد، مؤكداً عدم دهشته من تحولات المجتمع التي أدت إلى اختلال القيم ونشوء الفردانية وغلبة النزعة الاستهلاكية واختفاء سلطة الضبط الاجتماعي.
ورأى أنَّ معالجات "وزارة التربية" و"وزارة الثقافة والإعلام" والجهات الأخرى المعنية بالتنشئة والتوجيه لا ترقى إلى مستوى التحدي، لافتاً إلى أنَّ هناك خطرا أكبر يتهدد السلم الاجتماعي حين تتعدى التجاوزات تعاملات الأفراد إلى شرائح وفئات تتبادل اتهامات تحمل نفساً تحريضياً وتراشقات تتعرض للمذاهب والانتماءات المناطقية، مؤكداً أنَّ الجهد المبذول ليس بمستوى التحدي، سواءً من النخب أو مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب عجز الأجهزة الحكومية عن مواجهة تلك المخاطر.

حقوق الإنسان: تصحيح أوضاع البدون.. بطيء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=214295&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

اعترفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن إجراءات تصحيح البدون بطيئة جدا وأن الإشكالات ستتوسع إذا ما تأخر حسم هذا الملف الذي سبق أن شهد توجيها واضحا من وزارة الداخلية بمعالجته.

وأبلغ "الوطن" رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن الجهاز الحقوقي استقبل خلال الأسبوعين الماضيين مئات الحالات للبدون من الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية، بغرض عرض مشكلاتهم وإيجاد الحلول لها.

وأضاف القحطاني "الجمعية تواجه صعوبات عدة في إيجاد حلول لمشكلات البدون، وتزايدهم يستمر نتيجة المصاهرة والزيجات، والإجراءات المتعلقة بتصحيح أوضاعهم تسير ببطء شديد".

ودعا القحطاني الجهات المعنية إلى بذل جهود أكثر لإصدار قرارات تحسم موضوع البدون بشكل عاجل، مقترحا بعضا من الحلول، في مقدمتها إعادتهم إلى شيوخ القبائل التي يدعون أنهم ينتمون إليها بدلا من تتبع كل حالة فردية على حدة، ما يؤدي إلى تأخير إنجاز معاملاتهم ومنحهم بطاقات تمكنهم من ممارسة حياتهم بطرق عادية وعدم تقييدهم بمسمى "أجنبي".

وشدد القحطاني على أن من أبرز العقبات التي تواجه الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية تقدمهم في السن، ومنعهم من التعليم والزواج والدفن في المقابر، إلى جانب حرمانهم من توثيق عقود الزواج، ما يؤدي إلى تحمل كثير من المخاطر مستقبلا، منها وجود أبناء من دون أوراق ثبوتية والدخول في دوامة إثبات النسب.

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن"، أن الجمعية استقبلت الأسبوعيين الماضيين مئات الحالات للأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية "البدون"، مبينا أن الجمعية تواجه صعوبات عدة في إيجاد حلول لمشكلات هؤلاء الأشخاص، إضافة إلى أن إجراءات تصحيح أوضاعهم تسير ببطء شديد.

وحذر من تأخير تنفيذ الحلول لهذه الفئات مما قد يؤدي لتوسع الإشكالات التي يعانون منها، مشيرا إلى أن أعداد هذه الفئة في تزايد نتيجة المصاهرة والزيجات التي تعقد بلا أوراق رسمية لعدم مقدرتهم على تثبيت عقود الزواج بطريقة نظامية، إذ إن بقاءهم دون إيجاد حلول قد يشكل مخاطر عدة، مؤملا في الجهات المعنية بذل جهود أكثر لإصدار قرارات تحسم موضوعهم.

وأشار القحطاني إلى أن أفضل الحلول لمعالجة وضعهم هو إعادتهم إلى شيوخ القبائل التي يدعون أنهم ينتمون إليها بدلا من تتبع كل حالة فردية على حدة مما يؤدي إلى تأخيرهم.

وقال في تصريح صحفي "رصدنا عددا من العقبات التي تواجه الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية فوجدنا أن الكثير منهم قد تصل أعمارهم إلى العشرين عاما وقد حرموا من التعليم والزواج، ولا يقبل دفن موتاهم نتيجة حرمانهم من الهوية الوطنية وعدم وجود أرقام سجلات مدنية لديهم، وأن هناك توجيهات عليا من الداخلية لإيجاد حلول لهؤلاء الإفراد، ولكن مايزال العمل يسير بطريقة لا تؤدي الغرض".

وبين القحطاني أن حرمانهم من توثيق عقود الزواج قد يؤدي إلى تحمل العديد من المخاطر مستقبلا منها وجود أبناء دون أوراق ثبوتية مما يجعلهم يدخلون في دوامة البحث في إثبات النسب، مطالبا الجهات المختصة بإيجاد حلول منها منحهم بطاقات تمكنهم من ممارسة حياتهم بطرق عادية وعدم تقييدهم بمسمى "أجنبي".

وأضاف أن من الحلول التي طرحت هو حل الإقامة الدائمة وأن ذلك لا يمكن تطبيقه لأنها تعتمد على جواز السفر وهم لا يحملون جوازات وأنه إذا تم إحضارها من البعض قد تكون مزورة وليست رسمية، مشيرا إلى أن بعض الحالات تتطلب معالجة موضوعية بدقة وعناية حيث يرفض الكثير منهم حل الإقامة الدائمة.

وأكد القحطاني أن السعي لإيجاد الحلول خلال فترة زمنية قليلة سيساعد في تصحيح أوضاع الكثير منهم ليمارسون حياتهم الطبيعة من تمتع بالخدمات المقدمة لكل المواطنين، مشددا على أن تركهم دون حلول سيشكل مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية.

حقوق الإنسان تحقق في قضية وفاة معاق تأهيل الطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 23 ربيع الأخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2015/20150211/40823

الطائف ـ حامد المديني
فتح فرع جمعية حقوق الإنسان بالطائف تحقيقاً في شكوى تقدمت بها أسرة احد المعاقين بمركز التأهيل الشامل بالطائف الذي لا زال في ثلاجة الموتى بمستشفى الملك فيصل وذلك بعد رفض الأسرة استلام جثة ابنهم حتى يتم التحقيق في وفاته.
وقال ممثل جمعية حقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي لـ(الجزيرة أونلاين) إن الفرع تلقي الشكوى من قبل أسرة المتوفى وتم رفعها إلى مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة وذلك لدراستها والتحقق منها والتعامل معها، لافتا إلى أن الجمعية تواصل متابعتها مع الجهات ذات الاختصاص.

عصابات إجرامية تستهدف المملكة للمتاجرة بالأطفال والنساء من دول مجاورة فقيرة

الاتجار بالبشر في السعودية.. حالات فردية ومختصون يتخوفون من تحولها لظاهرة

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 ربيع الأخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://sabq.org/MfQo5d

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
تعتبر جرائم "الاتجار بالبشر" من القضايا التي بات العالم يلتفت لها لأضرارها الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية؛ كاستغلال الفقراء في الدعارة، والتسول، وتقييد حريتهم، وعدم دفع الأجور، وتجنيدهم في النزاعات المسلحة سواء باستعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف إنساني ما. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك ملايين الأشخاص في الدول الفقيرة يتعرضون للاتجار بالبشر والعبودية كل عام، وينتج عنها أرباح طائلة تقدّر بنحو 7 مليارات دولار تستفيد منها عصابات متخصصة.
وفي السعودية أكد مختصون لـ"سبق" ضرورة قيام الجهات المعنية في السعودية بالتصدي لجرائم "الاتجار بالبشر" فيها؛ حتى لا تتحول الحالات الفردية التي تحصل حالياً إلى ظاهرة بعد أن سجلت المحاكم السعودية -حسب تقرير الإحصاءات العامة للعام الماضي وأكدته الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان- أكثر من 182 حالة تم إنصاف 50 حالة منها.
السعودية مستهدفة
ويشير عدد من التقارير الإعلامية الدولية إلى أن السعودية تعد واحدة من الدول المستهدفة من قبل عصابات إجرامية متخصصة في الاتجار بالبشر تستغل تدني المستوى الاقتصادي والفقر لتهريب أشخاص من دول مجاورة بما فيهم أطفال،

ونساء، وكبار في السن، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الرسمية السعودية الصادرة عن الجهات المختصة، حيث يتم سنوياً إحباط تهريب الآلاف من البشر من مختلف الجنسيات ممن يحاولون التسلل عبور الحدود الجنوبية للسعودية.

بيع وشراء التأشيرات

ومن صور "الاتجار بالبشر"، وأشكاله في السعودية -كما توضح الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان- استغلال الأطفال والنساء، وكبار السن -غير السعوديين- في أعمال غير مشروعة تحت الإكراه؛ بهدف الكسب كالتسول، وتهريب المخدرات، وممارسة الجنس، وتندرج تحته أيضاً قضايا أخرى كالعضل واضطهاد العمالة، وبيع وشراء التأشيرات. وغيرها.

مهتمة بالقضية

عن ذلك يقول الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"سبق" إن السعودية تحرص دائماً على سن الأنظمة التي تحمي حقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك إصدار نظام الاتجار بالبشر، والذي تضمن تحديد الأفعال والسلوكيات التي تدخل من ضمن هذا النوع من المخالفات. بالإضافة إلى تحديد عقوبات تطبق بحق من يقوم بهذه السلوكيات، موضحاً أن هذا يدل على اهتمام المملكة بمتابعة أي أمر قد يتعلق بحياة الإنسان.

القوانين والعصابات

ومن جانبه قال المحامي والمستشار القانوني عاصم بن حمزة الملا لـ"سبق" إن قانون جرائم الاتجار بالبشر الذي ينص على السجن لمدة 15 سنة وغرامة مالية قدرها 10 ملايين ريال يطبق فقط بحق من شكلوا عصابة وخططوا سابقاً لاستغلال الآخرين من الفقراء والمعوزين في أعمال غير مشروعة؛ بهدف جمع الأموال، موضحاً أن للمحكمة الأحقية في الحكم بالحد الأدنى للعقوبة وهي سنتان. وأشار في حالة العضل وزواج صغيرات السن، والاستغلال من قبل الأب أو العم أو أي شخص آخر قريب للفتاة، ولا يكون اتفاقاً بين مجموعة أشخاص لا تطبق عليه أحكام عقوبات الاتجار بالبشر حتى ولو صنف من ضمنها.

تحولها إلى ظاهرة

وقالت الناشطة الحقوقية عضو حقوق الإنسان في السعودية الدكتورة سهيلة العابدين لـ"سبق" إن حالات جرائم الاتجار بالبشر التي تسجل في المحاكم والجهات المختصة في السعودية تعتبر حالات فردية ضئيلة جداً. وترى أنه يجب على الجهات المختصة محاربتها حتى لا تتحول إلى ظاهرة في المجتمع.

قاعدة بيانات وطنية

ومن جهته ذكر الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان بالمملكة بدر سالم باجابر، عن وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة في المملكة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بالتنسيق مع مراكز الشرطة والمحاكم. نافياً في الوقت نفسه أن يكون هناك تفشٍّ لظاهرة الاتجار بالبشر في السعودية تحت تصنيف المعايير الدولية.

عقوبات غائبة

وكان وزير العمل المهندس عادل فقيه قد كشف عن توجه وزارته لاعتبار رجال الأعمال، والتجار الذين يستقدمون العمال ويتركونهم دون عمل حقيقي، متاجرين بالبشر، مبيناً أن وزارته تنسق مع وزارة الداخلية لمعاقبتهم بالسجن وليس بالغرامات المالية. ومن جانبها طالبت هيئة حقوق الإنسان الجهات المعنية بوقف إعلانات التنازل عن العمالة المنزلية في الصحف بمقابل مادي، لافتة إلى أن نشر إعلانات التنازل عن العاملات المنزليات، والسائقين يعد اتجاراً بالبشر يجب منعه.

حالات اتجار بالبشر

ومن الحالات المكتشفة للاتجار بالبشر في السعودية التي نشرت في وسائل الإعلام المحلية؛ إصدار المحكمة العامة في عرعر حكماً على مواطن بالسجن سنتين وجلده 600 جلدة وتغريمه 100 ألف ريال مع المنع من السفر مدة عامين بعد إدانته بتهمة الاتجار بالبشر من خلال توريطه وافداً على كفالته في نقل شحنة مخدرات إلى طرف آخر.

كما حكمت المحكمة الجزئية بمحافظة القطيف بالسجن لمدة عام مع الغرامة بمبلغ 100 ألف ريال على مواطن بعد إدانته بتهمة المتاجرة بالبشر في حق 6 عاملات إثيوبيات، وقيامه بتأجيرهن للمواطنين يومياً أو شهرياً بطريقة غير شرعية. كما نجحت هيئة حقوق الإنسان في حل مشكلة 1200 عامل يتبعون لإحدى الشركات الوطنية الكبرى بالرياض اتهمت بالاتجار بهم، في أكبر قضية اتجار بالبشر تسجل، حيث تم تسوية الخلاف بين العاملين في الشركة وملاكها، بعد أن تعرضوا لسوء معاملة مع إجبارهم على العمل دون تأدية حقوقهم لخمسة أشهر متواصلة، وهو ما يندرج ضمن قضايا الاتجار بالبشر.

تقرير الخارجية الأمريكية

وكان تقرير الخارجية الأمريكية السنوي المتعلق بالاتجار بالبشر في العالم خلص العام الماضي إلى أن نصف الدول العربية الواقعة من المغرب حتى العراق، تصنّف أسوأ الأماكن التي تشهد ممارسات تتعلق بالاستعباد في العمل والدعارة.

وأن منطقة الشرق الأوسط، وفقاً للتقرير تعد أسوأ منطقة جغرافية تشهد هذه الظاهرة. وقال التقرير "إنّ دولاً تطبق معايير قانونية صارمة في مكافحة الدعارة، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، بدأت تشهد بدورها الظاهرة". كما أشار التقرير إلى أن بعض السعوديين مازالوا يتحايلون على "عقود الزواج المؤقت" في دول من ضمنها مصر واليمن مما يدخل في نطاق المتاجرة بالبشر.

التقرير العالمي

وكشف "التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص" الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، أن ملياري شخص حول العالم مورست عليهم جريمة الاتجار بالبشر دون أن يتعرض الجناة للعقاب، وأشار إلى أن 70% من الضحايا نساء وفتيات، و30% منهم رجال وصبية. وقال التقرير إن بعض النساء أصبحن يتاجرن بالبشر بنسبة تصل إلى 30%، في حين يمثل الجناة الذكور نسبة 70% و78% من المتاجرين المدانين يوجدون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتضمنت أشكال استغلال الضحايا التي عرضها التقرير الاستغلال الجنسي للنساء بنسبة 79% و14% للعمل القسري وسرقة الأعضاء، في حين يتعرض 83% من الضحايا الرجال للعمل القسري ممثلاً في التنظيف والبناء والخدمات الغذائية والمطاعم والعمل المنزلي وإنتاج النسيج، و8% للاستغلال الجنسي و1% لسرقة الأعضاء.

عَـباءة الجاهلية!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م

اضغط هنا

عبد الله منور الجميلي

(الإعلام) روح وتفكير الجمهور، وهو العقل الجمعي الذي يؤلف هذه المنظومة؛ وبالتالي على الإعلامي أن يُـدرك أهمية وحساسية رسالته، وأن يكسب جمهوره بمصداقيته وأمانته، كما عليه أن يخلع عباءة الجاهلية والعنصرية القبلية والإقليمية في كتاباته وبرامجه.

تلك توصية مهمة من أستاذ كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالجامعة الإسلامية الدكتور غازي المطيري، ضمن ندوة «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» التي أقامها فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في طيبة الطيبة قبل أسبوعين تقريباً.

ومن وَحْـي تلك التوصية فإنّ (الإعلام) في أزمنة سابقة يعتبر (سلطة رابعة) تضاف للسلطات (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)؛ أما اليوم فأراه أصبح السلطة الأولى القادرة على الـفِـعْـل السياسي وقيادة الـحِـرَاك الاجتماعي؛ ولعل ما حصل في بعض الدول العربية خلال السنوات الثلاث الماضية خير شاهِـد.

أهمية الإعلام بمختلف صوره وأدواته التقليدية والحديثة، وما يواجه وطننا من مخاطر وتحديات في ظل ظروف استثنائية، ومحيط مضطرب؛ كلّ ذلك يُـنَـادي بأن يستشعر منسوبو إعلامنا مسئولياتهم الدينية والوطنية - فَـدون المَـساس بحرية الرأي، وكذا بالنّـقْـد البناء- ومحاولة كشف الفساد، على الإعلاميين الالتزام بنشر الحقائق فقط، وتعزيز الانتماء والوحدة الوطنية، والبعد تماماً عن ترويج الشائعات وإثارة النّـعَـرات والعصبيات القبلية والطائفية والمناطقية!

ولذا فهذا مقترح بـ (ميثاق شَـرف، يتبعه قَـسَـمٌ إعلامي) يُـطَـالَـب الإعلاميين جميعاً بالوفاء به والَـقَـسَـم على تطبيقه!

أخيراً في ندوة «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» كانت هناك توصية أعجبتني كثيراً: ناشدت المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بـ إنشاء (مرصد للشائعات) مهمته تسجيلها ومتابعتها، ومعاقبة أولئك الذين يثبت تورطهم في إطلاقها؛ فالشائعات من أهم أدوات أو محاولات هَـدم المجتمع!

فهل تتحرك وزارة الثقافة والإعلام وهيئة الصحفيين،وتقومان بتبني تلك المقترحات، وتحويلها لواقع فاعِـل ومؤثّـر!

إلى أمير جازان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25048

فهد عريشي

أكثر من سبع سنوات وسكان قرى السعدية والحضرور والشمهانية يطالبون بإيقاف مشروع مرمى النفايات والصرف الصحي القاتل الذي بدل صباحاتهم الندية بمواجهة مع الأدخنة والروائح السامة

تخيل يا سمو الأمير أن مكانا ما، على بعد مسافة قليلة من منازل المواطنين، تقرر أمانة منطقة جازان أن يكون هو المكان المخصص لمرمى النفايات، والصرف الصحي! ولك أن تتصور مدى الأذى البيئي والنفسي والصحي الذي سيلحق بهم.

هذا هو تماما ما يحدث الآن لسكان قرى السعدية والحضرور والشمهانية بعد أن قررت أمانة منطقة جازان وضع مشروع مرمى النفايات والصرف الصحي على مسافة قريبة من منازلهم، والرياح تسوق أدخنة محرقة النفايات إلى منازلهم يستنشقها أطفالهم وزوجاتهم، لتضمر جلسات السمر التي كانت في الهواء الطلق النقي بعد أن لوثها هذا المشروع الذي دمر هذه القرى، وجعل أهلها يصرخون بكل ما يستطيعون، لينجحوا في الحصول على تأكيد من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة منذ عام 2010 بأن هذا المشروع مخالف وتجب إزالته فورا، وذلك لوجوده في منطقة مأهولة بالسكان.

لم تتوقف محاولاتهم عند ذلك بل تم رفع دعوى قضائية تم الحكم فيها لصالحهم وبرفع هذا الضرر عن أهالي القرى، ولكن أمانة منطقة جازان تماطل في هذا الحكم وتستأنف وكأن الأمر لا يمس صحة المواطنين ولا يمس بيئة قرى عذراء انتهكتها النفايات وشاحنات نقل الصرف الصحي التي لا تتوقف طوال اليوم عن العبث في بيئتها وصحة سكانها.

يا سمو الأمير من شدة يأس سكان القرى من رفع الضرر عنهم لجأوا إلى جمعية حقوق الإنسان التي لا يعد هذا الأمر من تخصصها، ولكنهم يبحثون عن أمل لرفع الأذى عنهم.

ولتعرف يا سمو الأمير مدى الضرر الذي تعرضت له هذه القرى وخصوصا قرية السعدية أدعوك إلى إنصاف أهلها، وسؤال الطفل قبل والده: لماذا تشتكون من هذا المشروع؟! ما الذي تغير في قريتكم بعد هذا المشروع؟ وسيتضح لك كل شيء.

ستقرأ الألم في أعينهم ونبرات أصواتهم قبل أن تستشفها من كلماتهم. أكثر من سبع سنوات وسكان هذه القرى يطالبون بإيقاف هذا المشروع القاتل الذي بدل صباحاتهم الندية بمواجهة مع الأدخنة والروائح السامة ولكن لا أحد يلتفت إليهم، أصبح أملهم الوحيد بعد الله هو أنت يا سمو الأمير، كل ما يؤملونه منك هو أن توقف هذا الأذى عنهم بصفتك الحاكم الإداري للمنطقة. ولو سألت الرئاسة العامة لحماية الأرصاد عن هذا الأمر فستكون الإجابة كالمعتاد: أن هذا المشروع مخالف ولم يوضع على أساس نظامي.

ولو استفسرت عن الأمر في وزارة العدل لوجدت أن الحكم كان لصالح سكان القرى وهو بإزالة مرمى النفايات والصرف الصحي لثبوت ضرره على السكان ومخالفته للشرع.

الجهة الوحيدة التي ستدافع عن هذا المشروع هي أمانة منطقة جازان لأنها تنظر إلى هذا المشروع من زاوية الأرقام، كم كلفته؟ مقدار الخسائر؟ موازنة النقل إلى مكان آخر؟ وهذه اللغة -لغة الأرقام- يجب أن نتجاهلها تماما عندما يتعلق الأمر بصحة المواطن، وأمنه البيئي.

لا أقولها من باب المبالغة، ولكن لو درسنا أضرار التلوث البيئي على المدى البعيد، وفي حال استمر، فإنه على أقل تقدير سيصيب 2% من سكان القرى بالأمراض الناتجة عن تلوث البيئة مثل السرطان وغيره، وستكون كلفة علاجها أعلى بكثير من كلفة نقل هذا المشروع إلى مكان آخر.

ولو وقفت لجنة ميدانيا، ستشاهد من أين تمر شاحنات مرمى النفايات وشاحنات الصرف الصحي وستنظر للأشجار وهي تئن من المخلفات البلاستيكية العالقة على غصونها وأوراقها تخنقها وتمنعها عن النمو والاخضرار، وشاهد الرمال العذراء كيف انتهكت عذريتها العبوات المعدنية الفارغة والأنابيب الزجاجية المهشمة. يا سمو الأمير نرجوك أن تتدخل فهناك جريمة بيئية في منطقة جازان.

حقوق الإنسان بمكة تتلقى 241 شكوى عنف أسري خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

فيما استقبلت المحكمة الجزائية بجدة 980 قضية عنف ضد المرأة خلال عامين، تلقى القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة العام الماضي 241 شكوى لقضايا إيذاء أسري موجهة ضد النساء والأطفال. وأوضح مصدر قضائي لـ "الوطن" أن "المحكمة الجزائية في جدة استقبلت خلال العام الماضي قضايا عنف عدة ضد المرأة بلغ عدد الضحايا فيها 765 مواطنة، و215 مقيمة، بينما كان ضحايا قضايا العنف ضد الأطفال في المحكمة نفسها 95 سعوديا، و90 مقيما.
كما تلقى فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة 241 شكوى لقضايا عنف أسري موجهة ضد النساء والأطفال، خلال عام 1435، إضافة إلى 39 شكوى من سجناء في سجن بريمان بجدة يطالبون فيها بتسريع إجراءاتهم، ويشتكون من حرمانهم من بعض الحقوق، ومن اكتظاظ السجون العامة بالنزلاء، ما يجعل البعض لا يتمكن من أداء التزاماته اليومية من صلاة أو نوم أو راحة.
من جهته، قال المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، ورئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي اليامي، إن "وجود لائحة للحماية من الإيذاء ليس بالكفاية، ولن يتم القضاء على العنف لدينا إلا في حال تم تطبيقها بالشكل المطلوب"، موضحا أن غياب التنسيق بين الجهات الحكومية قد يرفع نسبة العنف.
وأكد أهمية وجود بنية نظامية تحقق ما تريده هيئة حقوق الإنسان، وحتى يتم تفعيل لائحة الحماية من الإيذاء بالشكل الفعال، وهو ما يؤدي الغرض الحقيقي من وضع تلك لائحة.
وأضاف الدكتور اليامي أن "تأهيل المقبلين على الزواج قد يساعد في بناء أسرة يسودها الاحترام والتقدير، لذلك لابد من تأهيل الزوجين من الناحية العلمية والنفسية، ووضع تلك الدورات أمام أعين الزوجين قبل عقد القران".
وأوضح أن ملتقى العنف الأسري الذي أقيم منذ أشهر مضت حث على وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري بكافة أنواعه، مشيرا إلى أن حالات العنف ضد المرأة والأطفال بدأت في التراجع نتيجة انتشار الثقافة الحقوقية نوعا ما بين أوساط المجتمع.
وطالب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية بتطوير الجهات المسؤولة عن استقبال حالات العنف، لضمان أداء أدوارها الكاملة، مشيرا إلى أنه عندما تؤدي كل جهة دورها تجاه حالات الإيذاء ستقل الظاهرة، وسيحصل كل من المرأة والطفل المعنفين على حقوقهما. وشدد الدكتور اليامي على أن "هيئة حقوق الإنسان تولي قضايا العنف ضد الصغار أهمية قصوى، وتسعى لتعزيز حقوق المرأة والطفل، والحد من آثار سلطة الولاية، وتعمل على توفير الحماية والعيش الكريم لكل أفراد الأسرة".

أكدت لـ"سبق" أن العام المنصرم أعلى نسبة من القضايا الواردة "النهاري": الاستيلاء على راتب الزوجة وتهديدها بالزواج عليها عنف أسري

المصدر: جريدة سبق الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://sabq.org/Icygde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
كشفت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة "الدكتورة جواهر النهاري" لـ"سبق"؛ أن سجل فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في العام المنصرم كأعلى نسبة من القضايا الواردة ما يتصل بحق الحماية من العنف الأسري؛ حيث بلغت 45 شكوى، من أصل 77 شكوى وردت للفرع بشطريه الرجالي والنسائي..
وأضافت "النهاري" أنه في عام 1433هـ، سجلنا 50 شكوى حالة عنف، بينما إحصاءاتنا لعام 1434هـ بلغت 77شكوى، وعملنا على إحصائية شاملة لحالات العنف الأسري، وما يقع على المرأة، وكذلك الموجه ضد الطفولة، وعكفت الهيئة على دراسة تتعلق بالعنف الأسري وسبل مواجهته ..
وبينت أن هناك أنواعاً أخرى من العنف؛ كالعنف اللفظي، ومثاله: الاحتقار والازدراء، والإهانات داخل الحياة الزوجية، وكذلك العنف الاجتماعي مثل حرمان الزوجة من زيارة أهلها فترة طويلة، إن لم يكن بالكلية، والعنف الاقتصادي؛ مثل قيام بعض الأزواج بالاستيلاء على راتب الزوجة العاملة عنوة وبدون وجه حق، وكذلك العنف النفسي، أو ما يسمى بـ"القاتل الصامت".
وأشارت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة إلى أنه لا يخفى أن نظام الحماية من الإيذاء واللوائح التنفيذية لهذا النظام صارم وعالج ولا يزال يعالج، إلا أن غياب التنسيق المطلق بين الأجهزة المختصة بالمعالجة يسبب نوعاً من الخلل، كذلك غياب الوعي لدى شريحة كبيرة من الناس في إدراكهم لحقوقهم في حال ممارسة العنف ضدهم يكون سبباً في عدم مطالبتهم بحقهم في الحماية من الإيذاء.
ونوهت في ختام حديثها لـ"سبق" إلى أن دور فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة لا يقتصر على البحث عن حالات العنف فقط، بل يمتد لمتابعة الأجهزة المختصة بشأن تأمين الحماية من الإيذاء للمعنف أو المعنفة، ومدى تفاعل الأجهزة مع هذه الحالات.

قبول 26 في المرحلة الأولى.. الشدي :
إعداد مدربين وطنيين في حقوق الانسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020196

الرياض- أسمهان الغامدي
تنظم هيئة حقوق الانسان غداً الثلاثاء بمدينة الدمام المرحلة الثانية من برنامج تدريب مدربين في مجال حقوق الانسان.
وقال الدكتور ابراهيم الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي لها: ان هذا البرنامج أحد البرامج المهمة الذي تضمنته مذكرة التفاهم التي وقعتها هيئة حقوق الإنسان مع المفوضية السامية لحقوق الانسان في جنيف، وذلك حرصا من الهيئة على اعداد مدربين وطنيين في مجالات حقوق الانسان المختلفة مما سيسهم في رفع قدرات منسوبي الجهات الحكومية والاهلية في مجال تعزيز ثقافة حقوق الانسان.
وذكر الدكتور الشدي انه تم قبول 26 متدرباً ممن حضروا المرحلة الاولى من هذا التدريب الذي نظم الشهر الماضي لمدة اسبوع لأكثر من 50 متدرباً، ويتضمن البرنامج عدداً من الجوانب المهمة التي تضمن قدرة المتدربين على التدريب بعد استكمال هذا البرنامج بمرحلتيه حيث سيتم خلال هذه المرحلة إعطاء المتدربين معلومات حول التدريب الحقوقي، وعمل تطبيقات على التدريب للتأكد من إمكاناتهم التدريبية. وسيمنح من اجتاز هذا البرنامج شهادة مدرب حقوقي معتمد من الأمم المتحدة،وسيقوم بالتدريب في هذه المرحلة عدد من خبراء الأمم المتحدة، وخبيران معتمدان لدى الأمم المتحدة.

الجميع سواسية أمام النظام ولا يجوز تعمد إلحاق الضرر بالآخرين ..

•التعسّف".. نواة التطرف وتجاوز على كرامة الذات!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020403

الرياض، تحقيق- تركي العوفي
أكَّد مختصون على أنَّ التعسّف جريمة يُحرمها الشرع والنظام، سواء أكان التعسّف ناتجاً عن فرد أو جماعة أو صاحب سلطة أو مركز اجتماعي أو حتى من جهة حكومية أو جهة خاصة ضد شخص معين أو جماعة معينة، موضحين أنَّه لا يجوز إلحاق الضرر والأذى بأيّ شخص مهما كان السبب، مُشيرين إلى أنَّ الأنظمة في المملكة تستمد قواعدها ومبادئها العامة من مصادر الشريعة الإسلامية، مُبيّنين أنَّ هذه الأنظمة جاءت لتؤكد حمايتها لجميع أفراد المجتمع ومنع كل ما يؤدي للفرقة والاختلاف بينهم وحماية الفئات الضعيفة من أيّ تعسّف أو ظلم، إلى جانب منع أيّ تصنيفات تلحق الضرر بفئة أو جماعة معينة، فالجميع متساوون في الحقوق والمزايا أمام النظام لا فرق بينهم، لافتين إلى أنَّه من الواجب على كل من يقع عليه تعسّف أن يتجه للجهات المعنية لرفع الضرر عنه ومحاسبة من ظلمه.
وشدَّد الجميع على أهمية دور الأسرة والمدرسة في استقامة المجتمع، مُضيفين أنَّ التعسّف قد ينطلق من داخل الأسرة، وذلك حينما تمارس التمايز بين الأبناء أو شعور أحد أفرادها بالحرمان العاطفي، ممَّا قد يدفع الأبناء الذين لا يستطيعون السيطرة على مشاعرهم إلى الانتقام من أحد أفراد العائلة، وهو ما ساقه الله –سبحانه وتعالى- في الأقوام السابقة، كما في سورة "يوسف".
د. عبدالله بن ربيق
جريمة محرّمة
وأكد "د.عبدالله بن متعب بن ربيق" -باحث حقوقي، وقانوني- على أنَّ التعسّف والاضطهاد جريمة تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف، مُضيفاً أنَّها تكون في الغالب ضد فرد ضعيف أو مريض أو امرأة أو شخص كبير أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو أقلية أو جماعة أو فئة معينة، وذلك بسبب ديني أو عرقي أو لأيّ سبب يراه المضطهد.
وقال إنَّ الضرر مرفوع في الشرع، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا ضرر ولا ضرار"، مُضيفاً أنَّ هذه قاعدة فقهية معتبرة في كل الأنظمة السعودية وفي النظام الأساسي للحكم، حيث نصّت المادة ال (11) على: "يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم"، كما نصّت المادة ال (12) على: "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام".

وأضاف أنَّ كل الأنظمة الأخرى لم تفرق بين المواطنين، كما أنَّ موادها جاءت شاملة للجميع لا تفرق بينهم، وتمنع وتعاقب كل ما يؤدي لذلك، مُضيفاً أنَّ "هيئة حقوق الإنسان" تحرص على كل ما يحقق المساواة بين المواطنين في الأحكام الشرعية والأنظمة وتحقيق ضمانات حقوق الإنسان التي كفلها الشرع المطهر والنظام الأساسي للحكم وكل مرجعيات حقوق الإنسان في المملكة من مواثيق دولية وإقليمية.

وأشار إلى أنَّ جريمة التعسّف أو الاضطهاد لا تتحقَّق إلاَّ بتوفر أركانها الثلاثة الشرعي والمادي والمعنوي، مُضيفاً: "توجد نصوص في الشرع والأنظمة تحرم التعسّف وسوء المعاملة والسب والاهانة وتجريح الشخص أو الجماعة أو نشر البغضاء والنعرات العصبية التي تؤجج الكراهية وتثير الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، أو أيَّ أفعال أو ممارسات أو سلوكيات تمس بشعور الشخص أو الجماعة، مشيراً إلى أنَّ هذه النصوص المجرِّمة لهذه الأفعال تمثل الركن الشرعي للتجريم والمعاقبة.

قلة وعي

ولفت "د.الربيق" إلى أنَّ الركن المادي لهذه الجريمة يتمثَّل في الأفعال التي تمارس ضد الشخص من المُضطَهِد، سواءً كان شخصاً أو جماعة أو منظمة عامة أو خاصة بقصد الانتقاص من قيمة وكرامة الإنسان أو المساس بالشعور الإنساني أو تجريح الشخص والتعبير عن الكراهية ضده، مُضيفاً أنَّ هذا الفعل من الناحية القانونية يعني كل تصرف جرمه القانون، سواءً كان إيجابياً أو سلبياً، كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك.

وبيَّن أنَّ قلة الوعي القانوني والحقوقي لدى البعض ساعد على انتشار مثل هذه الأفعال في بعض المنظمات وبين بعض الفئات، مُشيراً إلى أنَّ هناك من يضطهد مرؤوسيه ويتعامل معهم بطرق مهينة، كما أنَّ البعض يفعله في دور التربية والتعليم فيُفرق بين طلابه، موضحاً أنَّ المعلمون والمعلمات هم بمثابة الآباء والأمهات للطلاب والطالبات، كما أنَّهم هم من يبني الجيل ويربيه التربية الإسلامية الصحيحة، فكيف يضطهدون الطلاب والطالبات؟.

وأشار إلى أنَّه ينتج عن التعسّف جيل حاقد مبغض للمجتمع، جيل يحمل فكرا مناهضا لكل تقارب وتلاحم بين طبقات وأطياف المجتمع، مؤكداً على أنَّ هذا الجيل سيرث هذه الأفعال ممَّن قبله، وقد تستمر هذه الأفعال التي تسبب الخلل والاختلافات والفرقة بين فئات المجتمع، فيصبح لدينا مجتمع مُفكك متباعد يعيش أفراده في خلاف مستمر.

توازن اجتماعي

وشدَّد "د.زيد بن عبدالله الدريس" -باحث في علم الجريمة- على أهمية دور الأسرة والمدرسة في استقامة المجتمع، مُضيفاً أنَّ الأسرة والمدرسة أبنية اجتماعية تتكون من عدة ادوار ومكانات وعلاقات تحكم جميع تعاملاتهم وحفظ وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي لكل الأطراف، موضحاً أنَّ الكل يؤدي دوره ومساندة الآخر، وإذا اختل توازن هذا البناء بسبب سلب حق طرف من طرف آخر فسوف تكون له أضرار نفسية واجتماعية سلبية تُضعف أفراد هذا البناء.

وأكد على أنَّ حرمان الشخص وتجاهله واضطهاده له تأثير سلبي وردة فعل عكسية تأتي مستقبلاً تجاه نفسه وأسرته ومدرسته ومستواه التعليمي والمهني، موضحاً أنَّ كل إنسان يحمل استعدادات بيولوجية جسمية وفكرية تجعله يتوقع لنفسه تأدية دور مهم أكثر من غيره بإيجابية، مُشيراً إلى أنَّ آماله وطموحاته ومكانته في هذا البناء ستزداد سوءً يوماً بسبب أنَّ الاتجاه يسير ضده.

ولفت إلى أنَّ تجاهل أولياء الأمور لبعض الأبناء أو البنات وحرمانهم من بعض الأمور المعنوية والمادية تجعلهم يعيشون في زاوية ضيقة وتتكون لديهم ردود أفعال عكسية سلبية تبدأ بسلوكيات بسيطة بعدم الرغبة في المذاكرة وكثرة الخروج للشارع والحديث مع الآخرين الذين لا تحكمهم معرفة سابقة من قبل والبحث عن رفاق لديهم المستوى التفكيري نفسه والتقارب فيما بينهم، كما أنَّها تتكون لديهم ثقافة سلبية تجاه مجتمعهم.

أعمال إجرامية

وأضاف "د.الدريس" أنَّ الخيارات تصبح أمامهم مفتوحة لفعل أيّ عمل غير اجتماعي تعبيراً عن ذواتهم المسلوبة، موضحاً أنَّ منهم من يمارس التفحيط لأجل جلب اهتمام الناس، إلى جانب الاستعلاء والاعتداء على الآخرين لإثبات وجودهم، وقد تصل بعض السلوكيات إلى أعمال إجرامية كردة فعل للتعبير عن التعسّف والحرمان الذي زرع فيهم بسبب ضعف التوازن والاختلال في بنائهم الاجتماعي الأول، وهو الأسرة.

وأوضح أنَّ الخطر هنا يزداد في ظل تطور وسائل الاتصال الالكترونية وسرعة الحصول على المساعدة من الآخرين، سواءً الرفقاء أو جماعات أخرى لديها أهداف إجرامية يكون الشباب بالنسبة لهم هو الأساس، ومن ثمَّ يعملون بكل الوسائل لاستقطابهم، من أجل الإفادة منهم واستغلالهم في تنفيذ عمليات إجرامية وإرهابية داخل الوطن أو خارجة؛ لأنَّه أصبحت

لديهم قابلية نفسية لأداء أيّ سلوكيات اجتماعية وغير اجتماعية، من أجل تفريغ طاقاتهم الكامنة ومحاولة الدفاع عن حقوقهم.

حرمان عاطفي

وأكّد "د.منصور الشمري" -متخصص بالجماعات المتطرفة والإرهاب- على أنَّ التعسّف قد ينطلق من أصغر مُكوّن للمجتمع، وهي الأسرة، وذلك حينما تمارس التمايز بين الأبناء أو شعور أحد أفرادها بالحرمان العاطفي، مُضيفاً أنَّ هذا قد يدفع الأبناء الذين لا يستطيعون السيطرة على مشاعرهم إلى الانتقام من أحد أفراد العائلة، ومثل هذه ونظائرها قد ساقها الله –سبحانه وتعالى- في الأقوام السابقة، كما في سورة "يوسف".

وقال إنَّ الشعور بالتعسّف يورث ردود أفعال سلبية، موضحاً أنَّ بعض من يقاتلون في مناطق الصراع يشعرون باضطهاد النفس اللوامة، فيهربون ممَّا يظنونها ذنوباً؛ ليكفّروا عنها بالموت، كما أنَّ هناك من يهرب من واقعه الأسري لشعوره باضطهاد عاطفي، مؤكداً على أنَّ العدالة الاجتماعية هي أنجع علاج يمكن للباحثين وصفه في أدبياتهم، ابتداءً من الأسرة ووصولاً إلى مكونات المجتمع المختلفة.

"حقوق الإنسان" تطلق المرحلة الثانية من برنامج تأهيل المدربين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/24x7/articles/20150210/article24780.html

واس(الدمام)

أطلقت هيئة حقوق الإنسان بالمملكة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان اليوم ، برنامج تدريب المدربين في مرحلته الثانية والأخيرة بمشاركة 25 متدرباً ممن تجاوزوا المرحلة الأولى، وذلك في مقر فرع الجمعية بمدينة الدمام.

ويشارك في البرنامج الذي يستمر حتى الـ 30 من الشهر الجاري، خبراء معتمدون لدى الأمم المتحدة، يقدمون للمتدربين معلومات حول التدريب الحقوقي، وعمل تطبيقات على التدريب للتأكد من إمكاناتهم التدريبية.

وتهدف الدورة إلى تأهيل المدربين الحقوقيين المعتمدين من الأمم المتحدة، كونهم سيحصلون على شهادة من هيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية تؤكد إمكاناتهم وقدرتهم على التدريب في مجال حقوق الإنسان، حيث تتطلع الهيئة فيمن يجتاز هذا البرنامج أن يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قضاة يطالبون بتفعيل لائحتهم الوظيفية وتعزيز المحاكم بالمستجدين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي

تترقب الأوساط القضائية إعادة فتح عدد من الملفات العدلية بعد تعيين وزير جديد للعدل، ويتصدر ملف لائحة الشؤون الوظيفية للقضاة أحاديث عدد من القضاة، خصوصاً وأن وزير العدل الجديد الدكتور وليد الصمعاني يعدّ أحد المشاركين بدراسة هذه اللائحة، مطالبين بضرورة تفعيلها لكونها تحد من تسرّبهم، وتسهم في تطوير بيئة السلك القضائي عموماً.

ويأتي ذلك بعد تعطيل مشروع اللائحة المنصوص عليها في نظام القضاء الصادر عام 1428هـ، على خلفية خلاف وقع قبل نحو ست سنوات بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، لأسباب تتعلق بالمزايا المالية.

وأوضح القاضي السابق والمستشار الشرعي يوسف السليم، أن اللائحة الوظيفية للقضاة منصوص عليها في نظام القضاء منذ أعوام، مشيراً إلى أن القضاة انتظروا تفعيلها منذ عام 1428هـ.

وقال في حديث لـ«الحياة»: «يحظى القضاء في المملكة باهتمام الحكومة السعودية، ودعم متواصل لكوادره مادياً ومعنوياً، ونظراً لكون اللائحة منصوص عليها مسبقاً، فإننا نرى أن تطبيقها بات قريباً، خصوصاً أن وزير العدل يعد أحد العاملين على إعدادها خلال عمله قاضياً في ديوان المظالم، وبالتالي فهو يدرك الجهود التي بذلت من اللجان المشتركة لإصدار اللائحة بمستوى عالمي مميّز، مقارنة بتنظيمات الدول الأخرى».

ويُرجع السليم أسباب تأخر إقرار لائحة شؤون القضاة - في الوقت الذي صدرت في لوائح لقطاعات أخرى - إلى خلاف في وجهات النظر حصل قبل أعوام بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، حيال بعض ما تضمنته اللائحة من مزايا مالية، لافتاً إلى أن الأمور تسير بشكل إيجابي في الوقت الحالي تمهيداً لتفعيلها، معتبراً أنها ستنعكس إيجاباً على تنظيم جميع الشؤون الوظيفية للقضاة، من تعيين وندب ونقل وإعارة وتدريب وابتعاث وإجازات وحوافز وبدلات، مضيفاً: «سيجد الجميع آثار صدور اللائحة وفق قواعد واضحة على القضاة وعملهم القضائي وكل ما يمس البيئة القضائية، ما يجعلها بيئة أكثر استقراراً وراحة وتحفيزاً وجذباً للكوادر المميزة، إلى جانب تخفيف تسرب القضاة لكون الحوافز المعنوية والمالية الحالية تحتاج إلى تعزيز ودعم».

وأفاد القاضي السابق بمحكمة جدة طالب آل طالب، بأن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء استقبلا في وقت سابق طلبات القضاة بهدف إعداد لائحة تتناسب معهم، استناداً للمادة السادسة من نظام القضاء، مضيفاً: «تم تجميد هذه اللائحة لأسباب غير واضحة، على رغم اكتمال جميع محاورها، بل إن مستحقات القضاة المالية أصبحت عرضة للتأخير وسوء الصرف، في وقت تطورت فيه قطاعات أخرى، فالقضاة ليس لديهم بدل اغتراب، على رغم نأي أكثرهم في المحافظات البعيدة ولا بدل حاسب، على رغم ارتباطهم بالنظام الإلكتروني الشامل، ولا بدل مواجهة جمهور ولا بدل سكن، وصار القاضي يواجه براتبه الأساسي فقط كل مشاق وتبعات تعيينه في القضاء». واعتبر أن السلك القضائي يعاني من تسرّب عدد من أفراده لأسباب عدة، متهماً أطرافاً يعملون في القطاع ذاته بالعمل على إقرار إجراءات لا تتوافق مع طبيعة ومتطلبات عمل القضاة، مطالباً بضرورة المحاسبة وتصحيح تلك الإجراءات عاجلاً.

من جهته، أشار القاضي السابق المستشار القانوني حسان السيف، إلى أن التوجّه السابق من المجلس الأعلى للقضاء يهدف إلى إعطاء القضاة ميزات لتقليل التسرب، خصوصاً مع الحاجة الماسة لإعداد قضاة أكثر في الوقت الحالي، مبيّناً أن دولاً مجاورة تمنح قضاتها ميزات أفضل من القضاة في المملكة، معتبراً أن من غير المعقول ألا يحصل القاضي على بدل سكن وعلاج وإرهاب وطبيعة عمل.

وأضاف: «أرى أن من الضروري تكوين هيئة عليا لمراقبة القضاة في دوامهم وعدم تغيبهم عن عملهم إلا بترخيص كتابي، وكذلك في إنجازهم لمعاملات المراجعين وقضاياهم، وعدم إقحام أنفسهم وتدخلهم في طريقة وأساليب الإدارة القضائية في المحاكم، كذلك من الضروري تفعيل اللائحة الوظيفية لهم لتطوير العمل القضائي عموماً».

"الإسكان": الأولوية للأسرة... وليست هناك برامج تستهدف "غير المتزوجين"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان

كشفت مصادر في وزارة الإسكان عن أن الوزارة لا تنوي على المدى القريب استحداث برامج تستهدف فئة «غير المتزوجين»، مجددة تمسكها باستهدافها الأسرة السعودية، إلى جانب الحالات الخاصة مثل الأرامل والمطلقات، شريطة توافر صك الإعالة معهن.

وأوضحت المصادر لـ «الحياة» أن الوزارة تركّز برامجها وخططها على الأسر تحديداً، مشيرة إلى أن غير المتزوجين سواء من الذكور أم الإناث لا يمكنهم التقديم لبرنامج الدعم السكني الذي يتيح تقديم عدد من المنتجات السكنية، تشتمل على قرض، ووحدة سكنية جاهزة، وأرض وقرض معاً، منوّهة إلى أن استراتيجية الوزارة تستهدف تحقيق التوازن في سوق الإسكان بالمملكة، بحيث تصبح متوافقة مع مختلف فئات المجتمع، وتقدّم الخدمة لغير المتزوجين بصورة غير مباشرة.

وأضافت: «جميع برامج الوزارة ترتبط بتوفير السكن المناسب للأسرة السعودية، إذ لا توجد لديها حالياً خطوات تتعلّق بغير المتزوجين، فالأسرة لدى الوزارة تشكّل أولوية لكونها هي أساس المجتمع، وبشكل عام فإن تلك البرامج تقدّم خدمة غير مباشرة لغير المتزوجين، نظراً إلى كونها تسهم في إعادة أسعار العقار إلى وضعها الطبيعي، بحيث يكون الحصول على المسكن أسهل مما هو عليه حالياً، إضافة إلى أن غير المتزوج سواء أكان ذكراً أم أنثى يعيش في الغالب ضمن أسرة، ما يعني أن تلك الأسرة بإمكانها التقديم لوزارة الإسكان إذا كانت لا تمتلك مسكناً مناسباً، وبالتالي استفادة جميع أفرادها من المنتج المستحق لها، عدا عن أن غير المتزوج يعدّ أكثر قدرة على الحصول على السكن سواء بالإيجار أم بالتملّك، فالكلفة تكون أقل من شخص آخر يتحمل مسؤولية أسرة».

وأكدت المصادر أن ما ينطبق على وزارة الإسكان من استهداف للأسرة، ينطبق كذلك على صندوق التنمية العقارية، لافتة إلى أن التقديم الآن أصبح موحداً بين الجهتين، مضيفة: «عدا الذين تقدّموا مسبقاً إلى صندوق التنمية العقارية بشرط الأرض ولا يزالون في انتظار إعلان أسمائهم، ففي السابق لم يكن الصندوق ينظر إلى مسألة الحالة الاجتماعية للمتقدّم، إذ كان بإمكان غير المتزوجين التقديم للحصول على القرض العقاري».

يذكر أن وزارة الإسكان تستعد لتوزيع 2000 أرض مطوّرة خلال الشهر الجاري، ضمن مشروع إسكان مدينة الرياض الواقع غرب مطار الملك خالد الدولي، إضافة إلى مواصلتها توزيع 149 وحدة سكنية ضمن مشروع إسكان محافظة خيبر، فيما أعلنت أمس أن العمل جارٍ على مشروع إسكان ناوان في محافظة المخواة بمنطقة الباحة، الذي يشمل 115 وحدة سكنية، ويقع على طريق المخواة - المظيلف، ويبعد عن وسط محافظة المخواة قرابة 60 كيلومتراً، منوّهة إلى حرصها على سرعة تنفيذه وتسليمه في الوقت المحدّد بحسب العقد المبرم مع المقاول المنفّذ.

دراسة فقهية تدعو لـ "تصحيح النسب" والانتماء القبلي.. بـ "الحمض النووي"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - مصطفى الأنصاري
دعت دراسة فقهية أصدرتها أخيراً وزارة العدل السعودية إلى توظيف تقنيات الطب الحديثة في «تصحيح النسب»، و«الانتماء القبلي»، ووصفت القرائن الطبية بأنها أصبحت أكثر رجحاناً من محاذير فقهية سبقت. وأكد الفقيه السعودي الدكتور عبدالرحمن بن أمين طالب أن «صوراً عدة يتعين فيها التصحيح، منها أن ينشأ شخص منتسباً لقبيلة، ثم يتضح له خطأ النسبة إليهم من طريق الخبراء بالأنساب، أو من طريق البصمة الوراثية التي تتيح تحديد انتماء الشخص، ولذلك يجب التصحيح، لأن الانتساب للأب الأعلى وهو القبيلة في حكم الانتساب للأب المباشر، وبعض القبائل الانتساب إليها تبنى عليه بعض الأحكام الفقهية، كالانتساب لقريش أو آل بيت النبي عليه الصلاة والسلام». وأشار طالب في دراسة نشرتها «العدل» في عددها الأخير الذي يحمل الرقم 64، حول «القرائن الطبية وحجيتها في القضايا المالية وتصحيح النسب»، إلى أن الرؤية التي رجحها، ناصرها فقهاء قدامى، حتى وإن تسامحوا في «نسبة الرجل نفسه إلى قبيلته وإلى قبيلة أخرى دخل فيها، مثل أن يقال التميمي ثم الوائلي، وما أشبه ذلك». معتبراً أن «الشرع متشوف لإلحاق النسب تحقيقاً لمقاصد جمة تعود على الأب والولد والأم، لكن لا يعني هذا أن للزوج أن يستلحق بنفسه أياً كان، ويقر بولد ليس منه ولا من مائه، فهذا من منكر الأمور وكبائرها، والعكس كذلك حين يجحد الأب ابنه بغرض قذف زوجته وللإضرار بها».
ورفض الباحث أن يكون الستر على الواقع السائد مبرراً شرعياً يحول دون «تصحيح النسب»، وقال: «هذا إقرار للخطأ، إذ نص جماهير الفقهاء على أنه لو تزوج مشرقي بمغربية ولم يلتقيا البتة، فأتت بولد ونسبته لزوجها المشرقي الذي لم تلتق به، فلا تصح النسبة، وله أن ينفي الولد، ولا يقال «الولد للفراش»، لأن هذا الحديث ينطبق إذا كان هناك إمكان كون الولد منه، أما لو تعذر، الواقع يكذب نسبة الولد إليه فلا ينسب إليه».
وكان الشارع السعودي شهد قضايا عدة لجأت فيها أطراف للتقنيات الطبية، من أجل تصحيح النسب، أشهرها ما عرف بقضية الطفل السعودي والتركي، قبل نحو 10 سنوات جنوب المملكة.

مكة: "عدم الإنجاب" و"ضيق السكن" يدفعان بـ "سعوديين" إلى "دار المسنين"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة - أحمد الهلالي
كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن عدداً من حالات العجزة و«كبار السن»، التي تصل إلى دار رعاية المسنين في منطقة مكة المكرمة تعود إلى أسباب عدة، أبرزها ضيق المسكن، وعدم كفايته لأفراد الأسرة، إضافة إلى عدم «الإنجاب» لبعض المسنين.

وأضافت أن هناك أسباباً أخرى من ضمنها عدم وجود من يرعى المسن لعدم زواجه، أو إنجابه لأبناء، وهو ما تسبب في وجود بعض الحالات في الدار لتلقي الرعاية اللازمة والعناية بهم في جميع الجوانب التي يحتاجونها سواء أكانت صحية، أم في مجال التغذية وغيرهما من الأمور الأخرى.

وفي ما يتعلق بالحالات الموجودة في داخل دار المسنين بمكة، أشارت المصادر إلى أن حالات وصلت إلى دار رعاية المسنين كانت بسبب عمل الأبناء لساعات طويلة، وعدم قدرة زوجاتهم على تقديم الرعاية للأب، أو سفرهم للخارج، إضافة إلى الحالة الصحية للمسن، وإصابته ببعض الأمراض المزمنة.

ولفتت إلى أن الحالات التي سجلت في المركز وتحتاج إلى رعاية بسبب عقوق الوالدين كانت حالات نادرة جداً، مشيرة إلى أن الحالات التي تصل إلى الدار بسبب العقوق ضعيفة جداً.

وحول العلاقة المهنية للاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين مع المسنين في دار رعاية المسنين بمنطقة مكة المكرمة، أوضحت المصادر أن العلاقة المهنية تقوم على أساس عملية المساعدة، وتقديم الخدمات للمسن من قبل الاختصاصيين، موضحة أن هناك شخصاً مهنياً مدرباً يمتلك مهارات، ويتمتع بالعلم والقيم المهنية، وهناك شخصاً آخر يحتاج إلى المساعدة، ومجموعة من الخدمات.

ولفتت إلى أن تلك العلاقة تقوم على مجموعة من الحقائق الثابتة، أبرزها أن العمل مع المسنين عملية مساعدة لهم في الأساس، إضافة إلى الجوانب الإنسانية والعاطفية، والتي تستلزم مهارات الاتصال، وتقديم الاستشارات في الوقت المناسب.

وأكدت أن مستويات العلاقة المهنية تستهدف تدعيم الجوانب الإيجابية لدى المسن، واستغلالها في إحداث التكيف الاجتماعي، والتوافق النفسي لدى المسن، مشيرة إلى أن العلاقة المهنية التأثيرية تكون مع المسنين الذين يحتاجون إلى التوجيه والنصح والإرشاد، فيما تأتي العلاقة المهنية التقويمية أو التصحيحية، وهي أعمق مستويات العلاقة المهنية، وهنا يكون تدخل الاختصاصي لتصحيح أفكار المسن، أو تعديلها تجاه النفس والمؤسسة والمجتمع، وأسرته وغيرها.

وتستقبل دور رعاية المسنين «كبار السن» من الجنسين الذين أعجزتهم الشيخوخة عن العمل، أو الذين يعجزون عن القيام بشؤون أنفسهم، أو المرضى الذين بلغوا 60عاماً من المصابين بعجز بدني، أو عقلي أفقدهم القدرة على العمل، أو رعاية أنفسهم بشرط خلوهم من الأمراض المعدية أو الأمراض العقلية، إذ يشترط للقبول في تلك الدور عدم وجود أقارب يمكن أن يعتنوا بتلك الفئات.

كما يتم إشراك المسنين في جميع المناسبات الوطنية والاجتماعية وتتمثل في اليوم العالمي للمسنين وأسبوع الشجرة وأسبوع المرور وشهر الخدمة الاجتماعية واليوم الوطني والأعياد، وغيرها من المناسبات الأخرى.

يذكر أنه تمت مراعاة تصميم الدور لتكون قريبة إلى حياة الأسرة الطبيعية، ويتمتع فيها المسن بنوع من الاستقلال، ويشعر فيها بالراحة، والأمن والسكينة، وتوفر لهم داخل تلك الدور الإعاشة الكاملة، والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية وخدمات العلاج الطبيعي وبرامج العناية الشخصية، كما تتيح للمسنين مزاولة بعض الأعمال اليدوية، والأعمال الفنية بغرض شغل أوقات الفراغ، كما يتمتع المقيمون من كبار السن داخل دور الرعاية بالبرامج الدينية والثقافية والترفيهية المناسبة، ويصرف لكل مقيم بدور الرعاية الاجتماعية مصروف جيب شهري يصل إلى 200 ريال.

في مقترحين لتسع عضوات تضمنا تعديل نظام التقاعد المدني.. و"الرياض" تكشف التفاصيل

إعادة النظر في معاشات المتقاعدين وتحسين ظروف المستفيدين.. على طاولة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019212

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالب عشرة أعضاء بمجلس الشورى بتعديل نظام التقاعد المدني بهدف إعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وترسيخ مبدأ حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة كما في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساس للحكم، وحماية الحقوق المالية للمواطنين، وتوفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمتقاعد أو من يعولهم برفع الحد الأدنى من المعاش التقاعدي الذي قضى أمر ملكي أن يكون ثلاثة آلاف ريال، ودعم صندوق التقاعد بزيادة الدعم الحكومي له ليتمكن من الوفاء بالتزاماته، وأيضاً تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن بعد تقاعده والمحافظة على المستوى المالي المعتاد للأبناء وحماية من يعتمدون في إعالتهم على صاحب المعاش، ولتحسين ظروف المستفيدين منه بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحديث النظام الذي مر أكثر من 40 سنة على صدوره و10 سنوات على قرارات الشورى المطالبة بسرعة الانتهاء من نظامه الجديد المعدل من قبل المؤسسة العامة للتقاعد الذي أعدته منذ عام 1423.

3 آلاف ريال الحد الأدنى المقترح يُراجع كل ثلاث سنوات ويعدل وفق التضخم والغلاء

جاء ذلك في مقترحين، الأول لتعديل إحدى عشرة مادة في النظام القائم وإضافة مادتين جديدتين وحذف ثمان أخرى ، وتقدمت به ثمانٍ من أعضاء المجلس (إلهام حسنين، ثريا عبيد، فردوس الصالح، لبنى الانصاري، مستورة الشمري، صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، هدى الحليسي، ووفاء طيبة)، والمقترح الثاني لتعديل تسع مواد من نظام التقاعد المدني وحذف مادة واحدة وإضافة أخرى، وهو للعضو فدوى أبو مريفة والعضو عطا السبيتي، ولأن المشروعين يتداخلان في طبيعة مقترحاتهما بشأن تعديل 5 مواد وبعض مقترحات الحذف والإضافة فقد رأت لجنة الإدارة والموارد البشرية عرضه على مجلس الشورى في تقرير واحد وتوجته بتوصية تطالب بالموافقة على ملاءمة دراسته.

وفي تقرير الإدارة والموارد البشرية الذي حصلت عليه "الرياض" أكدت اللجنة جدارة عرض المقترحين لمزيد من النقاش لمبررات أبرزها شمولية المرجعية التي تم استقراؤها من قبل مقدمات المشروع الأول حيث استوعبت أهم مصادر نظام التقاعد القديم 1393 والمحدث 1425 وماصدر من قرارات مجلس الشورى ذات الصلة كما أُخذ بعين الاهتمام دراسات اللجان المعنية باحتياجات المتقاعدين بشكل مستمر، وترى اللجنة وجاهة كثير من دواعي التعديلات التي ساقهما مقدمو المشروعين وهي تعزز قيمة المقترحين، كما أن طول الأمد وتقادم العهد على مشروع إصدار نظام التقاعد الذي أعدته المؤسسة العامة للتقاعد عام1423 وتوالت إجراءات تقديمه وعرضه المتجاذبة حتى تم رفعه قبل أكثر من عام إلى الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في الثالث من شهر ذي القعدة عام 1434 متضمناً الدراسة الاكتوارية الثالثة عشرة وتوصياتها، وأكدت اللجنة أن انتظار هذا النظام إجراء معطل للمقترحات التي يحسن مناقشتها إضافة إلى أن تكاملية النظام الموحد للتقاعد في حال صدوره واستيعابه لكل مواطن التعديل المقترحة ضرب من الحكم على مغيَّب يستحيل الجزم به.

وبررت العضو أبو مريفة والعضو السبيتي مشروعهما المقترح بعدم تناسب الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث وحرمان ابناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية، وعدم مناسبة السن المحدد لتقاعد المرأة، وطالبتا بحذف المادة التاسعة والعشرين التي تمنع الحصول على أكثر من معاش، وبررتا بتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السعودي بعد إحالته على التقاعد وكبر السن، كما اقترحتا إضافة تنص على ان الحد الأدنى للمعاش التقاعدي 3 آلاف ريال سعودي، ويراجع هذا الحد كل ثلاث سنوات في ضوء مستوى التضخم وغلاء المعيشة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي او الهيئة العامة إذا تبين أن هذا الحد لا يوفر المستوى اللائق من الحياة الكريمة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

إضافة ابن وبنت الابنة للمستحقين عن صاحب المعاش.. و55 سن تقاعد الموظفة

وتضمنت المقترحين، أن تدفع وزارة المالية شهرياً 13% لصالح نظام التقاعد بدلاً من الحصة الحالية التي تماثل ما يستقطع شهرياً من الموظف المنتفع من النظام وقدرها 9% ، كما تم إضافة فقرة لإحدى المواد تنص على إحالة الموظفة

للتقاعد عند بلوغها الخامسة والخمسين من العمر، وأيضاً تعديل مدة الخدمة التي تحتسب في التقاعد ليستبعد مدد إجازة المرافقة التي تمنح لأحد الزوجين لمرافقة الزوج المبتعث أو الذي يعمل في إحدى سفارات او قنصليات المملكة في الخارج، كما اقترحت التعديلات استحقاق معاش عند نهاية خدمته المحسوبة في التقاعد 25 على الأقل للرجل و 23 على الأقل للمرأة، وأضافت للمستحقين عن صاحب المعاش، ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، وفيما يتعلق بالأحوال التي تكون سبباً لحرمان صاحب المعاش او المستحق من المعاش فنصت التعديلات على "ولا يسري هذا الحكم على أولاد السعودية المتزوجة من أجنبي او الزوجة غير السعودية او الذين يعودون لجنسيتهم غير السعودية بسبب وفاة الزوج أو الزوجة السعوديين.

ديوان المظالم يعقد ندوة حماية النزاهة بالمحكمة الإدارية بالدمام

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019554

الرياض محمد الهمزاني
عقد ديوان المظالم بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد أمس الأول، ندوة لموظفي محكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية بالدمام بعنوان "دور موظفي ديوان المظالم في حماية النزاهة ومحاربة الفساد" بمقر المحكمة الإدارية بالدمام.
وأشار المتحدثون في الندوة إلى دور ديوان المظالم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، حيث قدم الشيخ إبراهيم السويلم لمحة عامة عن ديوان المظالم في مكافحة الفساد، وأعقب ذلك المشاركة من الشيخ عبدالرحمن الدباسي عن دور موظفي ديوان المظالم في حماية النزاهة ومحاربة الفساد.
وتطرق الشيخ منصور المنصور إلى أضرار جرائم الوظيفة العامة والعدوان على المال العام، ثم ختمت الندوة بكلمة عبدالعزيز الفوزان عن هيئة مكافحة الفساد تنظيمها واختصاصاتها.
وشارك في الندوة موظفو محكمة الاستئناف الإدارية بالمنطقة الشرقية وموظفي المحكمة الإدارية بالدمام، كما حضر الندوة مستشار معالي رئيس ديوان المظالم للشؤون المالية والإدارية الأستاذ عبداللطيف بوسبيت.
وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من الندوات التي يقيمها ديوان المظالم حول توعية موظفيه بأهمية حماية النزاهة ومكافحة الفساد الإداري.

ممن أوشكوا على إنهاء محكومياتهم
مؤسسة محمد بن فهد تنشئ 7 معامل حاسب لتأهيل نزلاء السجون

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1019726

الخبر - إبراهيم الشيبان
شرعت مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية في إنشاء 7 معامل جديدة للحاسب في سجن الرياض وجدة والمدينة المنورة وجازان وعرعر وحائل وتبوك ضمن مشروع حاضنات السجون لتأهيل مخرجات السجون على مستوى المملكة، وأوضح ذلك المدير التنفيذي للمؤسسة أحمد الحواس، مبينا ان العمل جارٍ خاصة بعد تنفيذ زيارات ميدانية خلال الايام الماضية للإصلاحيات بهدف تأهيل وتدريب النزلاء الذين اوشكوا على إنهاء محكومياتهم داخل الإصلاحيات. ولفت الحواس، إلى أنه تم توقيع اتفاقية البدء في انشاء المعامل الجديدة والوقوق على المواقع المخصصة لإنشاء هذه المعامل وزيارة الاصلاحيات من قبل اللجنة التي تم تشكيلها من المؤسسة والإدارة العامة للسجون بالمملكة ومثل السجون فيها مساعد مدير عام السجون بالمملكة العقيد صالح الغامدي.
وقال في ذات السياق، أن زيارات الاصلاحيات والبدء في إنشاء معامل الحاسب الآلي، يأتي لتفعيل الاتفاقية المبرمة مع الادارة العامة للسجون بالمملكة والمؤسسة لتأهيل وتدريب النزلاء الذين اوشكوا على انهاء محكومياتهم ممن تبقت على محكومياتهم 9 أشهر على الأقل، وكذلك فتح المشاريع الصغيره لهم ودعمهم مالياً وإدارياً لاستمرار نجاح مشاريعهم.
واشار في الختام إلى أن المؤسسة عملت على تعميم مشروع حاضنات السجون على مستوى المملكة بعد نجاح التجربة في المنطقة الشرقية خلال الخمس السنوات الماضية حيث انه تم إنشاء معامل للحاسب الآلي في خمس محافظات بالشرقية "الخبر والدمام والقطيف والجبيل و الإحساء" وتقديم التأهيل والتدريب لعدد من النزلاء في المحافظات حيث أنهى سجن القطيف دورة (كامبرج في مهارات الحاسب الآلي) لنحو 21 سجينا خلال الاسبوع الماضي، نظمتها المؤسسة بالتعاون مع سجون المنطقة الشرقية، وهذا يدل على العمل الاستراتيجي الذي نقوم به وفق خارطة طريق لهذه السجون من دورات في الحاسب الآلي حتى يخرج النزيل وهو يملك أسلحة تفيده في مواجهة الحياة العملية الجديدة.

أكدت أن نظامه الجديد أكسبه مفهوم درجة التقاضي بامتياز خاص

قضائية الشورى تطالب بإشاعة ثقافة التحكيم للحد من تدفق القضايا على العدل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019733

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
أوصت اللجنة القضائية بمجلس الشورى بإشاعة ثقافة التحكيم وطالبت وزارة العدل بالاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ وشددت على الإسراع بنقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية للقضاء العام تفعيلاً لأحكام الآلية التنفيذية لنظام القضاء.
وأشارت وزارة العدل في تقريرها للعام المالي 1435 34 الذي درسته اللجنة الشورية المتخصصة حصلت عليه «الرياض» إلى أن أبرز أسباب تدفق القضايا على المحاكم غياب ثقافة التحكيم الذي يمثل في اصله خياراً شرعياً مع تحرره من طول الإجراءات التي تحتمها المرافعة الشرعية بحسب نظام المرافعات الشرعية كما أنه يعبر عن الإرادة الحرة في اختيار حكام القضية والمحافظة على سريتها وخصوصيتها، وترى اللجنة القضائية أن النظام الجديد للتحكيم تجاوز الملاحظات والمآخذ على نظامه السابق حيث أصبح القضاء يراقب حسن إجراءات التحكيم دون ان يتدخل في موضوعه ما لم يخالف النظام العام للدولة علاوة على أن النظام الجديد للتحكيم أكسبه مفهوم درجة التقاضي بامتياز خاص، وشددت اللجنة على أهمية العمل على إشاعة ثقافة التحكيم داخل المجتمع.
توصية بتسريع نقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية للقضاء العام

وفيما يخص توصية اللجنة نقل القضاء التجاري والجزائي والعمالي، أكدت قضائية الشورى على أن الآلية التنفيذية لنظام القضاء على إجراءات سلخ القضاء التجاري والجزائي والعمالي واللجان شبه القضائية وإلحاقها بالقضاء العام وفق ترتيب الآلية التنفيذية للقضاء التي من أهم شروطها صدور ونفاذ نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية وقد صدرا ونفذا منذ فترة، وترى اللجنة تجاوز الظروف الاستثنائية السابقة في إسناد هذه الاختصاصات إلى جهات أخرى لا علاقة لها بها من حيث المظلة فيتعين المسارعة بتحقيق هذا المطلب النظامي وعدم تأجيله نجحت أي ذريعة.
وطالبت اللجنة القضائية في تقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل الذي سيناقشه المجلس يوم غدٍ الاثنين، بإيجاد برامج إعلامية لتوعية المجتمع بالحقوق والشؤون العدلية وتبصيرهم بكم الخدمات المتاحة لهم.
المجلس يناقش الاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ.. غداً
من ناحية أخرى يناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 34 1435 وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح نظام التحري المدني الخاص الذي أدرج في اكثر من جلسة وتأجلت مناقشته والمقدم من عضو المجلس الدكتور سامي زيدان.
وفي جلسة الشورى الثالثة عشرة التي يعقدها بعد غدٍ الثلاثاء يصوت المجلس على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

تسليم 45 سيارة لذوي الاحتياجات الخاصة في وادي الدواسر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019762

وادي الدواسر - عبدالله الحمدان
أكد مدير مركز التأهيل الشامل بمحافظة وادي الدواسر الأستاذ مسفر بن زنيفر الدوسري أن المركز قام خلال الفترة الماضية بتسليم 45 سيارة مجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة من أصل 49 تم طلبها من برنامج سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة على شكل دفعات متوالية حيث من المتوقع وصول ما تبقى من السيارات للمستفيدين خلال الأيام القليلة القادمة.
وأضاف أن السيارات التي تم صرفها تتناسب مع ذوي الإعاقة من حيث التصميم الخارجي كالبوابات الخلفية والجانبية والتجهيزات التقنية والآلية التي تمتاز بها كالرافعات الأوتوماتيكية التي يمكن للمعوق التحكم بها يدوياً وآلياً بحيث تمكنه من الصعود والنزول منها وهو على كرسيه بسلاسة ودون مساعدة من احد معتمدا على نفسه في التعامل معها عن طريق جهاز التحكم بالسيارة.
وأشار إلى أن التسجيل في البرنامج بالمركز لا يزال مستمراً حيث يتم رفع الطلب آلياً من المستفيد مرفق معه إشراك طالب الخدمة في اختيار نوعية المركبة والمكان المناسب له، بعد تدقيق الإجراءات والضوابط المعمول بها ليتم تسليمه السيارة المناسبة.

في احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض:

نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى بتراجع معدلات الشكاوى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1019768

الرياض - نايف آل زاحم

بدأت فعاليات احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض لعام 2015م، بحضور الدكتور ناصر الدوسري مساعد مدير عام صحة الرياض للخدمات العلاجية والدكتور عبدالله الكثيري المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بالإنابة.

وألقى الدكتور معزي بن عزيز العتيبي مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض كلمة خلال الحفل الخطابي لبدء الفعاليات أكد خلالها على أن أخلاقيات المهن الطبية هي الركيزة الأساسية للعاملين في حقل الرعاية الصحية قبل صدور القوانين والأنظمة الخاصة بمزاولة هذه المهن والتي وضعت إطاراً جامعاً وتفصيلياً لهذه الأخلاقيات لافتاً إلى ان حقوق المرضى هي نتاج فكر عالمي يستهدف تحقيق مصالح المرضى وذويهم وبيان مسؤولياتهم تجاه المنشأة الطبية من أجل توطيد أواصر العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومتلقيها.

وأشار الدكتور العتيبي إلى المواثيق والإعلانات الدولية التي كرست مفهوم حقوق المريض والمستمدة من قيم مهنة الطب وأخلاقياتها والتي يجب أن يعرفها جميع المعنيين بخدمات الرعاية الصحية ويلتزمون بها من أجل جودة هذه الخدمات.

وقدم الدكتور العتيبي عرضاً موجزاً لإنجازات إدارة حقوق وعلاجات المرضى بصحة الرياض في التعريف بحقوق المريض والتي شملت عقد العديد من ورش العمل وطباعة ما يزيد عن 50 ألف نسخة من الإصدارات التوعوية من خلال برنامج حقوق وعلاقات المرضى، وإقامة 18 دورة تدريبية خلال عام 1435ه والربع الأول من العام الجاري 1436ه، بالإضافة إلى تنفيذ قرابة 90 زيارة ميدانية للمرضى المنومين في المستشفيات والاحتفاء بالمراكز الصحية النموذجية في برنامج حقوق وعلاقات المرضى وإقامة عدد كبير من المعارض التوعوية، ومعالجة كافة الشكاوى التي تمثل انتقاصاً من حقوق المريض، مؤكداً تراجع معدلات الشكاوى بصورة واضحة بما يشير إلى نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى.

وأوضح الدكتور العتيبي إلى أن فعاليات الاحتفال باليوم الخليجي لحقوق المريض سوف تقوم في جميع المنشآت الصحية بمنطقة الرياض من خلال إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والمعارض التوعوية والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق المرضى على أوسع نطاق عقب ذلك تم تكريم المراكز الصحية والمستشفيات المتميزة ثم افتتح المعرض المصاحب للحفل.

معلمو الباحة يطالبون بالتأمين الصحي وإلغاء النقل الخارجي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
طرح معلمو الباحة عددًا من مطالبهم أمام الوزير الجديد للتعليم، ومنها: توفير التأمين الصحي، وإلغاء النقل الخارجي بين المحافظات، وإعادة النظر في سن التقاعد للمعلمات. قال ناصر الطيار: يجب التركيز على المهارات أكثر من المعلومات، بحيث يتم تدريب الطلاب على مهارات التفكير وتنمية قدراتهم على التفكير وحل المشكلات، وتفعيل دور المعاهد الصناعية والكليات التقنية للمشاركة في تدريب طلاب المدارس على مهارات الكهرباء وصيانة الإلكترونيات والإسعافات الأولية.
أضافت عزة الغامدي: نأمل إعادة النظر في سن التقاعد للمعلمات لمراعاة ظروفهن الصحية.. وقالت فاطمة الغامدي: يجب إلغاء حصص النشاط، وإلغاء النقل الخارجي للمعلمات بين المحافظات، بحيث يقتصر الأمر على النقل الداخلي. أكدت مديرة مديرة متوسطة عمرة بنت معاوية ببالجرشي عواطف علي سليم أنه ينبغى زيادة الكادر التعليمي في المدارس وإعطاء كل مديرة، ووكيلة أجهزة حاسب للعمل، وتوفير خدمة الإنترنت، وزيادة إجازة الاضطراري إلى عشرة بدلاً من خمسة أيام، وتوفير تأمين صحي للمعلم. قالت زبيدة تركستاني: أتمنى أن يخصص منهج بالمرحلة الابتدائية لتعزيز المواطنة والانتماء، ويستمر تدريس هذا المنهج في كل مراحل التعليم، مع الاهتمام بتعزيز دور المكتبة، بحيث يكون هناك حصة في الأسبوع للقراءة الحرة. أشارت مديرة وحدة البرنامج الوطني لتطوير المدارس وإدارات التربية والتعليم بالباحة مليحة محمد عباس، إلى أنه تتطلع إلى وضع خطط وضوابط للحد من غياب المعلمين والطلاب والتركيز على قياس إثر العمليات التعليمية ليس فقط على ما يختزنه الطالب من معارف ومعلومات، وإنما على المهارات والأفكار والسلوك. ناشد رجل الأعمال محمد ملة، الوزير الجديد إعداد مناهج تليق بالمجتمع السعودي، الذي لا يقبل المساومة في لغته وعاداته وتقاليده ومبادئه.

العمل تحدد 5 بنود للوقاية في الأماكن المكشوفة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

أصدر وزير العمل عادل فقيه قرارًا لأصحاب العمل في الأماكن المكشوفة بتوفير وسائل الوقاية الملائمة.
وتضمن خطاب الوزير الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه على خمسة بنود تخص سلامة العمل في الأماكن المكشوف حيث أكد البند الأول على ضرورة اتخاذ صاحب العمل الاحتياطات اللازمة وجميع التدابير المتبعة إذا كان العمل يؤدي في الأماكن المكشوفة وطالب البند الثاني من صاحب العمل رفع مستوى ثقافة العمال للتعامل مع مثل هذه الظروف المناخية وتوجيههم لاستعمال وسائل السلامة والوقاية، وحث القرار في البند الثالث العمال ،خذ الحيط والحذر أثناء العمل في هذه الظروف المناخية واستخدام وسائل السلامة والوقاية والمحافظة عليها فيما شدد القرار في البند الرابع على على تطبيق أحكام العقوبة الواردة في قانون العمل على المنشآت المخالفة ووجه البند الخامس والأخير نائب وزير العمل باتخاذ الازم حيال إبلاغ هذا القرار وتنفيذه.

هيئة تقويم التعليم تضع تصنيفاً للمدارس للارتقاء بالمنظومة وجودتها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
تعتزم هيئة تقويم التعليم العام، عمل «تصنيف» لكل المدارس الحكومية والأهلية، بهدف الارتقاء بالتعليم العام.
وعلمت «المدينة» أن التصنيف سيعتمد على عدة أمور منها المعلم وفاعلية التدريس والإدارة المدرسية والمبنى المدرسي والتجهيزات والأنشطة والخدمات التربوية والتحصيل العلمي للطلاب والخدمات التربوية والتعليمية والنتائج والتقنية الحديثة.
ويهدف التصنيف إلى تحديد جوانب القوة والضعف في المدارس، ومساعدة المدارس على التطوير المستمر ومساعدة المدارس على تحسين الجودة في الأداء التعليمي، وإعطاء الفرصة للمدارس لمشاركة الشركاء بشكل فاعل في جميع مجالات عمل المدرسة ومعرفة مدى تحقيق المدرسة لمعايير الأداء والجودة المعتمدة في وزارة التعليم وتحديد مستويات تحصيل المتعلمين بالمقارنة مع المستويات المتوقعة من الجهات المسؤولة عن التعليم والتأكد من التطبيق السليم للجوانب الإدارية والمالية والفنية المتعلقة بجميع جوانب المدرسة.
كما أن ذلك سيسهم في تشجيع المدارس على تطبيق معايير جودة الأداء واستفادة المدارس من نتائج التقويم في التحسين المستمر والمساهمة في تعزيز التقويم الذاتي للمدارس وتبني المدارس مفاهيم تقويمية مختلفة كالمعيارية، والمؤشرات والتربوية والاعتماد والجودة الشاملة (TQM) وقيام إدارات المدارس بوضع إجراءات موثقة للاستمرار في التميز القيادي.

خطط استراتيجية لتفعيل منظومة قيم المواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150206/Con20150206751572.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
أوصى المشاركون في مؤتمر «الشباب والمواطنة.. قيم وأصول» الذي نظمته جامعة أم القرى ممثلة في عمادة شؤون الطلاب، بوضع خطط استراتيجية ومرحلية لتفعيل منظومة قيم المواطنة، وممارستها على أرض الواقع على كافة المستويات، إلى جانب تنمية الحوار بين أوساط الشباب والاستفادة من إمكانيات وبرامج مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والمراكز النظيرة في الجامعات والمؤسسات الحكومية لتوعية الشباب بأدب الحوار وأثره على المواطنة الصالحة، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في المجتمع كتجربة ملتقى شباب مكة المكرمة، وتعميم تلك المبادرات والتجارب على كافة مناطق المملكة.
وتضمنت التوصيات أهمية مبدأ الحسبة والتواصي بالحق لتحقيق المواطنة الحقة وتحمل المسؤولية الاجتماعية، كما تضمنت إنشاء مركز وطني لإدارة القيم تستثمر فيه أحدث نظريات تشكيل الهوية الوطنية من خلال رصد وتحليل وإدارة المنظومة القيمية في المجتمع، وكذلك العمل على تطوير برامج علمية تساهم في تعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن وفق

مفاهيم ديننا الحنيف، وتشجيع ودعم الشراكات واتفاقيات التعاون بين مختلف القطاعات، مؤكدة على دور المرأة في غرس قيم المواطنة لدى النشء وتصحيح المعتقدات والسلوكيات الخاطئة التي قد تصدر عن بعض الشباب.
كما أقر المشاركون صياغة مشروع وطني شبابي خدمي تتبناه الجامعات يمكن تطبيقه من خلال طلاب وطالبات الجامعات، علاوة على تبني وزارة التعليم لمنظومة قيمية للمواطنة تعمل على تحقيقها في كافة أنشطتها وبرامجها، وتعزيز أثر «المعلم القدوة»، رافعين شكرهم للقيادة الرشيدة على دعمها واهتمامها بالعلم والتعليم ورعايتها وعنايتها الدائمة بالشباب.

يتولى المهمة مدير المدرسة

6 حالات تمنع تسجيل الآباء لأبنائهم في الابتدائية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751598.htm

عبد الله القرني (الرياض)
حددت وزارة التعليم ست حالات لا يمكن لولي الأمر تسجيل أبنائهم في الصف الأول الابتدائي عن طريق حسابهم، وإنما يتولى مدير المدرسة الابتدائية تسجيل الطلاب فيها من خلال صفحته في نظام نور (خيار تسجيل).
وبينت الوزارة أن طلاب التربية الخاصة (العوق البصري، العوق الفكري، العوق السمعي بأنواعه : الصم وضعاف السمع وعيوب النطق)، يتم تسجيلهم من خيار إضافة ملف طالب جديد، ومن ثم ترسل بيانات الطالب للجهة المسؤولة عن قبول الطلاب إدارة / قسم التربية الخاصة حسب الصلاحية المتاحة في نظام نور لأجل الموافقة على الطلب إلكترونياً، موضحة أن الطالب من أم سعودية وأب غير سعودي يتم تسجيله من رابط التسجيل في صفحة مدير المدرسة باختيار جنسية الأم سعودية عند تعبئة بيانات الطالب، كذلك الطلاب الخليجيين
يتم تسجيلهم من رابط تسجيل في صفحة مدير المدرسة، حيث يظهر خيار مربع بمسمى (خليجي) ثم قائمة بالجنسيات الخليجية ويتم اختيار جنسية الطالب، ويلي ذلك إدخال رقم الهوية، ويتم تسجيل طلاب دار الرعاية عبر رابط تسجيل في صفحة مدير المدرسة واختيار صلة القرابة «دار الرعاية الاجتماعية» .
وأضافت الوزارة أن الطلاب الذين لم تستكمل هوياتهم يتم تسجيلهم من مستخدم مدير المدرسة من زر التسجيل بوضع «ليس له هوية» ويسجل الطالب برقم خطاب القبول.

وكيل الشؤون الاجتماعية لـ"عكاظ":

هناك تطورات إيجابية في حماية الأطفال من الإيذاء بجازان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751630.htm

محمد الهتار (جازان)

عبر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف في حواره لـ«عكاظ»، عن تقديره لكل ملاحظات مجلس الشورى حول الحماية الاجتماعية، مؤكدا معالجة أوجه القصور، مرجعا أسبابها الى بعض الظروف، مقرا في الوقت نفسه بوقوع بعض التصرفات غير اللائقة من بعض المستفيدين من الدور الاجتماعية، مؤكدا فصل مديرين عامين والحسم على بعض العاملين نتيجة تورطهم في إيذاء بعض المعوقين.

وفي ما يلي نص الحوار مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور اليوسف:

• كيف تنظرون للدور الاجتماعية بجازان حاليا بعد ان كانت في يوم من الايام حديث المجتمع؟

● ● الوضع تغير كثيرا في جازان واصبحت الدور الاجتماعية من الدور النموذجية التي تفخر بها الوزارة سواء في الاداء او لجهة المباني التي تحتضن الأيتام وغيرهم من الشرائح التي تعنى بها الوزارة، وللقائمين عليها بصمتهم في تحسين الصورة السابقة، ومع ذلك نعترف انه لا يوجد عمل متكامل ولا ندعي الكمال، وقد حرصنا على رفع مستوى عقود العناية الشخصية بكل الدور الاجتماعية في المملكة، وبعد شهرين ستنطلق العقود الجديدة ولمدة 3 سنوات والتي من خلالها سيتحسن العمل نتيجة وجود عناصر احترافية مؤهلة للتعامل مع المعاقين.

استراتيجية الحماية

• مجلس الشورى طالبكم ببذل المزيد من الجهد لتعزيز دوركم في مجال الحماية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق باستكمال افتتاح دورها.. ماذا تم؟

● ● لقد صدرت اللائحة التنفيذية للحماية الاجتماعية، ونعمل الآن في مجال حماية الطفل، وقد حصلنا على اعتمادات لانشاء 3 دور جديدة للحماية والوزارة ساعية بكل قوتها في هذا المجال، حيث عقدنا مؤتمرين في الرياض بهدف توحيد الاجراءات والانظمة ووضع دليل عمل واضح ومقنن في مجال الحماية، ولدينا مشروع بتكلفة 20 مليونا خصص لبرامج التوعية في مجال الحماية، وحاليا نحن بصدد تنفيذ مرحلته الاولى ونسعى لحل الكثير من المشكلات المتعلقة بكيفية التعامل مع الطفل، فيما نفذت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية استراتيجية الحماية والوزارة بصدد استلامها وتطبيقها على مستوى المملكة لرفع مستوى الاداء.

ورش تدريب الاخصائيين

• طالبكم الشورى أيضا بضرورة وضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من دور الحماية الاجتماعية ورفع مستوى الاداء الوظيفي فيها.

- نحن نشاطر مجلس الشورى همومه وهو من الأجهزة التي نقدرها كثيرا وتخدمنا بملاحظاتها لتحسين اداء عملنا ولا نتضايق ابدا من ملاحظاتها او من ملاحظات أي ادارة رقابية وقد اوضحنا في ردنا للشورى جوانب النقص لدينا، وبينا لهم اننا لا ندعي الكمال ولدينا 5 ورش لتدريب الاخصائيين بالمملكة إضافة الى 15 ورشة ستطبق على رأس العمل.

مذكرة تفاهم مع جامعة الامام

• وقعتم مع جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية مذكرة تفاهم لتدريب وتثقيف وتأهيل المشمولين برعاية الوزارة والمقيمين بالدور الايوائية وتطوير قدراتهم بتكلفة 68 مليونا ومع ذلك توقف هذا التدريب؟

- التدريب لم يتوقف وانما انتهى وكان لسنة واحدة، ولقد استفدنا منه الكثير ونفذنا من خلاله العديد من البرامج.

• لكن المبلغ المدفوع من اجل البرنامج وصفه البعض بالمبالغ فيه؟

● ● البرنامج يستحق اكثر من ذلك المبلغ وهذا العام وقعنا مع شركتين لاستكمال برنامج التأهيل والترفيه، ولدينا حاليا 25 مبادرة ستشمل جميع الفئات.

الوقوف بحزم ضد الاعتداءات

• كيف تتصدون للاعتداءات التي قد يتعرض لها البعض داخل الدور الاجتماعية؟

● ● قد يحدث ما أشرت اليه من اعتداءات في بعض الدور، ولكننا نقف بحزم وشدة ضدها، وقد طبقنا عقوبات شديدة وصلت حد الحسم شهرا وأكثر من رواتب المتورطين وفصل البعض ممن كانوا في مناصب مديري عموم ومديري مراكز وأحلنا 4 قضايا الى هيئة التحقيق والادعاء العام وسوف لن تتوانى الوزارة في هذا الأمر خاصة ان نظام الحماية الجديد أعطى الوزارة الصلاحية لمعاقبة أي شخص تثبت ادانته بالاعتداء.

• البعض يتحدث عن سوء الخدمات في الدور الاجتماعية وافتقارها لعنصر الترفيه.. كيف تردون على ذلك؟

● ● نحاول جاهدين تطوير الأداء في كل اعمال الوزارة ومنها الخدمات التي تقدمها دور الاجتماعية في ظل اهتمام الدولة وصرفها بسخاء لتحسين العمل في هذه الدور، ونعترف ان بعض الدور الموجودة في بعض المناطق تعاني مما جاء في سؤالك نتيجة وجودها في مبان مستأجرة لا تحقق الطموح والاهداف وتسعى الوزارة حاليا لمعالجتها من خلال بناء مواقع او استئجار مواقع مؤهلة.

دور رعاية الأيتام

• يقال إن أعداد الأيتام في تزايد.. هل الدور الموجودة الآن تؤدي الغرض.. ثم ان البعض يتهمكم بعدم المرونة في شروط التبني؟

● ● هنا 6 دور للحضانة الاجتماعية تؤوي 471، و5 دور تربية للبنات تؤوي 303 و9 دور تربية للبنين تؤوي 459، إضافة لـ4 مؤسسات تؤوي 130، فيما يصل عدد الابناء المكفولين لدى الاسر الحاضنة الى 7611، فيما تسعى الخطة الاستراتيجية للوزارة بعد 4 سنوات لتحقيق وزارة بلا دور للأيتام، وذلك من خلال تبني الأسر لهم، ولدينا قوائم كثيرة وقد نجحت الوازرة في هذا المسعى وحققت انخفاضا كبيرا في مجال الحضانة والرضع ورعاية الأطفال.

شغب دور التربية

• حالات الشغب التي قد تحدث في بعض الاحيان داخل دور التربية والتي وصفها بعض المهتمين بأنها في ازدياد.. ما أسبابها وما الحلول؟

● ● لاننكر وقوع بعض حالات الشغب وأؤكد هنا أننا لا نقبل بمثل هذه التصرفات، ومن الأهمية أن نفرق بين ما يحدث في دور الملاحظة وما يحدث في دور الايتام، فالذي يحدث في دور الملاحظة هو نتيجة ظروف يتعرض لها النزيل ونتعامل معه وفق النظام بعد أن نتقصى الاسباب.أما ما يحدث في دور الأيتام، فمن المهم ألا نصفه بالشغب، بل التذمر ويحدث هذا نتيجة بعض الخدمات المقدمة لهم، وهنا نحاول أن نكشف مواطن الخلل ومعالجتها ورفع مستوى الأداء الفني سواء بتغيير مدير الدار او ضخ دماء جديدة او بكليهما معا.

دور الملاحظة ودور التوجيه

• يقال انه يتم أحيانا تحويل بعض المستفيدين من الدور الاجتماعية الى دور الملاحظة دون حكم شرعي.. كيف يحدث ذلك؟

● ● لايمكن ان يحول أي شخص الى دور الملاحظة دون حكم شرعي، وفيما لو حدث ذلك، فهو مخالفة. والحقيقة انه يتم في بعض الاحيان إحالتهم الى دور التوجيه وهذه تختلف تماما عن دور الملاحظة التي يدخلها الشخص بحكم شرعي، أما دور التوجيه فهي مخصصة للمارقين عن سلطة والديهم أو الذين يحتمل انحرافهم، ومن حق الوزارة تطبيق الأمر لأن دور التوجيه مخصصة للإرشاد والنصح وتغيير سلوك الفرد.

تسليم سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة

• كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن عدم استلام الكثير من المستحقين لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة.

● ● طرحنا حاليا الدفعة الخامسة بعد 4 مراحل لصرف سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث خصصت المرحلة الاولى للذين يعانون من الشلل الرباعي، والثانية للشلل الثلاثي، والثالثة للشلل الثنائي، والرابعة لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد انتهينا من المرحلتين الاولى والثانية، وطورنا برنامج السيارات حسب رغبة كل معوق، كما طرحنا منافسة جديدة بمختلف أحجام السيارات وحسب رغبة كل معوق، ورغم الجهود المبذوله في هذا البرنامج، إلا أننا غير راضين عن سيره، ونحاول تسريعه، وذلك بعد أن صرفنا 4 آلاف سيارة وفتحنا التسجيل منذ محرم الماضي، حيث سجلنا حتى الآن أكثر من 6 طلبات.

مواهب الأيتام

• مواهب الأيتام.. هل استثمرت بالشكل المطلوب؟

● ● الوزارة مهتمه بهذا الجانب حيث نفذنا العديد من البرامج في هذا الخصوص، وصقلنا العديد من المواهب، ووفرنا لهم الاجواء المناسبة لتنمية مهاراتهم واستثمارها بالشكل المطلوب عبر أكثر من ألف دورة تدريبية على مستوى الداخل، فضلا عن الدورات التي تطرح في الخارج، ولدى الوكالة حاليا 52 مبادرة جديدة في هذا المجال.

المراهقة مشكلة مؤرقة

• ما أكثر ما يؤرقك كمسؤول عن الرعاية الاجتماعية؟

● ● الذين بلغوا سن المراهقة، ومحاولة السيطرة على تصرفاتهم التي قد تحيد عن الصواب، وقد عالجنا بفصل الكبار عن الصغار جزءا كبيرا من هذه المشكلة.

البعض يرفض استلام ابنه

• بعض من أولياء الأمور قد يرفض استلام ابنته او قريبته.. ألا يشكل ذلك عبئا عليكم.. وهل لديكم من الأنظمة ما يجبر ولي الامر على استلام موليته؟

● ● هناك تعميم صارم صادر عن وزارة الداخلية يجبر كل ولي أمر على استلام موليته وتحمل مسؤوليتها وتأمين البيئة الآمنة لها، ولكن الذي يحدث ان بعضهم قد يستلم موليته، ما قد يتسبب في إيذائها او ازهاق روحها، وهنا تفضل الوزارة عدم تسليمها له وتوفير الظروف المناسبة لها.

حماية الطفل
• أخيرا.. ماذا تم بخصوص حماية الطفل؟
● ● صدر نظام حماية الطفل وهو نظام جديد على الأسرة السعودية، وبدأنا في تطبيقه، ونسعى جاهدين لتنفيذ برامج توعية خاصة به، وسوف لن نسكت على إيذاء أي طفل.

مطالبين بالتوعية والحزم في تطبيق النظام.. قانونيون:
جرائم المعلوماتية انتهاك للخصوصية واستخدام سيئ للهواتف الذكية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150207/Con20150207751632.htm

ريان أبوشوشة (جدة)
تصوير الآخرين، ونشر مقاطعهم عبر اليوتيوب، أصبح ظاهرة وهاجسا مقلقا للعديد من المواطنين، ما يدفع المختصين والقانونيين للمطالبة بتكثيف حملات التوعية، وتطبيق العقوبات الرادعة بحق مرتكبي المخالفات التي تقتحم الحياة الخاصة للآخرين، وتنتهك خصوصيتهم، وتشوه صورة المجتمع.
تصوير الناس وانتهاك خصوصيتهم بحسب المواطن ماجد الحارثي، ظاهرة انتشرت إلى حد بات يدعو للقلق، ويثير مخاوف الآخرين. فالبعض يحب أن يتصيد أي موقف بسيط أو مثير، ويحوله إلى مادة أو مقطع يوتيوب يشاهده الملايين عبر «الويب».
وفي هذا السياق يروي الحارثي: تعرض ابني لموقف كهذا، حيث قام زملاؤه في المدرسة بتصويره وهو يتبادل المزاح مع شخص آخر، رغم أن الأمر تافه لا يستحق التصوير ، وإذا به يشاهد صورته على اليوتيوب، اذن أصبحت المسألة تشكل انتهاكا لخصوصية الناس، وعبثا باستخدام الجوالات من قبل مراهقين ينقصهم الوعي، أو أشخاص لا يحترمون خصوصية غيرهم، وفيما لو تتبعنا «اليوتيوب»، نجده يعج بتلك المقاطع في كل مكان: داخل المدرسة، العمل وداخل المنزل أيضا ومقاطع أخرى لا ندري ماالهدف من تصويرها وتنزيلها على الشبكة العنكبوتية، فبعضها لا يحمل رسالة أو هدفا، أو حتى موقفا يستحق التوثيق وكل ما في الأمر أن أصحابها سخيفون يريدون استفزار الآخرين، والانتقاص منهم، والتسلية والعبث على حسابهم .
التصوير داخل قاعات الأفراح
وفي مظهر آخر للظاهرة بقاعات الأفراح، ترى عبير مرزوق أن الأمر بدأ يشكل انتهاكا خطيرا لخصوصية الغير، ومن العجب أن تصل تلك الظاهرة إلى قاعات الأفراح، لتقوم بعض المراهقات والسيدات بتصوير فتياتنا، وانتهاك خصوصيتهن بلا حشمة ولا حياء، ما يدفعنا إلى عدم السماح بدخول الجوالات إلى تلك الأماكن الخاصة وتفتيش الحاضرات للتأكد من عدم اصطحابهن للجوال في تلك الأماكن التي لا يصح التصوير فيها بحال من الأحوال، ومن الأهمية بمكان وضع حد لتلك التصرفات العبثية، والسلوكيات غير المسؤولة .
سوء استخدام التقنية
ومن وجهة نظر العم أحمد بافقيه ان وسائل التقنية انتشرت بشكل كبير ومتطور، وان جيل اليوم هو جيل تقني من الطراز الأول، علما بأن انتشار التقنية بينهم يحمل الجانب السلبي كما يحمل الجانب الإيجابي، ما يدعو الأهالي الى توعية ابنائهم باستخدام التقنية بالشكل الصحيح بما لا يسيء إلى الغير ويلحق به الضرر . فبعض المراهقين لديهم هوس بالتصوير، وتنزيل تلك الصور واللقطات على الانترنت حتى وإن كانت لقطات عادية ليس فيها ما يستحق المشاهدة، كما ان هناك بعض خاليي الوفاض الذين يسيئون استخدام التقنية والهواتف الذكية، فيسيئون إلى نفسهم، وإلى غيرهم أيضا .
النظام يحمي خصوصية الأفراد

من وجهة النظر القانونية في المسألة يؤكد المحامي علاء يماني أن المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية نصت على عدم المساس بالحياة الخاصة للأشخاص سواء بالتقاط صور لهم أو نشرها عبر الشبكة العنكبوتية دون الحصول على إذنهم، وعلى وجه الخصوص المواقف التي تستفزهم، وتجرح مشاعرهم، لافتا الى ان العقوبة التي ينص عليها نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بحق الأشخاص الذين يرتكبون هذا النوع من المخالفات، هي العقوبة لمدة لا تزيد عن سنة، أوغرامة لا تزيد عن 500 ألف ريال أو كلتا العقوبتين وتزداد العقوبة في حالات الابتزاز، واختراق البيانات الشخصية للآخرين، وقد تصل إلى أربع سنوات سجنا، وغرامة مالية كبيرة، لافتا الى ان هذا النوع من المخالفات ارتفع بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وان المحاكم تشهد العديد من القضايا من هذا النوع، مرجعا أسباب تفشي الظاهرة الى قلة الوعي بالثقافة الحقوقية وتطبيق العقوبات القانونية .

ثقافة الخصوصية

ومن جانبه يرى الدكتور سعود كاتب أستاذ الإعلام الجديد بجامعة المؤسس، أن ثقافة الخصوصية لدينا لا تزال ضعيفة، ولا بد من تكريسها، واحترام الحياة الخصوصية لبعضنا.

وللأسف فإن تلك المخالفات لا تقتصر على الأشخاص العاديين فقط بل تشمل الكثير من المواقع والصحف الالكترونية، وربما يكون انتشار المدونات احد الأسباب، ولكن هناك أسبابا أخرى كقلة الوعي، والخلط المغلوط بين الحرية والخصوصية، لافتا الى ان تلك السلوكيات تقل كثيرا في الدول الغربية والعالم المتقدم، ولا يستطيع أي شخص تصوير غيره، دون الحصول على اذنه، وبشكل يجرح مشاعره، وينتقص منه . ومن يشاهد اليوم مواقع «الويب» ومقاطع اليوتيوب يجدها ممتلئة بتلك السلوكيات التي تنافي الدين والأخلاق والقيم وتشوه صورة المجتمع . فهناك زخم شديد فيما ننشره، وهناك صور عجيبة بتنا نشاهدها مثل تعذيب الحيوانات والتعدي على الثروة الفطرية، وتصوير الآخرين في مواقف محرجة، وتشويه صورتهم أمام الملأ.

تشويه صورة المجتمع

ويمضي الدكتور سعود كاتب في هذا الاتجاه قائلا: الكثير ممن ينشرون تلك المقاطع ويتداولونها لا يأبهون للأثر السلبي الذي تتركه تلك الصور عنا في الخارج، والانطباعات الخاطئة التي تولدها عنا . فالانترنت اليوم ألغى الحدود والمسافات بين الدول، وأصبح ما يتداوله أي شخص من محتوى جاد أو عابث، ومن مضمون هادف أو غير مسؤول، ينتقل إلى العالم بسرعة وبساطة، ويشاهده ملايين المستخدمين في لمح البصر .

لذا فنحن مطالبون بالتدقيق فيما ننشره ونضعه على الشبكة العنكبوتية، حتى لا يفسره الغير بشكل خاطئ. وكما أن الانترنت أتاح المجال للموهوبين والمبدعين لتوصيل إبداعاتهم إلينا، أتاح أيضا المجال للعابثين في بث محتواهم السخيف ورسائلهم غير المسؤولة .

سلوكيات تنافي الشرع والأخلاق

ويقول الدكتور محمد العقلا مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقا ان انتهاك خصوصية الغير تسلط وتجسس لا يجوز شرعا، وينافي قيمنا وأخلاقنا . وهو سلوك خطير جدا ، ونراه اليوم شائعا، ويتطلب وقفة حازمة تضع حدا لذلك العبث، والاستخفاف بالناس، والتدخل في خصوصياتهم، كما لا يخلو الأمر أحيانا من الثأر، الحقد وتصفية الحسابات، فيقوم الشخص بالتشهير بخصومه، ووضع صورهم على الانترنت بهدف استفزازهم، والسخرية منهم، والانتقاص من قدرهم . ولاشك بأن تلك السلوكيات تكشف عن ضعف ثقافة الشخص وقلة الوازع الديني، وعدم اكتراثه بمشاعر غيره، ولا بد من ضبطها، ومعالجتها من قبل الأسرة والمؤسسات التعليمية فيما يخص النواحي التوعوية، ومن قبل الجهات المختصة فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين التي تحمي خصوصية الآخرين .

التوعية بالحقوق المعنوية للغير

والى ذلك يعلق الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري بقوله ان كثيرا من تلك التعديات التي نشاهدها تنم عن جهل الشخص أو عدم معرفته بالأنظمة التي تمنع المساس بالحياة الخاصة للآخر، والتعدي على خصوصيته، كونها تمثل انتهاكا لحقوقه، لافتا الى ان المطلوب من الإعلام والمؤسسات المعنية، الاضطلاع بتوعية الناس، وتثقيفهم في هذا الجانب . فالتصوير بالهواتف المحمولة دون الحصول على إذن من الشخص الذي نقوم بتصويره ، يعتبر سلوكا خاطئا ومخالفا للنظام . فبعض الأشخاص يقومون بتصوير الأحداث التي يشاهدونها دون قصد الإساءة، مثل بعض المشاهد العنيفة وحوادث السير التي نشاهدها على المواقع والتي من الواضح أن من قاموا بتصويرها لا يقصدون الإساءة، ولكن ذلك السلوك يمثل تعديا لأنه من الممكن أن يؤذي مشاعر الشخص، أو مشاعر ذويه الذين يشاهدون تلك الصور، فيما ينطبق الأمر أيضا على جميع المواقف التي نقوم بتصويرها، ونتداولها على الشبكة العنكبوتية دونما اعتبار لخصوصية الغير، ومشاعرهم وحقوقهم المعنوية.

الحل في التوعية والعقوبات الرادعة

● ريان أبوشوشة (جدة)

يرى الدكتور ماجد قاروب عضو اللجنة الرئاسية التنفيذية بالاتحاد الدولي للمحامين، وعضو اللجنة الاستشارية للتحكيم بوزارة العدل، ان معظم ما نشاهده في وسائل الإعلام الجديد يخالف القانون، وأخلاق وأدبيات المجتمع، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال التعليقات والصور والمقاطع المنتشرة على الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي لا تراعي الحياة الخصوصية للآخر، وتضرب بالأخلاق والقيم عرض الحائط. والمشكلة لا تكمن في الأنظمة التي تحترم خصوصيتنا وتحرم انتهاكها، فالعقوبات التي تتضمنها مواد النظام كافية ورادعة، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك العقوبات، ذلك ان المحاكم تعاني من بطء الاجراءات وتأخر البت في تلك القضايا، وهذا سبب رئيسي في انتشارها .

ويستطرد الدكتور قاروب حديثه مؤكدا على ان لأنظمة المحلية والقوانين الدولية تمنع التعدي على خصوصية الغير، وانتهاكها بأي شكل من الأشكال. وتتيح لكل إنسان متضرر حق التقاضي، والحصول على التعويضات المناسبة، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، ما يجعل المخالفين يفكرون كثيرا قبل التعدي على مشاعر غيرهم، وانتهاك خصوصيتهم.

فالجانب القانوني يمثل جزءا من الحل، ولكن الجانب التوعوي مهم أيضا. فنشر الثقافة الحقوقية، والتوعية بالجوانب القانونية يلعب دورا كبيرا في التخفيف من تلك المخالفات، ووضع حد لها، لأنها انتشرت بشكل ملحوظ بات يشكل قلقا لدى البعض، ولا يمكن أن نعتبر جرح الغير أو انتهاك خصوصية الآخر حرية ممارسة، بل هي تعد لا يجوز لا من الناحية الشرعية ولا القانونية ولا حتى الناحية الأخلاقية أيضا.

أكدت القبض على شقيقَيْهن من قِبل الشرطة بعد ثبوت تورطهما "الشؤون الاجتماعية" تكشف ملابسات الاعتداء على "معنفات العارضة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 17 ربيع الاخر 1436هـ - 6 فبراير 2015م

http://sabq.org/cSxqde

محمد المواسي- سبق- جازان:

كشفت الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة جازان ملابسات تعرض فتيات للتعنيف من قبل شقيقَيْهن، وأكدت وقوفها في وقت قياسي على حالة الأسرة.

وبينت الشؤون أن فريق الحماية شَخَصَ على حالة المعنّفات لدى مستشفى العارضة العام؛ إذ إن اثنتَيْن من المعنّفات تعانيان إصابات في الجسد والرأس، وكانتا تحت العلاج في المستشفى ومتابعة من قِبل وحدة الحماية حتى كتب الطبيب المعالج خروجهما.

وأضافت الشؤون: كان الاعتداء عليهن من قبل اثنين من إخوانهن بالضرب، وقد تم القبض عليهما من قِبل مركز شرطة العارضة.

وتابعت: طلبنا من البنات أن يخرجن من المستشفى إلى منزلهن لعدم وجود من يمارس العنف عليهن، ولرغبتهن في عدم الذهاب إلى دار الحماية، وتم أخذ التعهدات اللاّزمة عليهن والإقرارات بذلك.

وأشارت إلى أن منزلهن حديث، وهو ضمن إسكان العارضة، وتمت الكتابة للجمعية الخيرية بالعارضة لمساعدتهن، وأيضاً للضمان الاجتماعي لزيادة الدعم، وسيتم متابعة أوضاعهن بصورة مستمرة.

وبيّنت الشؤون أنها باشرت الحالة قبل تداولها، وكون موضوعات كهذه ليست قابلة للنشر والتشهير لم تفصح عن أوضاع الأسرة حتى خرجن وتحدثن بأنفسهن.

وكانت قد خرجت 5 معنفات وطفلين عن صمتهم، وأبلغوا الجهات المختصة أمس الأول بعد تعرضهم للضرب من قبل شقيقيهم، وأُدخلوا مستشفى العارضة العام، وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي وصحف إلكترونية الموضوع، بينما باشرت الشؤون الاجتماعية الحادثة، ودرست حالة الفتيات، ووجهت بدعمهن من جهات عدة.

نظمت الفعالية وزارة الصحة ضمن اليوم الخليجي برعاية "الجوهرة" "حقوق المرضى ما لهم وما عليهم" بمركز الملك سلمان الاجتماعي

المصدر: جريدة سبق السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://sabq.org/8Txgde

خلود غنام- سبق- الرياض:
احتضن مركز الملك سلمان الاجتماعي برعاية كريمة من مديرة القسم النسائي بالمركز المشرف العام على مشروع التوسعة والتطوير الأميرة الجوهرة بنت سعود بن عبدالله بن ثنيان، فعالية اليوم الخليجي "حقوق المرضى ما لهم وما عليهم"، الذي نظمته وزارة الصحة بمشاركة 21 مركزاً صحياً تابعاً لمنطقة الرياض، بالإضافة للإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى، وجمعية عناية الصحية الخيرية وجمعية السكري.
ويسعى هذا البرنامج بدوره إلى التوعية بحقوق المرضى؛ سعياً لتحقيق رضى المرضى والمراجعين عن الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى تقديم أعلى مستويات الخدمة وتوعية المرضى وذويهم بحقوقهم، وتعزيز الاحترام المتبادل بين المريض والقطاعات الصحية المختلفة.
بدأ البرنامج بقصّ الأميرة الجوهرة شريط المعرض إيذاناً بافتتاح فعاليات البرنامج الذي ابتدأ بجولة في المعرض والأركان المصاحبة، والتعرف على الخدمات والبرامج المقدمة من قبل القطاعات الصحية التابعة لوزارة الصحة، وهي: القطاع الشمالي الأول والثاني، والقطاع الأوسط الأول والثاني، والقطاع الشرقي، والقطاع الغربي، والقطاع الجنوبي بعدد ثلاث مراكز صحية من كل قطاع، بالإضافة لجمعية عناية الصحية الخيرية وجمعية السكري. وقد وجهت سموها الثناء والشكر للجهات المشاركة مثمنةً لهم جهودهم في خدمة المرضى وحرصهم الدائم على توفير خدمات مميزة ومتكاملة تكفل للمرضى والمراجعين حقوقهم.
عقب ذلك بدأ الحفل الخطابي بآيات عطرة من القرآن الكريم، تلتها الطالبة شادن الحميدي، ثم كلمة ترحيبية براعية الحفل ألقتها رئيس قسم الشؤون الفنية للمراكز الصحية والمنسقة للبرنامج وفاء الحريشي، تلا ذلك تكريم المشاركين من قبل راعية الحفل وانطلاق سلسلة المحاضرات والمناشط التوعوية التي ابتدأت بمحاضرة بعنوان "الاحترام المتبادل بين الطبيب والمريض" للدكتورة نورة بنت عبدالله المطلق أستاذة الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحدثت فيها عن فضل زيارة المريض، وأجر إدخال السرور على نفسه، وضمّنت في حديثها بعض الأحاديث من السنة وآيات من القرآن الكريم، وتحدثت بدورها أيضاً عن تعامل الطبيب مع المريض وواجبات كل منها تجاه الآخر.
وتلاها محاضرة لاستشارية النساء والولادة ومديرة الشؤون الفنية بالإدارة العامة لحقوق وعلاقات المرضى الدكتورة فاطمة بنت يوسف الجعوان، بعنوان "حق المريض بمشاركته في الخطة العلاجية" تحدثت من خلالها عن حق المريض في معرفة التشخيص الصحيح ولو كان مبدئياً، ومعرفة الاحتمالات إذا وُجدت ومناقشتها بصدق ولطف ورحمة، وتوضيح المواعيد، وما سيكون فيها سواء أشعة أو تحليل، وهل يحتاج المريض أن يكون صائماً أم مفطراً.
ووجّهت "الجعوان" شكرها لمركز الملك سلمان على تعاونهم ومنحهم الفرصة للمساهمة في توعية المجتمع بحقوق المرضى، والتي تسعى وزارة الصحة لتوعية المجتمع بها، وانتهازها فرصة اليوم الخليجي لحقوق المرضى للتوعية بهذا الدور، كما وجّهت رئيسة وحدة حقوق المرضى بالقسم النسائي في مدينة الملك سعود الطبية بسمة محمد الحسن كذلك،

شكرها لمركز الملك سلمان على مشاركته واحتضانه لليوم الخليجي لحقوق المرضى على إتاحة الفرصة لتوضيح حقوق الطفل والتركيز على التوعية بها.
وأشادت رئيسة قسم الشؤون الفنية للمراكز الصحية في وزارة الصحة وفاء بنت حمد الحريشي، بدور مركز الملك سلمان الذي يحرص دائماً على احتضان مثل هذه الفعاليات، التي تساهم في تثقيف وتنمية المجتمع، وقد اوصلت شكرها وتقديرها لجهود الأميرة الجوهرة على تشريفها ورعايتها هذا البرنامج، داعية الله التوفيق للقائمين على مركز الملك سلمان الاجتماعي.
يُذكر أن مركز الملك سلمان الاجتماعي يشتهر بجهوده الواضحة والمثمرة التي يقدمها لخدمة المجتمع والذي دائماً ما يكون سباقاً في كل ما يخدم المجتمع من مواضيع ثقافية وتعليمية وترويحية ورياضية، والتي تمثل رؤية واضحة بإدارة حكيمة.

عضوة «شورى» تطالب بإنشاء دُور لرعاية مرضى السرطان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
دعت عضوة مجلس الشورى وكبيرة علماء أبحاث السرطان في مستشفى الملك فيصل التخصصي الدكتورة خولة الكريع إلى إنشاء دُور متخصصة لرعاية مرضى السرطان، الذين يعاودهم مرض السرطان، وينتشر بعد إنهائهم دورات مؤلمة من العلاج الكيماوي، وأحياناً الإشعاع وجراحات معقّدة، مشيرة إلى أن مرض السرطان يعدّ من أكبر المشكلات الصحية التي تواجه العالم، إلا أن مكافحته ليست عسيرة، وخصوصاً في ظل ما تشهده الساحة العالمية من تطورات هائلة عن السرطان، والتنبؤ بحدوثه، واستحداث عدد من الأدوية الجديدة المتطورة التي أسهمت في زيادة نسبة الشفاء منه.
وأوضحت الكريع عبر بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن الهدف من هذه الدُور تقديم رعاية شاملة تختلف عما تقوم به المستشفيات، إذ تتميز بتوفير بيئة هادئة للمرضى يتلقون خلالها رعاية طبية، ومسكنات لآلام السرطان الحادة التي يعانونها في المراحل الأخيرة، كما يتلقون رعاية نفسية ودينية، فتكون الأيام الأخيرة التي يقضونها يكتنفها شعور إنساني عالٍ.
وقالت: «من المعروف أنه ليس كل من يمتحنه الله بالإصابة بالسرطان ينتصر في معركته ضد هذا المرض الشرس، على رغم كل الإمكانات العلاجية والدوائية، ومع وجود المراكز الصحية العالمية الكبرى فإن الفشل أمر محتمل، وإن كانت نسبته تتضاءل سنوياً بفضل الله ثم المجهودات العلمية الدولية».
وأضافت: «إن العالم يحتفل في الرابع من شهر شباط (فبراير) الجاري من كل عام باليوم العالمي للسرطان، وهي تظاهرة عالمية تهدف ليوحّد سكان العالم جهودهم في مكافحة السرطان عبر رفع الوعي العالمي بمخاطره وأهمية الوقاية والكشف المبكّر للمرض والعلاج».
ولفتت إلى أن هذه التظاهرة السنوية التي ينظمها الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان أخذت شعاراً لهذا العام (ليس بعيداً عنا)، وهو شعار إيجابي ركز على محاور رئيسة للإعلان عنها ودفع المجتمعات الدولية لتبنّيها، ومنها اختيار أسلوب حياة صحي، وإيصال الكشف المبكر لعامة الناس، والحصول على العلاج للجميع، والاهتمام بنوعية حياة مرضى السرطان.
وشددت على ضرورة توعية أفراد الأسر الذين امتحنهم الله بإصابة فرد من عائلتهم بسرطان في حالة متأخرة، مشيرة إلى أن عدداً من المرضى يئس من الطب، ولجأ إلى الخلطات الشعبية ووصفات الجاهلين، فتفاقمت حاله، وازدادت سوءاً، أو لقي حتفه، بسبب عدم الوعي واستغلال الجهلة لحاله النفسية، وما يعانيه من يأس وخوف.
وبينت أن عدداً من الأسر اعتقدت أنه من الوعي الاستمرار في ترك مريضهم في غرفة المستشفى، على رغم إدراكهم بتفاقم الحالة، ظناً منهم أن هذا أفضل لمريضهم وكلا الطرفين يبتعد عن الصواب في توافر حياة نوعية جيدة لهذه الفئة، موضحة أن من اختلط بهذه النوعية من المرضى يعلم أنهم يعانون من زخم مشاعر إنسانية كثيرة ومعقدة، ويحتاجون أن يقضوا أيامهم الأخيرة بسلام مُحاطين بحب أسرهم ورعايتهم بعيداً عن الألم واليأس والخوف.

المحاكم السعودية تتلقى 39 قضية ضد جهات حكومية... غالبيتها في "مكة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

تلقت المحاكم السعودية خلال الربع الأول من العام الحالي 39 قضية ضد جهات حكومية، فيما استقبلت خلال العام الماضي 102 قضية، بحسب إحصاءات وزارة العدل. وعلى رغم عدم نشر إحصاءات عن القضايا التي رفعتها جهات حكومية ضد مواطنين أو مقيمين أو كيانات، إلا أن قانونيين أكدوا لـ «الحياة» أن هذه القضايا تفوق ما يرفع ضد الجهات الحكومية.

وكشف إحصاء صادر عن وزارة العدل، أن مكة المكرمة حلت في المركز الأول في عدد القضايا المرفوعة ضد جهات حكومية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، بواقع 13 قضية، تلتها منطقتا الرياض والشرقية ، بواقع 12 قضية لكل منهما، ثم القصيم بقضيتين. فيما أوضح إحصاء وزارة العدل عن 1435هـ، أن الرياض ومكة المكرمة احتلتا الصدارة في عدد القضايا المرفوعة ضد الجهات الحكومية، بواقع 36 قضية لكل منهما، وكان نصيب المنطقة الشرقية 21 قضية، وثماني في القصيم، وواحدة في المدينة المنورة. فيما كشف محامون ومستشارون قانونيون أن القضايا المرفوعة ضد جهات حكومية يعتبر «أقل من القضايا التي ترفعها الجهات الحكومية ضد متطاولين عليها، أو على اختلاف معهم».

وقال القانوني محمد العسيري لـ «الحياة»: «إن دعاوى الجهات الحكومية ضد خصومها قد يصل إلى ضعف عدد القضايا المرفوعة ضدها»، لافتاً إلى أن أبرز هذه القضايا «التطاول على المسؤولين»، مشيراً إلى أن الأحكام ضد المُدانين في هذه القضايا «تراوح بين السجن مدة عام واحد وخمسة أعوام، بحسب تفاصيل القضية».

وكان شبان في المنطقة الشرقية، قاموا بالتطاول على الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، من خلال تعليق عبارات تهنئة وتبريك على مركباتهم بإعفائه، فيما سجلت مناطق سعودية أخرى مظاهر احتفالية بالحدث ذاته، تصدت لها الأجهزة الحكومية. فيما أكد آل الشيخ أنه لن يقاضي من تطاولوا عليه.

وأضاف العسيري: «التطاول لا يكون بالملاسنة أو التشابك بالأيدي وغيرها، وإنما في عدم احترام القوانين والتعليمات أحياناً، والتمرد في الدائرة الحكومية»، لافتاً إلى أن هذه الشكاوى «تحال إلى القضاء، وتصنف على أنها قضايا في الحقين العام والخاص». وذكر أن «التقدم بشكوى ضد جهات حكومية غالباً ما يكون ضمن الاعتراض على قوانين العمل، أو الاتهام المتبادل بين الطرفين، إضافة إلى عدم الحصول على الدرجات المستحقة للترقية، أو الاستثناء من المزايا التي يمنحها مدير الدائرة، وغيرها من القضايا الدقيقة المتعلقة في بيئة العمل التي تعود صلاحيتها للمدير المباشر، وليس للوزارة التي تتبع لها الدائرة».

بدوره، أكد المستشار القانوني سالم المحيميد، أن «القضايا المرفوعة من جهات حكومية ضد عاملين فيها تفوق الأعداد السابقة، وأبرزها ما يحدث من تطاول أو إساءة لرئيس تم إعفاؤه على سبيل المثال، أو تقاعد أو غيرها».

وقال لـ «الحياة»: «إن قضايا التطاول على المسؤولين موجودة ومتنوعة، ويوجد بها حقان: عام وخاص، والأول يكون بحسب التطاول، إذا كان مساساً في السمعة أو ما شابه ذلك، قد تصل عقوبته إلى السجن لأكثر من خمسة أعوام. وفي حال إثبات عدم التفوه بكلمات بذيئة أو تطاول غير مقصود يكون الحكم أقل. أما في حال التطاول على مسؤول بشكل مباشر، على غرار التطاول على رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق، والاحتفال بإعفائه فيختلف حكمه، فمن بادر في تعليق عبارات تبريك وتهنئة تكون عقوبته أقل من الذين احتفلوا بشكل علني، وقدموا المشروبات المجانية، وغيرها من مظاهر أعلن عنها».

إثبات براءة ذمة لـ44 مواطناً

الدمام - فاطمة آل دبيس

39

حقوق الإنسان في الصحافة

أثبتت المحاكم العامة خلال العام الماضي، براءة ذمة 44 مواطناً من الحقوق والالتزامات التي كانت تثقله، بعد أن قرر صاحب الحق مسامحته عما عليه من دين.
وقال المحامي المستشار القانوني خالد البابطين لـ «الحياة»: «إن دعاوى إثبات براءة الذمة نشأت بعد تطور القضاء، وكان المعمول به سابقاً عدم قبول الدعاوى إلا عند ثبوت مصلحة حقيقية لدى مقدم الدعوى. إلا أنه بعد تطور القضاء أصبحت المحاكم تنظر في قضايا المصالح المحتملة، ومنها قضايا إثبات براءة الذمة. ويقدمها من يخشى مطالبته بحق بعد إعفائه عنه». وأوضح البابطين أن «مقدم دعاوى إثبات براءة الذمة هو غالباً شخص عليه التزام وحق لآخر. ويعلم الجميع بوجود هذا الحق أو الدين في رقبته على الشخص الذي أعفاه منه سراً، من دون معرفة أحد ممن علموا سابقاً بوجود هذا الدين، فيتجه المدين ومن عليه الحق للمحكمة لإثبات براءة ذمته، وإسقاط صاحب الحق حقه منعاً لمطالبته به بعد مسامحته، وكذلك لمنع تعرض أقربائه وأفراد أسرته للمطالبة بعد موته».

انتقدت تقريرها السنوي وأكدت أن معلوماته لا يعتمد عليها في رقابة الأداء والتحقق من الأهداف

تعليمية الشورى تطالب "المالية" بدعم "التعليم" لضم الوحدات الصحية لـ"الصحة"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020184

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
انتقدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى التقرير السنوي الأخير لوزارة التعليم للعام المالي 341435 وأكدت انه يعاني من التضخم والكم الهائل من البيانات والمعلومات العامة التي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى تحقق الأهداف والانجازات، وتحتاج إلى معالجة إحصائية لتحويلها إلى بيانات كمية ومؤشرات للأداء واضحة ومحددة ليتم في ضوئها إجراء المقارنات مع الأعوام السابقة للتعرف على مدى الإنجاز في عام التقرير.
وشددت اللجنة على إعداد التقارير بطريقة يمكن من خلالها تقييم المنجز وإيجاد صورة واضحة تتيح لمتخذي القرار الرقابة على الأداء وتطبيق خطط التطوير، والتعرف على الصورة الكلية للنظام التربوي والتعليمي في وزارة التعليم، وأوضحت اللجنة أنها استعرضت مع مسؤولي الوزارة في اجتماعها بهم للأخذ بذلك في التقارير المقبلة.
توصية بإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في التعليم العام وتعزيز قيمتها وحمايتها
وأوصت تعليمية الشورى بدعم وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لوزارة التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بضم وحدات الصحة المدرسية لوزارة الصحة والتنظيمات المتعلقة بذلك الصادر في 19 محرم 1434 ، حيث سيكون تقديم خدمات الصحة المدرسية من خلال أجهزة وزارة الصحة المستشفيات والمراكز وسيبقى بوزارة التعليم وحدة إدارية " الشؤون الصحية المدرسية" لتتولى التنسيق وتسهيل تنفيذ نشاط الصحة المدرسية في المدارس.
وطالبت لجنة التعليم في تقريرها الذي سيناقشه الشورى يوم غدٍ الثلاثاء، بإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، وتعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين وهي توصية مؤجلة للعضو وفاء طيبة من تقرير سابق ورصدت اللجنة تقدما ملموسا في مسعى الوزارة في تطوير برامج اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم وتعزيزها بالمعارف والمهارات المطلوبة، إلا أن مناهج اللغة العربية الجديدة لم تحظ بهذا الاهتمام باللغة الأم، ومكون ثقافة وهوية المجتمع الأساس، ولاحظت اللجنة ضعف بعض الجوانب المهمة مثل الإعراب، والنصوص الشعرية القديمة والحديثة والنقد والبلاغة وانعكس الضعف على الطالب، وهو ضعف ملموس من الجميع.

وترى لجنة التعليم أن التداخل الثقافي الكبير الذي يتعرض له المجتمع السعودي يجب أن يقابل بتحصين وحماية اللغة العربية وتعليمها وتعزيز قيمتها في نظر الطلاب والطالبات.

بالقوة الجبرية وخلال 5 أيام ..

• العدل" تعيد حقوق محام من رجل أعمال ماطل في دفع30 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020187

الرياض – مبارك العكاش

أنهت محكمة التنفيذ بالرياض مماطلة رجل أعمال تملص من دفع قيمة أتعاب محاميه البالغة 30 مليون ريال, حيث أصدرت المحكمة قراراً بإلزام المنفذ ضده بدفع المبلغ الذي عليه في مدة أقصاها خمسة أيام, إلى أن أقرّ المنفذ ضده بتسديد المبلغ الذي عليه قبل البدء في تنفيذ عقوبات نظام التنفيذ الصارمة بحقه.

واستند قاضي التنفيذ في قراره إلى المادة السادسة والأربعين من نظام التنفيذ التي نصت على أنه إذا لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه, عدّ مماطلا وأمر القاضي حالاً بمنعه من السفر, وإ يقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها, والإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد له مستقبلا بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي. وحجزها والتنفيذ عليها, والإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية والمهنية, وإشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.

وللقاضي أن يتخذ إضافة إلى ما سبق بحسب الحال منع الجهات الحكومية من التعامل معه وحجز مستحقاته المالية لديها وإشعار قاضي التنفيذ بذلك, ومنع المنشآت المالية من التعامل معه بأية صفة, والأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين، وأولاده، ومن تشير القرائن إلى نقل الأموال إليه أو محاباته، وإذا تبين الاشتباه في وجود أدلة أو قرائن على إخفاء الأموال يحال الطلب إلى قاضي الموضوع للنظر فيه, وحبس المدين وفقا لأحكام هذا النظام .

وتواصل محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة صرامتها وحزمها في ردع المماطلين و ردّ الحقوق إلى أصحابها بالقوة الجبرية, حيثُ أعاد قضاء التنفيذ منذ العام الماضي عبر أحكام حقوقية متعثرة تخص شيكات وسندات قبض وأحكام أخرى متنوعة شملت أموالاً وعقارات ثابتة ومنقولة، أكثر من 37 مليار ريال لأصحابها بالقوة الجبرية.

3472 موقوفاً في السجون 2953 منهم مواطنون

تورطوا بقضايا إرهابية وأخرى تمس الأمن الوطني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزى - الرياض
أوضحت وزارة الداخلية..فى بيان إحصائى حديث بأن عدد الموقوفين في السجون السعودية بلغ حتى يوم الجمعة الماضي..3472 مسجونًا صدرت بحقهم أحكام قضائية لتورطهم بقضايا إرهابية أو تمويل عمليات إرهابية، أو قضايا أمنية أخرى تمسّ الأمن الوطني.
وقالت الوزارة عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للمباحث: إن عدد الموقوفين السعودين 2953 موقوفًا في قضايا تمسّ الأمن الوطني، بينما يبلغ عدد المصريين الموقوفين 33، يجري التحقيق مع 20 منهم، فيما تم الحكم على خمسة، ويقبع أربعة تحت رصد القضاء، ومثلهم ينتظرون الاستئناف على الأحكام التي صدرت ضدهم، فيما يقبع في السجون ذاتها ثلاثة أمريكيين، اثنان منهم رهن التحقيق والثالث ينتظر الاستئناف على الحكم الصادر ضده.
وبحسب الموقع الرسمي للتواصل مع الموقوفين، يبلغ عدد الموقوفين من..الجنسية اليمنية 183 متهمًا، وتعتبر ثانى..جنسية بعد السعوديين، في وقت يتم التحقيق فيه مع 38 موقوفًا من باكستان و 20 من تشاد و 16 فلسطينيا و10 من البنجلاديشيين، و9 هنود و7 عراقيين، بينما يبلغ عدد الموقوفين من كل من البحرين وأفغانستان 7 من كل دولة.
فيما بلغ عدد الموقوفين من لبنان 5، ومن نيجيريا 4 ومثلهم من الصومال، واثنان من كل من روسيا ومالي والفلبين وإرتيريا وبوركينا فاسو، وموقوف واحد من كل من الإمارات والجزائر وأنجولا والكاميرون والمغرب وإندونيسيا وماليزيا وموريتانيا وعمان وقطر وكندا وليبيا وتركيا، بينما هناك ثمانية من المقبوض عليهم من مجهولي الجنسية.
وكشفت إحصائيات موقع (نافذة تواصل) الذي يقدم إحصائيات شاملة للموقوفين في سجون المباحث، والمخصص للتواصل بين الموقوفين في سجون المباحث وذويهم، أن 44 من المقبوض عليهم حديثا سعوديون، و 5..منهم من اليمنيين و4 من المصريين و3 من الهند، ومتهم واحد من كل من تشاد والأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

طلب جديد للعفو عن 20 سجينا سعوديا في ناصرية العراق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150209/Con20150209752117.htm

عبدالله القرني (الرياض)
كشف محامي المعتقلين السعوديين بالعراق حامد أحمد لـ«عكاظ»، عن نيته تقديم طلب عفو جديد لرئيس الجمهورية العراقية لأكثر من عشرين معتقلا سعوديا يقبعون في سجن الناصرية جنوب بغداد، موضحا أنه أشعر مستشار رئيس الجمهورية بذلك على أن يطرح الموضوع لرئيس الجمهورية تمهيدا لتقديم الطلب، مشيرا إلى أنه بصدد رفع طلب إعادة محاكمة السجناء السعوديين والذين أخذت اعترافاتهم في الفترة السابقة تحت التهديد والتعذيب ومحكوم عليهم بالإعدام وهم: عبدالله عزام، بدر عوفان، جارالله، علي حسن فاضل، مؤكد أن موضوعهم الآن لدى محكمة التميز ببغداد، فيما سيتم

تقديم طلب جديد لرئيس الوزراء العراقي يتضمن نقل 64 معتقلا سعوديا من سجن الناصرية إلى سجون بغداد أو سجن سوسة شمال العراق، حيث إن سجن الناصرية يبعد عن بغداد 400 كيلو، والاتصالات مقطوعة ولا توجد شبكة اتصالات بالسجن، مبينا أن الإجراء في محاكمة سجناء الناصرية يتم بنقلهم إلى بغداد للمحاكمة وإعادتهم عقب ذلك إلى سجن الناصرية.

وأشار أن أوضاع السجناء الصحية جيدة ما عدا السجين بدر عوفان الذي يحتاج إلى طرف صناعي يتم حاليا تأمينه، مؤكدا أن هناك اتفاقية مع مكتب وزير العدل للتعاون مع مكتب المفتش العام ومكتب رئيس الوزراء بعدم التعرض أو الإساءة للسجناء السعوديين.

الشورى يناقش مقترحا بتعديل 20 مادة في نظام التقاعد

55 عاما لتقاعد الموظفة و3 آلاف ريال الحد الأدنى للمعاش

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150209/Con20150209752027.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى غدا الثلاثاء مقترحا تقدم به عدد من أعضائه - بينهم تسع سيدات - مطالبين بتعديل 20 مادة في نظام التقاعد وحذف 9، بهدف رفع الحد الأدنى من المعاش التقاعدي إلى 3 آلاف ريال على أن يراجع كل ثلاث سنوات ويعدل وفق التضخم والغلاء، على أن تدفع وزارة المالية شهريا 13% لصالح نظام التقاعد بدلا من الحصة الحالية، التي تماثل ما يستقطع شهريا من الموظف المنتفع من النظام وقدرها 9%، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي أو الهيئة العامة إذا تبين أنه لا يوفر المستوى اللائق من الحياة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

كما تضمنت التعديلات إضافة فقرة لإحدى مواد النظام تنص على إحالة الموظفة للتقاعد عند بلوغها الخامسة والخمسين من العمر، وتعديل مدة الخدمة التي تحتسب في التقاعد لتستبعد منها مدد إجازة المرافقة التي تمنح لأحد الزوجين لمرافقة الزوج المبتعث أو الذي يعمل في إحدى سفارات أو قنصليات المملكة في الخارج.

كما اقترحت التعديلات استحقاق معاش عند نهاية الخدمة المحسوبة في التقاعد (25 عاما على الأقل للرجل و 23 على الأقل للمرأة)، ويضاف للمستحقين عن صاحب المعاش، ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، ونصت التعديلات على (ولا يسري هذا الحكم على أولاد السعودية المتزوجة من أجنبي أو الزوجة غير السعودية أو الذين يعودون لجنسيتهم غير السعودية بسبب وفاة الزوج أو الزوجة السعوديين).

وبرروا تقديم هذه التعديلات حتى يتناسب الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث وحرمان أبناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية، وعدم مناسبة السن المحدد لتقاعد المرأة، وطالبوا بحذف المادة التاسعة والعشرين التي تمنع الحصول على أكثر من معاش.

ويهدف التعديل إلى إعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وترسيخ مبدأ حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة.

وجاءت هذه المطالب في مقترحين، الأول تعديل إحدى عشرة مادة في النظام القائم، وإضافة مادتين جديدتين وحذف ثمان أخرى، وتقدمت به ثمان من أعضاء المجلس (إلهام حسنين، ثريا عبيد، فردوس الصالح، لبنى الأنصاري، مستورة الشمري، صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، هدى الحليسي، ووفاء طيبة)، والمقترح الثاني لتعديل تسع مواد من نظام التقاعد المدني وحذف مادة واحدة وإضافة أخرى، وتقدم به كل من فدوى أبو مريفة وعطا السبيتي.. ولأن المشروعين يتداخلان في طبيعة مقترحاتهما بشأن تعديل 5 مواد وبعض مقترحات الحذف والإضافة،

رأت لجنة الإدارة والموارد البشرية عرضه على مجلس الشورى في تقرير واحد وتوجته بتوصية تطالب بالموافقة على ملاءمة دراسته.
في حين أوصت اللجنة المالية بملاءمة دراستها للمقترحين بشكل مفصل ومن ثم العودة بتقرير شامل للمجلس.

تصعيد القضية للمحكمة ورفع 4 دعاوى

اختفاء بدل العدوى يضع موظفي مختبر الدمام في مواجهة الأمراض

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046093

خالد سجاف - الدمام
على الرغم من أن لوائح وزارة الصحة تعطي الحق للموظفين في الأماكن الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية من صرف بدل العدوى وبدل ندرة التخصص الا أن موظفي المختبر الاقليمي بمجمع الدمام لا يحصلون على هذا الحق، وفوجئ الموظفون بحصول زملائهم في نفس الوظيفة على هذا البدل في العديد من المناطق ويرفض مسئولو مديرية الشؤون الصحية صرف البدل مما اضطر الموظفون للجوء للقضاء.
وتم تقديم 4 دعاوى حتى الآن بعد أن رفض المسؤولون بمديرية الشؤون الصحية بالشرقية الاستجابة لمطالب الموظفين البالغ عددهم 10 موظفين وموظفات.
يقول محامي الموظفين يعقوب المطير إنه تم تقديم 4 دعاوى للمحكمة وهي تواصل نظر هذه الدعاوى، وأشار الى أن الموظفين طرقوا كافة الابواب قبل اللجوء الى المحكمة ولكن لم يتم الاستماع الى مطالبهم على الرغم من حقهم الواضح في الحصول على البند لأن طبيعة عملهم في المختبر تجعلهم اكثر عرضة للإصابة بأمراض معدية وقد يكون بعضها خطيرا، وأضاف المطير ان احدى المترافع عنهن ورد اليها رد من المحكمة بخطاب من الشؤون الصحية اقرت فيه المديرية باستحقاق بدل العدوى، ولكن الشؤون الصحية انكرت مطالبة المدعية ببدل العدوى، وتقدمنا بمطالبة لدى الجهات المختصة ممثلة في وزارة الخدمة المدنية ومن ثم قامت وزارة الخدمة المدنية بإحالة مطالبة المدعية للمديرية العامة للشؤون الصحية برقم صادر وارد، ويشير المطير الى أن بعض زملاء الموظفين يحصلون بالفعل على البدلات بينما موظفو المختبر لا يحصلون على هذا الحق، وأكد المطير أن موظفي المختبر سيواصلون المطالبة بحقوقهم التي كفلتها لوائح وزارة الصحة.
ويقول أحد الموظفين إنهم لهم الحق في الحصول على بدل طب شرعي وفقا لطبيعة عملهم في المختبر مشيرا الى أن هذا البدل يصرف لزملائهم في نفس الوظيفة بجدة والرياض، ويتساءل: هل هناك لوائح تطبق على موظفي المختبرات بجدة والرياض ولا تنطبق على موظفي المختبرات بالشرقية؟
وتضيف احدى الموظفات ان طبيعة عملها بالفعل في المختبر تجعلها عرضة للاصابة بالأمراض المعدية الخطيرة، فبدل العدوى هو بدل يصرف لمن تتطلب طبيعة عملهم التعرض للاصابة بأي مرض، وبالتالي هي مهنة ذات طبيعة خاصة، تضع الموظف في ظروف مختلفة عن زملائه في الأقسام الأخرى، وتشير الى أنهم طرقوا ابواب المسؤولين في مديرية الصحة بالشرقية عبر أكثر من شكوى، ولكن للأسف لم يصلوا الى رد واضح وصريح باستحقاقهم هذا البدل.
ويشير أحد الموظفين الى ثقته في أن تحكم المحكمة لصالحهم في هذه القضية وتؤكد حق الموظفين في صرف بدل التخصص والعدوى اسوة بزملائنا الذين يصرفونه في العديد من المناطق المختلفة، ويقول انه لا يزال يتعجب من إصرار مديرية الشؤون الصحية بالشرقية على رفض صرف البدل بدون أي مبرر أو سند قانوني أو إداري، مضيفا أنه لم يكن أمامهم سوى اللجوء للمحكمة للحصول على حقهم.
العصيمي: صرف البدل إذا توافرت الشروط

أوضح مدير العلاقات العامة والاعلام بصحة الشرقية خالد العصيمي في رده على استفسار «اليوم» حول عدم صرف بدل ندرة التخصص والعدوى لموظفي مختبر الدمام المركزي بأن جميع البدلات تصرف لجميع مستحقيها اذا تاوفرت الشروط المطلوبة، وأضاف العصيمي بقوله إن من حق أي متضرر اللجوء لأي جهة رسمية.

"الأمان الأسري": الاستغلال الجنسي "مجرّم" وعقوبته السجن 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
استبعد برنامج الأمان الأسري وجود حالات دعارة ناتجة من عنف أسري في المملكة، موضحاً أنه إذا كانت موجودة فستكون «محدودة جداً»، ولن تصل إلى مرحلة التعميم وما يسمى بـ»الظاهرة»، على رغم عدم تعامل البرنامج بشكل مباشر معها، كونها «فردية». واعتبر أن هذه الحالات ممكن إدراجها تحت مسمى «الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر».
وأكد البرنامج أن المملكة وقعت على البروتوكول الإضافي لحقوق الإنسان، المتعلق بالدعارة والاستغلال الجنسي، لافتاً إلى أن هناك عقوبات لمرتكبي هذه الجرائم.
وذكر البرنامج أن نظام الحماية من العنف والإيذاء، الذي أقرّ من جانب مجلس الوزراء في أب (أغسطس) 2013، يجرّم العنف ضد المرأة والطفل بأشكاله كافة، وخصصت المادة السابعة من النظام لمعاقبة المتسببين فيه، بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، وغرامة مالية تراوح بين خمسة آلاف و 50 ألف ريال، ويمكن إدراج هذه الحالات تحت «العنف الجنسي ضد المرأة»، موضحاً أن دور البرنامج يركز على «مسائل الوقاية من العنف الأسري، وتوعية المجتمع حول العنف الأسري، وتدريب المهنيين على كيفية التعامل مع حالات العنف والإيذاء، وعمل التشريعات وتحسين الخدمات».
وأوضحت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف لـ «الحياة»، أن هناك جهات مختصة مسؤولة عن هذا الشأن، بحكم خبرتها، وذلك في حال حدوث مثل هذا النوع من القضايا، من أجل التعامل معها بشكل مباشر.
ولفتت المنيف إلى أن معدّل الحالات المسجّلة لا يعدّ كونه سوى حالات «فردية»، ولا يمكن تسميتها بـ»ظاهرة» في المجتمع السعودي، عازية السبب إلى «غياب الإحصاءات»، مستدركة أن «المجتمع ليس بهذا القدر من السوء، الذي يسمح بتعميم حالة واحدة أو حالات فردية».

مجلس الوزراء يحدد نظام مجلس الشؤون السياسية والاقتصادية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
حدد مجلس الوزراء النظام الأساسي لمجلسي الشؤون السياسية والأمنية والاقتصاد. كما حدد - خلال جلسة أمس (الإثنين) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالمجلسين اللذين صدر أمر ملكي بإنشائهما قبل أسبوعين. (للمزيد).
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل الطريفي -عقب الجلسة لوكالة الأنباء السعودية- أن المجلس أعرب عن أسفه لما يقع في اليمن من أحداث تعد تهديداً لأمن اليمن والمنطقة واستقرارها ومصالح شعوبها، مؤكداً أن ما يسمى «الإعلان الدستوري» الذي أصدره الحوثيون، يمثل انقلاباً على الشرعية، لتعارضه مع القرارات الدولية المتعلقة باليمن، وتنافيه مع المبادرة الخليجية، التي تبناها المجتمع الدولي، وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني.
وجدد المجلس إدانته الجريمة البشعة الوحشية التي اقترفها التنظيم الإرهابي «داعش» بحق الطيار الأردني، وقتل الرهينتين اليابانيين، مؤكداً موقف المملكة الثابت في مكافحة الفكر الضال، والتنظيمات المتطرفة، التي تقف وراءه، وتسعى للفساد في الأرض، وتشويه قيم الإسلام الحنيف. ومن أبرز ملامح التنظيم الخاص بأجهزة مجلس الوزراء: يتولى مجلس الشؤون السياسية والأمنية تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بتلك الشؤون، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط السياسية والأمنية اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها. ويتولى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنمية، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والتنموية اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها.
وتكون لكل مجلس سكرتارية أو أكثر، تابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، تضم عدداً من المستشارين والمتخصصين في المجالات الداخلة في اختصاصاته، وينشأ لكل مجلس «مكتب لإدارة المشاريع» مقره الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومهمته التحقق من التزام الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والأوامر والقرارات والأهداف والرؤى ذات الصلة باختصاصات المجلس، ومتابعة المشاريع التي تباشر تلك الجهات تنفيذها.

"الشورى" يطيح تقنين "التحري الخاص" بـ"الضربة القاضية": "شرعنة" للتجسس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أسقط أعضاء مجلس الشورى أمس (الإثنين) اقتراحاً قبل أن يتخطى مرحلته الأولى التي تعرف بـ«مرحلة مواءمة الدراسة»، لتقويم إن كان يصلح للدرس أم لا. وقضى المجلس بذلك على أول محاولة لتقنين «التحري الخاص» الذي أثار مخاوف الأعضاء، إذ وصفه بعضهم بأنه سيكون «شرعنة للتجسس»، فيما اعتبره آخرون «متاجرة بالبيانات» متى سافر الفرد، وأين ذهب، وماذا فعل». (للمزيد).
وأجمع الأعضاء على أن الفكرة تمثل «تعدياً على الحريات الشخصية ولا توافق الخصوصية». وكان العضو حاتم المرزوقي الأكثر تشكيكاً في مقترح التحري الخاص، إذ طرح أمثلة لكيفية الاستفادة منه في دول غربية، وأنه يكشف قضايا تمت على إثرها الإطاحة بحكومات وشركات كبرى محتكرة، وأعضاء في المجالس النيابية والبرلمانية، مضيفاً: «إن التحري الخاص متاجرة بالبيانات، وستتم معرفة متى سافر الفرد، وأين ذهب، وماذا فعل». واعترض القانونيان فهد العنزي وناصر الشهراني على تطبيق التحري الخاص في السعودية، ووصفاه بأنه يمثل «تعدياً على الحريات الشخصية، ولا يوافق الخصوصية السعودية».
إلى ذلك حدث تغيير ملموس في خطاب أعضاء مجلس الشورى بشأن أداء وزارة العدل. فهذا هو ما أمكنت ملاحظته أمس، بعدما هدأت وتيرة الانتقادات تحت قبة مجلس الشورى للمرة الثانية في ما يتعلق بتقرير جهة حكومية خلال الأيام

الـ10 الماضية، إذ تحوّل النقد اللاذع من أعضاء المجلس لوزارة العدل في تموز (يوليو) 2013، ومطلع كانون الثاني (يناير) الماضي إلى «إنجازات»، ووصف تقرير الوزارة بالشفافية. ولوحظ في جلسة أمس (الإثنين) غياب الانتقادات التي طاولت الوزارة أثناء مناقشة آخر تقريرين لها، إذ وصف الأعضاء أداءها آنذاك بالضعف، منتقدين التأخر في القضايا، متسائلين عن الغموض في ملف تطوير القضاء ومصير 7 بلايين ريال رصدت له.

ونوّه معظم المعلقين على تقرير «العدل» من أعضاء المجلس في جلسة أمس، بمن فيهم أعضاء اللجنة الإسلامية والقضائية المسؤولة عن متابعة ملف العدل، بحجم المنجزات، وما تم تحقيقه في البيئة العدلية لمشروع تطوير القضاء، مثل إلغاء معرّف المرأة، وإنشاء محاكم متخصصة، ونشر مجموعة الأحكام القضائية، وتحسين الصورة الذهنية عن العدالة.

ولم يمنع ذلك المناخ الودي، من انتقاد تأخر وزارة العدل في تنفيذ قرارات توظيف المرأة في كتابات العدل والمحاكم.

وقال العضو القاضي السابق عيسى الغيث: «تحقيق مناط الشريعة ألا يستقبل الرجال النساء في المحاكم وكتابة العدل، من أجل ألا يكون هناك اعتداء على حق المرأة». وكانت المداخلة الأكثر صراحة للعضوة حنان الأحمدي، التي كررت ما قالته عن وزارة العدل في ٢١ يناير الماضي من «أن آلية تطوير القضاء الحالية لا تلامس سوى قشور العمليات الإدارية والفنية المساندة للقضاء».

شراكة لتحسين أوضاع المطلقات والمهجورات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

اضغط هنا

الدمام – «الحياة»

أعلنت مؤسسة مالية عقد شراكة مع جمعية «مودة الخيرية»، للحدّ من الطلاق وآثاره، ضمن برنامج تدريبي تنظمه الجمعية، ويستهدف المطلقات وبناتهن والمهجورات في المملكة. وطورت الجمعية هذا البرنامج، بهدف «دعم وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدات غير العاملات، اللواتي تراوح أعمارهن بين 25 و45 عاماً، من خلال تنظيم دروس خاصة للطهي، تساعد الأمهات في بدء مشاريع خاصة بهن في مجال الأطعمة والحلويات من منازلهن».

وتتناول هذه الدروس التعليمية أساليب الطهي لأطباق محلية وعالمية. كما ستزود المشاركات بمهارات تنمية الذات وإدارة المشاريع الصغيرة والتسويق الإلكتروني، بما يساعد في استمرارية هذه المشاريع مستقبلاً. كما تتولى الجمعية توفير المعدات الضرورية كافة، لبدء هذه المشاريع بعد التخرج من البرنامج مباشرة.

مساحة جميع الحدائق17.7 مليون متر مربع

تنفيذ أول حديقة مخصصة بالكامل لذوي الاحتياجات الخاصة بجدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

جدة - صالح الرويس
أظهر تقرير صادر من أمانة محافظة جدة، زيادة في مساحة الحدائق العام الماضي 1435ه عن العام السابق، بنسبة 370ألف م2 حيث بلغ إجمالي مساحاتها 17.7 مليون متر مربع، بعد أن كانت تبلغ 17.3 مليون متر مربع، مبيناً أن إجمالي عدد الحدائق في محافظة جدة وصل إلة 540 حديقة.
وأوضح مدير عام الحدائق والتشجير بأمانة جدة المهندس محمد قطان أنه في عام 1432ه كانت المساحة المزروعة في مدينة جدة قد بلغت 15.4 مليون متر مربع، وذلك بزيادة عن السنة التي قبلها والبالغة 859 ألف متر مربع.
وذكر أن إجمالي المساحات المزروعة للعام الهجري 1433 وصل إلى 17.3 مليون متر مربع، بمعدل زيادة بلغت 1.9 مليون متر مربع عن العام الذي قبله، في حين احتلت تلك المساحات 17.3 مليون متر مربع عام 1434، لافتاً إلى أن حجم الزيادة عن العام السابق بلغ 44 ألف متر مربع.
وأرجع أسباب الزيادة في المسطحات الخضراء، إلى رغبة الامانة في تحقيق أهدافها المتعلقة بتأمين الحدائق للسكان والزوار بما يتناسب مع احتياجاتهم وفئاتهم العمرية، عن طريق أعمال التشجير والصيانة.
وهناك برنامج حديقة كل أسبوع أطلقه الدكتور هاني بن محمد أبو راس أمين محافظة جدة في الربع الثالث من العام 1435ه بهدف زيادة المسطحات الخضراء داخل أحياء محافظة جدة ولتصبح متنفسا قريبا من سكان هذه الأحياء.
وأضاف المهندس قطان: " لا زال برنامج حديقة كل أسبوع مستمراً كجزء من خطة أمانة محافظة جدة، حيث بلغ عدد الحدائق التي تم الانتهاء منها 23 حديقة حتى الآن من بداية العام الحالي، بإجمالي مساحة وصل إلى 200 ألف متر مربع".
وذكر المهندس قطان بأن أمانة محافظة جدة ممثلة في الإدارة العامة للحدائق والتشجير تعمل حالياً على اشراك طلاب وطالبات المدارس في زراعة بعض أجزاء الحدائق بالزهور رغبة في غرس قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى الأجيال ودافعا للمحافظة على الحدائق والممتلكات العامة.
وأعلن عن البدء في تنفيذ أول حديقة مخصصة بالكامل لذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف توفير متنفس لهم والسماح بالاندماج في المجتمع بصورة مقبولة تكسبهم الثقة، مؤكداً أن الأمانة راعت أعلى المواصفات الفنية والمتخصصة في تصميم الحديقة واختيار عناصرها بعناية فائقة.
وتابع:" تحتوي الحديقة على جلسات تشمل 40 طاولة بعدد 10 كراسي لكل واحدة منها، وأرجوحة لشخصين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخرى لثلاثة أشخاص من الفئة نفسها، وزحليقة كبيرة وأخرى صغيرة، بالإضافة إلى لعبة مركبة لذوي الاحتياجات الخاصة".
وبيّن أن دورات المياه في هذه الحديقة مهيأة أيضاً لذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن ملعب بمواصفات مناسبة لهم، وممرات مشاه داخل الحديقة، ومسرح للعروض التعليمية والثقافية، ومسطحات خضراء، وجدارية للرسم، ومنطقة مفتوحة ذكية مزودة بشبكة واي فاي للإنترنت.
وقال: " تم تحديد موقع تلك الحديقة بحي السلامة على شارع الأمير سلطان الذي يعد من أهم شوارع محافظة جدة بمساحة تصل إلى 7700 متر مربع، حيث سيتم افتتاحها خلال شهر شعبان المقبل".
وأشار إلى إعادة تأهيل العديد من الممرات ومداخل الحدائق بمحافظة جدة في وقت سابق، كي تكون صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الحدائق النسائية

ولفت مدير عام الحدائق والتشجير بأمانة جدة، إلى إنشاء عدد من الحدائق المخصصة للنساء، والموزعة على مدينة جدة تتضمن حديقة الأبرار بحي بني مالك والأجواد 3 وحي الرغامة 3 وحي الأمير ماجد بجنوب جدة وشرق جدة، إلى جانب حديقة الطفل المثالي.
تجدر الإشارة إلى أن أمانة محافظة جدة، نفذت أعمال صيانة وتطوير لأكثر من 50 موقعاً، شملت صيانة الحدائق وسقيا الأشجار وتهذيبها وقص المسطحات الأرضية وتقليم النخيل وقص السياج، بالإضافة إلى تدعيم المسطحات الخضراء على جنبات الطرق العامة والمتنزهات والجزر الوسطية للشوارع الرئيسية، وتخضير عدد من الطرق الجديدة كما شملت أعمال الصيانة 384 مجسما و 39 نافورة. وتبلغ عدد الساحات العامة في محافظة جدة 50 ساحة بلدية عامة موزعة على النحاء المحافظة.

• التعليم" تلزم المدارس الأهلية والأجنبية بآلية واضحة لضبط رسومها الدراسية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020537

الرياض - راشد السكران
حددت وزارة التعليم مهام وآليات وفترات تقديم طلبات الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية لضبط زيادة رسوم المدارس الأهلية والأجنبية في المملكة.
جاء ذلك في توجيه أصدره معالي وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل لجميع إدارات التعليم، أكد من خلاله الالتزام بما ورد في توصيات الاجتماع الأول للجنة الرئيسة لمراجعة الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية، وفق آلية واضحة تلزم ملاك المدارس الأهلية الراغبة بزيادة رسومها تقديم طلباتها إلكترونياً عبر الرابط ((https://fef.moe.gov.sa)).
((وسيتم بعدها تقديم الطلبات والتأكد من استيفائها المسوغات))، على أن يبدأ تسجيل الطلبات لزيادة الرسوم عن طريق المستثمرين والمستثمرات في المدارس الأهلية اعتبارا من 1436/4/12ه وحتى 1436/5/28ه.
وأبان توجيه معاليه أهمية تحديث البيانات الأساسية للمدرسة في برنامج "نور" قبل الدخول للبرنامج الإلكتروني للرسوم الدراسية إذ سيتم تطبيق هذا التنظيم على المدارس الأهلية النهارية والليلية والمدارس الأجنبية.
الجدير ذكره أن المدارس التي تقدمت بطلب زيادة رسومها الدراسية للعام الماضي 1435ه/1436ه وصدرت لها قرارات من قبل اللجنة الرئيسة للرسوم الدراسية بزيادة رسومها زيادة ((كلية أو جزئية)) لن يتم قبول طلباتها لمدة عامين دراسيين.

تيسير الزواج" تنهي عضل فتيات في الأحساء»

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752335.htm

سالم السبيعي (الأحساء)
أكد لـ«عكاظ» مدير عام جمعية تيسير الزواج ورعاية الأسرة في الأحساء الشيخ عادل بن سعد الخوفي أن الجمعية نجحت في إنهاء عضل فتيات والمساهمة في تزويجهن، مشيرا إلى أن قسم إصلاح ذات البين في الجمعية نجح في إصلاح 79 في المئة من الخلافات الأسرية.
وبين أن من أبرز أسباب الخلافات الأسرية هو تدخل أهل الزوجين وغير المختصين في شؤون المتخاصمين، لافتا إلى أن هذه النتائج جاءت وفق دراسات من المختصين في الإصلاح الاجتماعي.
وأوضح أن الجمعية تساهم مع الجهات ذات العلاقة لحل المشكلات بين أفراد الأسر ومجموعاتهم وديا قبل إحالتها إلى المحاكم الشرعية للفصل فيها ودراسة أسباب الخلافات الاجتماعية وكذلك تبصير المجتمع بأهمية الاستفادة من الخبراء ونشر ثقافة الإصلاح بين المتخاصمين مع الحد من الاجتهادات الخاطئة للمصلحين غير المؤهلين.

وذكر أن الجمعية افتتحت قسم إصلاح ذات البين استجابة لتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية لاعتبار إصلاح ذات البين أحد الأهداف الأساسية للجمعية، ويسهم في علاج المشكلات وتأكيد العلاقات بين أفراد الأسر.

:على خلفية خطأ فادح من موظف.. السرواني

أنا ميت إلكترونيا في سجلات الأحوال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752354.htm

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)
قال المواطن فهد السرواني إن خطأ تقنيا وقع فيه موظف في الأحوال المدنية بمكة المكرمة جعله في عداد الأموات بعد أن سجل الموظف اسمه في مكان والده الراحل.. وأضاف السرواني أنه متوفى إلكترونيا في سجلات الأحوال.

أنا ميت ووالدي حي
فهد السرواني ذكر لـ«عكاظ» أن والده انتقل إلى رحمة الله قبل فترة، فذهب لمراجعة الأحوال المدنية لإصدار شهادة الوفاة إلا أن الموظف أدخل اسمه بدلا عن والده الراحل ليصبح هو ميتا ووالده على قيد الحياة حسب قوله، حيث تسبب ذلك في أضرار كبيرة له وأسرته. إذ توقف عن صرف راتبه الشهري ومن المتوقع أن يحرم من مكرمة الراتبين. كما تم إسقاط اسمه من الاستحقاق في وزارة الإسكان. مضيفا أن كل هذه الأضرار حدثت له بسبب خطأ الموظف

وقال «أصبحت الآن متوفى في النظام فلا يمكنني عمل أي شيء فقد يطول الخطأ وأحرم من جميع حقوقي كمواطن ولا أستطيع مراجعة المستشفيات ولا الدوائر الحكومية بحكم أنني متوفى فبمجرد إدخال رقم الهوية الوطنية الخاصة بي يظهر أنني لست على قيد الحياة الأمر الذي جعلني حبيس المنزل».

اعتراف ومماطلة
السرواني قال إنه راجع فرع الأحوال المدنية في مكة المكرمة وأفادوه أن الموظف اعترف وأقر بخطئه وازدادت المشكلة تشعبا بمماطلة حلها. مبديا دهشته من وقوع خطأ كهذا مبينا أنه من الوارد وقوع الخطأ ولكن ليس بهذه الصورة، وتساءل: من يعوضني عن ما خسرته؟.

وأعرب السرواني عن دهشته من تأخر أحوال مكة في تصحيح الخطأ الفادح الذي كلفه الكثير.

«عكاظ» اتصلت على هاتف المتحدث باسم الأحوال المدنية محمد الجاسر إلا أن الهاتف المغلق، ولم يتح للصحيفة الحصول على إجابة لتساؤلات المواطن السرواني.

بلغ عدد الأميين 1,2 مليون بنهاية 2013

انخفاض معدل الأمية بين السعوديين من 60 ٪ إلى 5.6 ٪ خلال 41 عاما

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/10/article_929782.html

إكرامي عبدالله من الرياض
بلغ متوسط تكلفة تعليم الطالب السعودي في جميع المراحل التعليمية، نحو 11.556 ريالا سنويا، حيث بلغت مخصصات التعليم في ميزانية عام 2013، نحو 204 مليارات ريال، فيما عدد الطلاب السعوديين 17.65 مليون طالب.
ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، بلغ عدد السكان السعوديين، ممن سنهم 15 عاما أو أكبر، نهاية عام 2013، نحو 20.74 مليون نسمة، 85.1 في المائة منهم في مراحل تعليمية مختلفة بإجمالي 17.65 مليون طالب، فيما 14.9 في المائة من السكان السعوديين هم من الأميين أو من يقرأ ويكتب فقط.
ونجحت السعودية في خفض معدل الأمية بين السعوديين بنسبة 54.4 في المائة خلال 41 عاما، حيث كانت 60 في المائة عام 1376هـ الموافق 1972م، بينما انخفضت إلى 5.6 في المائة بنهاية عام 1434 هـ الموافق 2013م، الأكبر من 15 عاما.
ويبلغ عدد السعوديين الأميين نهاية عام 2013، نحو 1.16 مليون شخص، يشكلون 5.6 في المائة من إجمالي السكان السعوديين في العام نفسه، فيما 1.93 مليون سعودي ممن يقرأون ويكتبون فقط، يشكلون 9.3 في المائة من السكان السعوديين.
وتركزت النسبة العظمى من الأميين بين الفئات العمرية من 50 إلى 74 عاما (576.6 ألف سعودي)، بنسبة إجمالية تقارب 40 في المائة من السعوديين الأميين في جميع الفئات العمرية الأعلى من 15 سنة.
وجاءت أقل نسبة بين الأميين السعوديين في أصغر فئة عمرية، من 15 إلى 19 عاما، بنسبة 1.3 في المائة، وعدد 14.9 ألف سعودي، تلتها الفئة الأكبر في السن مباشرة، من 20 إلى 24 عاما، بنسبة 2 في المائة، وعدد 23.2 ألف سعودي.
وتوزع السكان السعوديين الأكبر من 15 عاما، حسب الحالة التعليمية أو الشهادة، كما يلي بنهاية عام 2013: المرحلة الابتدائية 13.9 في المائة بعدد طلاب 2.9 مليون طالب، والمرحلة المتوسطة بنسبة 22 في المائة، وعدد 4.6 مليون طالب، والمرحلة الثانوية بنسبة 27.8 في المائة، بعدد طلاب 5.8 مليون طالب.
وبلغ عدد الطلاب في دبلوم دون الجامعي 879.4 ألف طالب، يشكلون 4.2 في المائة من السكان السعودية فوق 15 سنة، والمرحلة الجامعية 16 في المائة، بعدد 3.3 مليون طالب، ومرحلة الماجستير بعدد 166.5 ألف طالب، بنسبة 0.8 في المائة، ومرحلة الدكتوراه 0.4 في المائة، بعدد 87.9 ألف طالب.
وتُظهر الأرقام أن المرحلة الثانوية تستحوذ على النسبة الأكبر من السعوديين في مراحل التعليم المختلفة بنسبة 27.8 في المائة، تليها المرحلة الثانوية بنسبة 22 في المائة، ليشكل معا نصف السكان السعوديين فوق 15 سنة.
ونما الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار، بوضع أول نظام تعليمي للكبار في عام 1376هـ الموافق 1972، وهو أول نظام لتعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة وكان من أبرز ملامحه اختصار مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات ثم تطور النظام فأصبحت الدراسة بموجبه أربع سنوات، سنتان للمكافحة وسنتان للمتابعة يحصل بعدهما الدارس على الشهادة الابتدائية.
وفى عام 1392هـ صدر نظام تعليم الكبار ومحو الأمية الذي رسم السياسة العامة للتعليم ومحو الأمية والأهداف منه وواجبات الدولة والقطاع الخاص وشكلت له لجنة عليا يرأسها وزير المعارف آنذاك وصدر لهذا النظام لائحة راعت التطور الذي يشهده العالم والتوجه نحو تعليم الكبار والتعليم المستمر.
وتشمل تكلفة الطالب أجور المعلمين، ومستلزمات الطلاب الدراسية من أقلام وكتب وخلافه، إضافة إلى تكلفة النقل، والطاولات وبقية مستلزمات العملية التعليمية.
واعتمدت الوحدة في تحليلها تكلفة الطالب على قسمة مخصصات التعليم العام في ميزانية الدولة، على عدد الطلاب للعام نفسه، علما بأن هذه الطريقة استخدمتها إدارة الدراسات في مجلس الشورى لتصل إلى أن تكلفة الطالب بلغت 12.7 ألف ريال خلال عام 1421 / 1422هـ.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

في حالة تكرار عدم إلتزامها بالنظام

"العمل" تهدد شركات الاستقدام المخالفة لـ "مساند" بسحب تراخيصها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/10/article_929780.html

عبدالله الروقي من الرياض

أبلغ "الاقتصادية" مصدر مسؤول في وزارة العمل، أن وزارته ستسحب تراخيص مكاتب وشركات الاستقدام المخالفة نهائيا في حال استمرارها في مخالفاتها وتجاوز الأنظمة.

يأتي ذلك بعد يوم من إيقاف الوزارة خدمات 56 شركة ومكتب استقدام، عقب ضبط عدد من المخالفات، تمثلتْ في عدم نشر تكاليف الاستقدام عبر موقع "مساند" أو عدم تطابق التكاليف المنشورة بما يتم التعامل به في الواقع.

وتظهر التحقيقات التي أجرتها الوزارة قيام عدد من مكاتب وشركات الاستقدام المخالفة بوضع جنسيات وأسعار عمالة منزلية وهمية في الموقع، علاوة على إدراج دولة أو دولتين في "مساند" وإخفاء أسعار وتكاليف استقدام العاملات من دول أخرى، بينما يقوم آخرون بإدراج عدد كبير من العروض الوهمية لأسعار وتكاليف "العمالة المنزلية" لدول لم تقم السعودية بتوقيع أية اتفاقيات استقدام معها.

يذكر أن الوزارة تهدف من إلزام الشركات والمكاتب بالإفصاح عن تكاليف الاستقدام إلى رفع درجة التنافس بين المكاتب والشركات لتقديم أفضل الخدمات، الأمر الذي سينعكس إيجابا على تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام، إضافة إلى نشر مفهوم الشفافية في أسعار الاستقدام أمام المواطنين بوضع خيارات سعرية متنوعة للاستقدام.

وحسب موقع "مساند" بلغ عدد منشآت الاستقدام المعلنة لأسعارها في منطقة الرياض 128 منشأة، أما في منطقة مكة المكرمة فقد بلغ 41 منشأة، في حين وصل في منطقة المدينة المنورة إلى 15 منشأة.

الحياة AL HAYAT

أعضاء "شورى" ينتقدون "التعليم" والمعلم والطالب.. واختبارات "قياس"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أثخن أعضاء مجلس الشورى في نقد التعليم والمعلم والطالب، متناوبين على ضرب أمثلة تثبت تدني مستوى النظام التعليمي، وسوء بيئته صحياً وتربوياً، وأنه ينتج معلمين غير أكفاء علمياً وتربوياً، وطلاباً بسلوكيات مشينة، وتحصيلاً علمياً ضعيفاً، مشيرين إلى أن اختبارات القياس للمعلمين والطلاب أخجلت الوزارة، ما دعاها إلى إخفاء نتائج القياس – بحسب الأعضاء.

وطرح الأعضاء في 66 دقيقة مقترحات عدة على طاولة وزير التعليم الجديد، منها استقلال إدارات التعليم والجامعات، وتوفير التأمين الطبي وبدل السكن للمعلمين، وتحويل بليون ريال خُصّصت لدعم مدارس تحفيظ القرآن إلى مناشط أخرى، واعتبار ضحايا «حوادث المعلمات» شهداء واجب.
وفي جلسة أمس (الثلثاء)، عاد سقف الانتقاد للارتفاع تحت القبة بعد أن خفّت وتيرته في آخر أربع جلسات، إذ طالب أكثر من عضو بالإفصاح عن مخرجات 90 بليون ريال، خُصّصت لتطوير التعليم في الأعوام الـ 10 الماضية، إذ إن معظم مشاريع «التطوير» لا يوجد لها أثر في أرض الواقع ولم تُقوّم.
وشارك رئيس اللجنة العلمية في المجلس الدكتور مشعل السلمي بقية الأعضاء في كشف واقع التعليم من واقع التقرير السنوي للوزارة الذي بني على معلومات مغلوطة وعلى إحصاءات غير دقيقة.
وأشار السُلمي إلى أن الصحة المدرسية لم تطبق على أرض الواقع على رغم صدور قرارات من مجلس الوزراء بذلك، كما تشير نتائج الثانوية العامة والتحصيل والقدرات إلى وجود فجوة كبيرة بين متوسط الدرجات، وطالبت اللجنة باستقلالية إدارات التربية والتعليم ومنحها صلاحيات كافية إدارياً وتربوياً ومالياً. ولم يكن الطلاب بمنأى عن نقد أعضاء الشورى بعد أن ألمح أعضاء إلى انتشار سلوكيات سلبية في أوساط الطلبة، الأمر الذي دعا العضوين الدكتور عبدالمحسن المارك واللواء عبدالله السعدون إلى المطالبة بتدريس مادة لطلاب الابتدائي والمتوسط في السلوك والأخلاق، للمساعدة على محاربة الفساد، وأن يقوم الطلاب بتنظيف المدارس، لأن مفهوم «النظافة من الإيمان» الذي يدرسونه نظرياً لا تعكسه مناظر دورات المياه وأفنية المدارس.
وعلى رغم تشعب الانتقادات وتداخل المقترحات من الأعضاء، إلا أن أصوات بعضهم فرضت الهدوء تحت القبة، بعد أن كثرت الأحاديث الجانبية التي لم توقفها مطرقة رئيس الجلسة، ومنها ما ذكرته الدكتورة منى الدوسري عن تقويم المعلم، وأن الوزارة والمدرسة لا تملك صلاحية محاسبته حتى وإن كانت كفاءته ضعيفة.
كما برز صوت الدكتورة منى آل مشيط التي كشفت سوء وضع رياض الأطفال والحضانات القائمة على رغم قلتها، إلا أن خطورتها عالية، إذ إن الأطفال يحشرون بأعداد كبيرة في فصول صغيرة لا توافق حتى متطلبات السلامة للدفاع المدني.
وكانت المناهج الأقل نقداً تحت القبة، إذ لم ينتقدها بشكل مباشر سوى اللواء عبدالله السعدون، لأنها تحوي كماً هائلاً من المعلومات يجعل المعلم «المميز» في سباق مع الزمن لإنهائه.
فيما استغرب العضو الدكتور منصور الكريديس أن تتجاهل وزارة التعليم قراراً لمجلس الوزراء منذ عام 1423هـ حول مشروع وطني لمرضى التوحد وتدريسهم وصرف مكافآت لهم، إذ أثبت بحثه أن الوزارة لم تنفذ شيئاً من قرار المجلس حتى الآن.

.. وعضوات ينتصرن لمعلمات القرى النائية

< اتسمت مطالبتا العضوتين الدكتورة أمل الشامان والدكتورة حمدة العنزي بالإحساس الأنثوي، لأنهما خُصِّصَتا للنساء، إذ أسهبتا في طرح معاناة المعلمات المغتربات في القرى النائية، وما تعرضْن له من حوادث وفاة أو إصابات، تم تجاهلها من الوزارة والتعامل معها باعتبارها أخباراً على صفحات «الجرائد»!
وكان صوت الشامان سباقاً في الحديث عن حوادث المعلمات، وابتدأت بنقد قرار تقليص دوام المعلمات في المناطق النائية إلى 3 أيام، الذي اعتبرته «قراراً وليد اللحظة صدر لتخفيف الضجة الإعلامية والمجتمعية ضد الوزارة»، مشيرةً إلى أنه لم يأخذ بالاعتبار مدى التأثير في العملية التعليمية، إضافة إلى أنه لم يعالج مشكلة حوادث الطرق المتكررة للمعلمات.
واتفقت العضوتان العنزي والشامان على ضرورة أن تعامل المعلمات المغتربات معاملة شهداء الواجب، وأن يُصرف للمصابات تعويض يليق بهن، وشددت العنزي على صرف بدل «النائي» لكل معلمة تعمل في منطقة نائية.
وعلى رغم أن الصلاحيات البرلمانية في مجلس الشورى متساوية بين الرجل والمرأة، إلا أن العضوات منذ تعيينهن حظين بانتقادات شعبية، خصوصاً من النساء اللاتي لا تدركن طريقة العمل البرلماني، بسبب عدم تبني العضوات قضايا النساء تحديداً.
وهو ما فعلته العضوتان بعد الحديث عن حوادث المعلمات، إذ طالبت العنزي بالنظر في ما يُصرف من مكافآت على مدارس تحفيظ القرآن تصل إلى بليون ريال، مطالبة بتحويلها إلى مناشط أخرى أكثر تأثيراً.
فيما سخرت الشامان من الإنجازات الواردة في تقرير وزارة التعليم، لأنها توحي للقارئ بأن التعليم في المملكة نموذجي وينافس الدول المتقدمة، قبل أن تكشف عن إحصاءات وردت في مشروع تطوير التعليم تُبيّن ضعف أداء المتعلمين مقارنة بدول العالم، خصوصاً في المواد العلمية واللغة الإنكليزية.

لتطالب الشامان وزارة التعليم بالشفافية والوضوح والإعلان عن نتائج تقويم الطلاب والمعلمين، قبل أن تصف معظم قرارات وزارة التعليم السابقة بالاجتهادات الشخصية والمثيرة للتساؤل، إذ إنها لم تُبْنَ على دراسات، ولم تبرر مثل تغيير شعار الوزارة الذي كلّف الدولة الملايين.

مطالب ومقترحات الأعضاء على طاولة عزام الدخيل

الدكتورة الجوهرة أبوبشيت طالبت بسنة تحضيرية إلزامية للأطفال من سن 5 إلى 6 سنوات قبل التحاقهم بالابتدائية.

طالب الدكتور حاتم المرزوقي بـ«كوبونات» خاصة للمواطنين للدراسة في المدارس الخاصة، والدكتور سلطان السلطان يطالب بتقليص التعليم الأهلي.

مطالبات عدة لمعرفة الهيكلة الإدارية لوزارة التعليم بعد الدمج، وخريطة طريق خلال 3 أشهر لمعرفة رؤية الوزير الجديد.

اتفق أعضاء مع اللجنة التعليمية في المجلس على ضرورة استقلال إدارات التعليم في كل منطقة.

طالب أعضاء بقياس برامج ومبادرات الوزارة في التعليم والكشف عنها للرأي العام والمتخصصين، ومراجعة وضع التعليم في مجلس الشورى كل 3 أشهر.

كرر سلطان السلطان مطالباته بفصل الثقافة عن وزارة الإعلام وربطها بوزارة التعليم.

اتفق الأعضاء المداخلون على ضرورة استقلال الجامعات إدارياً ومالياً.

شدد اللواء عبدالله السعدون على ضرورة تركيز الوزير الجديد على النشاط الكشفي، لأنه يعلّم القيادة والنظام، مطالباً بإنشاء مراكز كشفية في جميع محافظات ومدن المملكة.

وافق معظم الأعضاء على مطالب اللجنة التعليمية الخاصة بدعم مشروع الصحة المدرسية، وتطبيق نماذج عالمية.

"الخدمة المدنية": لا يجوز تكليف "موظفي الأجور" بوظائف لا تتفق مع مسمياتهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

شددت وزارة الخدمة المدنية على ضرورة تمكين المعينين على لائحة بند الأجور من مباشرة أعمال الوظائف المعينين عليها، وفقاً للمسميات المحددة باللائحة، وعدم جواز تكليفهم بأعمال وظائف لا تتفق مع تلك المسميات أو مشمولة بأنظمة أو لوائح وظيفية أخرى. وأشارت «الخدمة المدنية» عبر بيان صحافي أمس، إلى أن المعينين على لائحة بند الأجور لا يعاملون من حيث أحكام كف اليد معاملة الموظفين والمستخدمين، لعدم وجود نص نظامي يجيز ذلك سواء في لائحة المعينين على بند الأجور أم نظام العمل أم نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية. وعن جواز تعيين العمال بصفة موقتة طبقاً للائحة المعينين على بند الأجور، أوضحت أنه لا يوجد في اللائحة ما يمنع من تعيينهم لفترة موقتة يتم الاتفاق عليها بين الجهة الإدارية والعامل، بشرط أن يكون التعيين على الوظائف المعتمدة باللائحة، ووفقاً للشروط والمؤهلات المطلوبة لهذه الوظائف.

"الشورى" يوافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة عشرة التي عقدها اليوم برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي استناداً للمادة الـ 23 من نظام المجلس.
وبعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة الصحية تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة الموضوع تلاها رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي على المقترح.
ويهدف النظام المقترح إلى وضع إطار لممارسة الخدمات الإسعافية وللعاملين في مجالها وتقنين المعايير والمتطلبات والاختصاصات والجوانب المهنية والأخلاقية في مختلف جوانبها، ودعم جهود التعليم والتدريب في مجالات الخدمات الإسعافية، ودعم برامج توعية أفراد المجتمع بجوانب الخدمات الإسعافية ومتطلباتها وتشجيعهم على المشاركة فيها، وتنمية الوعي والإدراك بأهمية الوقت المتاح لتقديم الخدمة الإسعافية والتفاعل مع متطلباتها.
كما يهدف النظام المقترح إلى تعزيز التعامل المهني السليم مع الحالات الإسعافية المختلفة وتقليل الأخطاء المهنية، وإيجاد مواد نظامية تعنى بالمخالفات والجزاءات المتعلقة بالخدمات الإسعافية لضمان الجودة في الخدمة وتعزيز سلامة المريض.
وناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة التعليم (التربية والتعليم سابقاً للعام المالي 1434/ 1435هـ) تلاه رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي.
ودعت اللجنة في توصياتها وزارة المالية والجهات ذات العلاقة إلى دعم وزارة التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 25 وتاريخ 19 /1/ 1434هـ الخاص بالصحة المدرسية، كما طالبت في توصية أخرى وزارة التعليم بتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة وفقاً للمعايير المعتمدة، والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية واستحداث وظائف جديدة لتخصصات الإرشاد النفسي والتخصصات الصحية والتغذية والإدارة.
وأوصت اللجنة بمنح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام والعمل على تعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، تناول عدد من الأعضاء في مداخلاتهم جوانب عدة، مما يدخل في اختصاص وزارة التعليم، إذ طالب عدد منهم بضرورة أن تقدم الوزارة خطة للمرحلة المستقبلية بعد دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم.
وأشارت إحدى العضوات إلى ضعف مستوى معلمي المواد العلمية واللغة الإنكليزية في الفترة الأخيرة، فيما رأى أحد الأعضاء أن مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم لم يهتم بتطوير المعلمين وقال: "إن المناهج مكتظة بالمعلومات وهي لا تساعد المتميز من المعلمين، إذ أصبح الشاغل الأول لهم إنهاء المنهج وحشو المعلومات في عقول الطلاب من دون استيعاب".
فيما دعا عضو آخر إلى إسناد الإشراف الهندسي على المباني التابعة للوزارة إلى مهندسين مؤهلين لتلافي القيام بإجراء إصلاحات وترميم لمباني مدرسية تم إستلامها حديثاً، مما يعد هدراً للمال العام .

واقترح أحد الأعضاء أن يستفاد من المستشفيات الجامعية فيما يخص الصحة المدرسية، خصوصاً بعد دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التعليم، فيما اقترح آخر استحداث وظائف وكلاء للمدارس نظراً لانعكاس عمل الإدارة المدرسية على العملية التعليمية بشكل عام.
ولفتت إحدى العضوات إلى أنه على رغم تعدد المشروعات والبرامج التطويرية التي تنفذها الوزارة إلا أن العديد منها لم تكن في عام التقرير، مما تسبب في ارتباك وعدم وضوح في التقرير، وتساءلت عن الانجازات التي حققتها تلك البرامج، واقترحت أن تقوم الوزارة باستشارة بيت خبرة مختص لقياس تلك المشاريع والبرامج.
وشددت على ضرورة أن تكون المرحلة التمهيدية من عمر 5 إلى 6 سنوات إلزامية وأن تتوسع الوزارة في إنشاء رياض الأطفال.
من جانبها، لاحظت إحدى العضوات اكتظاظ صفوف رياض الأطفال واكتظاظها بالطلاب، وازدياد الموظفات اللاتي ن يقمن بأعمال إدارية مساندة في المدارس وهن يحملن مؤهلات تربوية رغم حاجة رياض الأطفال لمعلمات مختصات.
فيما طالبت عضوة أخرى بحلول جذرية لحوادث المعلمات أثناء تنقلهن لمقار عملهن، ودعت الوزارة لأن تقوم بنقل من تعرضن لحوادث إلى أماكن قريبة من سكنهن، وتكريم المتوفيات وذويهن مادياً ومعنوياً بما يليق بمهنة التعليم، وتساءلت عن جدوى قرار تخفيض أيام العمل للمعلمات في المدارس النائية ومدى انعكاس ذلك على جدوى العملية التعليمية.
من جانبها، طالبت عضوة بصرف بدل أماكن نائية للمعلمات المغتربات، وتساءلت عن دراسة سبق للوزارة أن أعلنت عنها بتوفير التأمين الصحي للمعلمين والمعلمات وبدل للسكن وعن ما تم بشأنها.
ودعا أحد الأعضاء الوزارة للإفصاح عن نتائج مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم وماحققه حتى الآن.
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
كما ناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي 1434/ 1435هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور علي الطخيس.
وتقدمت اللجنة بثلاث توصيات طالبت في إحداها مجلس إدارة الهيئة بالعمل على دراسة إسناد مهمة تنظيم قطاع خدمات المياه لمهام الهيئة كمنظم لقطاعي الكهرباء والماء، كما طالبت اللجنة الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بسرعة الانتهاء من إعداد متطلبات الخطة طويلة المدى لمشروعات المياه المحلاة وتوليد الكهرباء وتحديد احتياجاتها من الوقود حتى عام 1462هـ، وبتقييم برامج معايير الأمن والسلامة لدى مقدمي الخدمة.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، أكد أحد الأعضاء ضرورة أن تعمل الهيئة على حث الشركات المنتجة للكهرباء والمياه على ترشيد استهلاك الوقود للإنتاج وتشغيل المحطات قبل مطالبة المستهلك بترشيد الطاقة والمياه.
ولفت إلى وجود هدر مالي في مصروفات الهيئة، مؤكداً على ضرورة أن تعمل الهيئة على الحد منه.
من جانبه، طالب أحد الأعضاء بتعويض المواطنين من قبل الشركة المعنية بعد تعديل الجهد الكهربائي، فيما انتقد أحد الأعضاء توصيات اللجنة متسائلاً عن جدوى سرد المعوقات والصعوبات التي تواجه الهيئة في عملها من دون معالجتها بتوصيات تقدم للمجلس.
ودعا آخر إلى إجراء دراسة شاملة لتقييم مشاريع القطاع الخاص في مجال المياه، وتعميم التجربة في حال ثبت نجاحها في محطة الشعيبة، فيما رأى آخر أن الهيئة تفتقر للنصوص النظامية التي تدعم صلاحياتها.
وقال أحد الأعضاء: "إن من أهداف الهيئة تشجيع المستثمرين في قطاعي المياه والكهرباء، ورعاية التنافس العادل بين مقدمي الخدمة وحماية المستهلكين إلا أنها لم تنعكس بشكل بارز في التقرير" .
وفي نهاية المناقشة، وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
وكان المجلس استهل جدول أعماله لهذه الجلسة بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل في المملكة ووزارة العدل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وذلك بعد أن استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن المشروع تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

لائحة "البيوت الاجتماعية" لدمج الأيتامفي المجتمع خلال 90 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

عادل الثبيتي- الرياض
كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للرعاية الاجتماعية إبراهيم بن عبدالله المجلي، عن صدور لائحة البيوت الاجتماعية، التي ستكون نقلة نوعية في «بيئة اليتيم» ليندمج في المجتمع من خلال العيش في بيئة الأسر الطبيعية.
وأضاف أن أبرز أهداف هذه اللائحة التركيز على توفير البيئة الطبيعة للأيتام من خلال العيش مع الأسر، كما أنها وضعت مواد للرعاية الشاملة لليتيم، مشيرا إلى أنه تم توكيل وزير الشؤون الاجتماعية بإعداد القواعد التنفيذية لها خلال 90 يوما لإصدارها، والوزارة في طور الانتهاء من مسودة اللائحة لعرضها على الوزير.
وتمنى المجلي ألا يكون هناك توسع في دور الرعاية في المستقبل؛ لأن التجربة أثبت أن الرعاية الأسرية أفضل من الرعاية المؤسسية مهما قدمت له في الدور، ولكن الرعاية الأسرية من خلال برنامج كفالة أثبت نجاحا كبيرا في اندماج اليتم في المجتمع من خلال الأسر الطبيعية، كاشفا عن أن هناك قوائم انتظار على برنامج الرعاية الأسرية.
جاء ذلك في فعاليات الاحتفال باليوم العربي لليتيم بحضور مدير عام فرع الوزارة بمنطقة الرياض إبراهيم بن عبدالله المنيع ومدير الإدارة العامة لرعاية الأيتام فهد بن عبدالله الراجح.
وأشاد المجلي ببرامج التوظيف كبرنامج وظفني، مشيدا بالتعاون من قبل الجهات الحكومية والخاصة عندما يتم التواصل معهم، مما جعل بين الوزارة، وتلك الجهات حلقة تكاملية لتوظيف هؤلاء الأيتام.
ومن جانبه قال مدير دار التربية الاجتماعية للبنين بالرياض حمد الثاقب: أن اليوم العربي لليتيم هو يوم تاريخي وخالد في ذاكرة الأيتام.
وقد تخلل الحفل عرضا لإبراز بعض مواهب أبناء دار التربية الاجتماعية للبنين بالرياض في مجالات الشعر والإلقاء، كما شاهد الحضور أوبريتا من أداء مجموعة من الأيتام.

بطاقات بـ"البصمة" لمستفيدي الضمان وقبول فوري للحالات الجديدة

إيداع مكرمة الراتبين وفقاً لـ"السلم الجديد"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
قررت وزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق الملف الإلكتروني المدعوم بـ«البصمة»، من خلال إصدار بطاقات تقنية لكل مستفيدي الضمان الاجتماعي تحفظ بياناتهم مع البصمة. وقال مصدر مسؤول لـ«المدينة»: إنه سيتم أيضا تطوير البحث الآلي الشهري وتحويله إلى القبول الفوري، حيث سيتم إشعار المتقدم أو المتقدمة فورا بالقبول من عدمه من خلال البحث الآلي المتطور.
يأتي ذلك في إطار حرص وزارة الشؤون الاجتماعية على الارتقاء بالأداء والتحول التام إلى التقنية الحديثة ومنع أي محاولات للحصول على مساعدات الضمان لغير المستحقين. إلى ذلك أودعت وزارة الشؤون الاجتماعية الراتبين التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله ورعاه- وقد تم الإيداع، وفقا للسلم الجديد الذي اعتمد مؤخرا، فيما سيتم إيداع المستحقات الشهرية في موعدها المعتاد، وفقا للسلم الجديد.
وقالت وزارة الشؤون الاجتماعية: إنه نظرًا لأن جل ما يصرفه الضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة، فإن وكالة الضمان الاجتماعي تقوم شهريًا وبشكل مستمر بدارسة بيانات المستفيدات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي وتحليلها بواسطة البحث الآلي والتعاملات الإلكترونية، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الحالات المسجلة لم تدرج ضمن المستفيدين والمستفيدات، وذلك إما بسبب وفاة المستفيد أو الزواج، أو زيادة الدخل، أو زيادة عدد العمالة التي على كفالة المستفيد، أو عدم ثبوت الطلاق، كما أن الشروط لم تنطبق على معظم الحالات الجديدة، حيث لم يتم تسجيلها. وأضافت أن وكالة الضمان مستمرة في تسجيل حالات ضمانية جديدة من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي والمتمثلة في (الأيتام، والعجز الكلي، والأرامل، والعجز المؤقت، ومفقودي العائل)، وذلك في جميع مناطق المملكة من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي المنتشرة في المملكة وعددها (99) مكتبًا و(14) وحدة خدمات ضمانية، أو عن طريق موقع وكالة الضمان الاجتماعي.

التعليم: فترتان للتقاعد سنويا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150211/Con20150211752432.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)
تسعى وزارة التعليم، لتقليص فترات طلب التقاعد النظامي والمبكر لمنسوبيها من شاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية إلى فترتين فقط، وذلك بعد أن أتاحت الوزارة طلب التقاعد هذا العام على 4 فترات «منتصف الفصل الدراسي الثاني، منتصف العام الهجري، بنهاية العام الدراسي، وبدايته».
ويأتي توجه الوزارة بعد تزايد طلبات التقاعد النظامية والمبكرة، ما أدى لكثرة التسرب، ومراجعتها بين حين وآخر، ما تسبب في تأخر إعلان حركة النقل الخارجية للمعلمين والمعلمات هذا العام، والمقرر لها الشهر الجاري.
وعلمت «عكاظ» من مصادرها، أن طلب تقليص فترات التقاعد إلى فترتين فقط هي منتصف العام ونهايته، ستكون أهم أوراق لقاء شؤون المعلمين المقبل ورفع توصيات بذلك، مشيرة إلى أن كثرة فترات طلب التقاعد أصبح أمرا مربكا بين المعلمين والمعلمات، وتسبب في صعوبة سد العجز، خاصة في منتصف الفصل الدراسي الثاني، حيث لا تعيينات ولا حركة نقل، وجميع إدارات التربية والتعليم رفعت احتياجاتها بناء على ما مسجل لديها، دون حساب طلب تقاعد، وخاصة المبكر منها، والذي بدأ يتزايد من عام لآخر، وتوقعت المصادر أن تعلن حركة النقل الشهر المقبل، بعد انتهاء كافة المراجعات الخاصة بطلبات النقل للمعلمين والمعلمات الراغبين في الحركة بكافة إدارات التعليم.

نزاهة للصحة: احجبوا بدلات الإداريين

طالبت باستعادة المبالغ المصروفة دون وجه حق

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=214463&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي

رفضت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد استمرار وزارة الصحة في صرف بدلات لموظفيها الصحيين القائمين بأعمال إدارية، مطالبة إياها بحجب البدلات عنهم واستعادة ما تم صرفه من أموال دون وجه حق.

وعلمت "الوطن" أن نائب رئيس نزاهة لمكافحة الفساد أسامة الربيعة طلب من نائب وزير الصحة منصور الحواسي حصر أسماء الموظفين الإداريين الذين تقاضوا بدلات يفترض أن توجه إلى الممارسين الصحيين الفعليين، داعية إياها إلى توضيح خطط آلية عملها في ذلك حفاظا على الوظائف الصحية وتفريغ شاغليها لمهمات وظائفهم.

ويبدو أنها ليست المرة الأولى التي تتقصى فيها هيئة مكافحة الفساد حيال هذا الموضوع، إذ تشير وثائق حصلت عليها "الوطن" إلى أن نزاهة لم تكن مقتنعة برد وزارة الصحة عليها في المرة الأولى التي خاطبتها فيها حول الموضوع، لأنه لم يتضمن الإجراءات التي تمت في هذا الشأن، فيما حملت الوزارة مديرياتها المسؤولية المباشرة عن عدم حصر الموظفين الصحيين والقائمين بأعمال إدارية منهم.

طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" من وزارة الصحة سحب البدلات من الموظفين الصحيين القائمين بأعمال إدارية، مع حصر أسمائهم وتوضيح خطط آلية عملها في ذلك.

ووجهت الهيئة خطابها للوزارة بناء على ما رصدته من قيام موظفين صحيين بأعمال إدارية لا تتناسب مع وظائفهم، ويتقاضون مقابل ذلك بدلات تشترط أن يكونوا ممارسين للعمل الصحي والإشراف على المرضى، فيما حملت وزارة الصحة المديريات المسؤولية المباشرة في عدم حصر الموظفين الصحيين والقائمين بأعمال إدارية.

وطالبت نزاهة في استفسارها من وزارة الصحة عن استمرار صرف البدلات للموظفين العاملين بأعمال إدارية وعدم إيقافه، بإفادتها بما اتخذته من إجراءات للحد من تكليف المشمولين بلائحة الوظائف الصحية بأعمال إدارية في قطاعات الوزارة وذلك للمحافظة على الوظائف الصحية وتفريغ شاغليها لمهام وظائفهم، مع إيقاف صرف البدلات المقررة للموظفين الذين لا يمارسون مهام وظائفهم الفعلية، واستعادة ما تم صرفه بدون وجه حق.

بدورها، وجهت خطابا عاجلا للمديريات تحملهم فيه مسؤولية مخالفة التوجيه بحصر الموظفين العاملين بأعمال إدارية.

وتضمن الخطاب - اطلعت "الوطن" عليه - مطالبتها المديريات بإكمال اللازم وفق خطاب الهيئة حسب الصلاحيات المخولة مع تزويد الوزارة بأسماء الموظفين المشمولين بلائحة الوظائف الصحية المكلفين بالأقسام الإدارية التي لا تتطلب طبيعة عملها خبرات فنية متخصصة حسب الجداول المرفقة وأن يكون ذلك بصفة عاجلة، حيث تم تزويد إدارة المتابعة بنسخة لمتابعة تنفيذ القرار. وأكدت الوزارة في خطابها أن كل جهة ستكون مسؤولة مباشرة عن مخالفة ذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حصر العاملين الصحيين المتوفين بسبب الفيروس لصرف500 ألف ريال لذويهم

"الصحة": 41 ٪ نسبة الوفيات من الحالات المصابة بـ "كورونا" منذ ظهوره وميزانية مفتوحة لاحتوائه

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/11/article_930127.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

قال لـ"الاقتصادية" الدكتور عبدالعزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة، رئيس مركز القيادة والتحكم، إن نسبة الوفيات من الحالات المصابة بفيروس كورونا بلغت 41 في المائة من اكتشاف المرض في السعودية، مشيرا إلى أن ميزانية مكافحة المرض مفتوحة لوزارة الصحة، ولا يوجد أي نقص للأدوية العلاجية.

وأوضح أن قرار مجلس الوزراء بمنح 500 ألف ريال لذوي العاملين في المجال الصحي، المتوفين نتيجة إصابتهم بعدوى فيروس كورونا من مستشفياتهم يشمل السعوديين والأجانب، وسيتم حصرهم لصرفها لهم خلال الفترة المقبلة.

وذكر الدكتور ابن سعيد أن الوزارة تعمل على احتواء المرض، ومن الصعوبة القضاء على المرض سريعا، ولا يوجد أي علاج يقضي على المرض حتى الآن، داعيا العاملين في المنشآت الصحية الالتزام بالتعليمات وتطبيق الإجراءات الوقائية والعمل بأساسيات مكافحة العدوى، والتقيد بمسارات الفرز للحالات التنفسية في أقسام الطوارئ، واستخدام أدوات الحماية الشخصية حسب الإرشادات المبلغة لهم من مركز القيادة والتحكم في وزارة الصحة. وقال وكيل وزارة الصحة للصحة العامة: إن الوزارة تسعى لإنشاء مركز مرجعي للقيادة والتحكم في كل منطقة يضم خبراء وأطباء متخصصين للتعامل مع المرض، كما أنها حريصة على السيطرة على هذا الفيروس.

يأتي ذلك في الوقت الذي أشارت وزارة الصحة خلال مؤتمرها الصحافي أمس، إلى توقع تزايد الإصابات بفيروس "كورونا" في السعودية، وذلك لتغيرات الأجواء وتقلبها.

"الاقتصادية"8\2\2015 م

وقال ابن سعيد: "إنه في ظل تغير الأجواء خلال الفترة المقبلة، نتوقع زيادة عدد حالات الإصابة بالأمراض التنفسية بما في ذلك الإصابة بفيروس كورونا، وستواصل الوزارة بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والسيطرة الأمريكية CDC والجهات الأخرى المعنية، تطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية كافة للتعامل مع الفيروس من خلال مركز القيادة والتحكم التابع لوزارة الصحة للحفاظ على صحة وسلامة أفراد المجتمع كافة". وأضاف: "وزارة الصحة مستمرة في سياستها الشفافة وماضية في الترصد الوبائي لإطلاع الجميع على مستجدات الوضع فيما يخص فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ولذلك فهي تود الإحاطة علما أنها لا تزال تسجل حالات متفرقة مصابة بالفيروس في بعض مناطق السعودية منذ بداية شهر شباط (فبراير) الحالي".

ودعا ابن سعيد المواطنين والمقيمين إلى اتباع الإرشادات الصحية التي حددتها الوزارة للوقاية من الفيروس، منوها بأنه يجب على الجميع خاصة من لديهم أمراض مزمنة تجنب مخالطة الإبل أو تناول الألبان غير المغلية أو المبسترة مع أهمية الحفاظ على العادات الصحية الجيدة بشكل عام. من جانبه، قال الدكتور عبدالله العسيري وكيل الوزارة المساعد للصحة الوقائية: "إن الوزارة ومن خلال ما تملكه من خبرات، استطاعت إحكام السيطرة على الفيروس خلال موسم الحج، حيث شددت على ضرورة عدم دخول الإبل إلى مناطق الحج وعدم استخدامها في الهدي، بالإضافة إلى تطبيق إجراءات مشددة داخل المنشآت الصحية العاملة في الحج". وأضاف العسيري: "شكلت الوزارة فرقا متخصصة لتقييم إجراءات مكافحة

العدوى بالمستشفيات، وتدريب الممارسين الصحيين على آليات ومعايير فرز الحالات، وذلك لضمان عدم انتشار المرض داخل هذه المنشآت".
وأشار العسيري إلى صدور موافقة المقام السامي على اعتبار منتسبي القطاع الصحي من السعوديين وغير السعوديين الذين يفقدون أرواحهم بسبب إصابتهم بمرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "فيروس كورونا" شهداء واجب، وصرف منحة مقدارها 500 ألف ريال لذوي المتوفى بسبب "فيروس كورونا" العامل في القطاع الصحي الحكومي أو الخاص.
ويقضي قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة في وزارة الصحة تضم في عضويتها ممثلين من وزارات الصحة والمالية، والخدمة المدنية تكون مهمتها وضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار مدنيا أم عسكريا، وذلك ابتداء من تسجيل أول إصابة بالفيروس بتاريخ 5-7-1434هـ

"الخدمة المدنية" تعترف بعدم كفاءة معايير التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
اعترف مسؤولو وزارة الخدمة المدنية بعدم كفاءة المعايير المستخدمة للتعيين، وأن احتساب نقاط الأقدمية في التوظيف سيستغنى عنه تدريجياً، وأن اعتماده حالياً كمعيار بسبب جوانب اجتماعية فقط، مقرين بالعديد من المشكلات التي ما زالت تعاني منها الوزارة، مثل فرص عمل المرأة، وإحداث وظائف جديدة، وقضايا الإحلال. وجاء إقرار مسؤولي وزارة الخدمة المدنية بمدى ضعف اختبارات التعيين مقارنة بتجارب دولية ناجحة أمام الوزير الجديد خالد العرج أثناء افتتاحه ندوة: «تطوير نظم التقييم والاختيار في الخدمة المدنية» التي نظمها معهد الإدارة العامة بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية أمس.
وكان من أبرز المتحدثين في الندوة الرئيس التنفيذي لمؤسسة سبّارة للتقويم الدكتور إبراهيم الدوسري، الذي كشف عن صعوبات كبيرة في عملية التقييم لدى وزارة الخدمة المدنية، خصوصاً صعوبة مواءمة التخصصات العلمية، ونقص المتخصصين وضعف البنية التحتية والإمكانات البشرية في إدارات شؤون الموظفين. وأكد الدوسري أن هذا الضعف في التقييم يتمثل في أسلوب الترشيح المباشر للوظائف التخصصية، مثل الطب والهندسة، مشيراً إلى اضطرار الوزارة قبول من يتقدم حتى وإن كان لديه الحد الأدنى من الكفاءة. وأوضح الدوسري أن الوزارة لا تتدخل في الوظائف الشاغرة التي تطالب الجهات الحكومية عدم التدخل بها، مضيفاً: «يوجد ما مجموعه 1.217.275 وظيفة في الدولة منذ مطلع 1435هـ وحتى نهايته، منها 41.8 في المئة تعليمية، و12.9 في المئة صحية، و32 في المئة عامة، أي ما يشكل حوالى 86,7 في المئة من مجموع الوظائف المعتمدة، في حين توظف من طريق الوزارة خلال نفس الفترة 10969 مواطناً من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية».
ولفت إلى أن أسلوب الترشيح المباشر للوظائف يطبق بنسب قليلة جداً، فيما يعتبر أسلوب المفاضلة الأكثر استخداماً على رغم ما يتضمنه من إشكالات كثيرة ومستعصية الحل تجب مواجهتها والتعامل معها من وزارة الخدمة المدنية - بحسب تعبيره.
ولم ينفِ وكيل الوزارة للتطوير الدكتور مشبب القحطاني ما ذكره سلفه في الندوة ذاتها، مضيفاً: «يجب أن نكون صادقين في تعريف التحديات التي تواجهنا، والتي شخّصتها الوزارة أثناء إعداد المراحل الرئيسة لخطتها الاستراتيجية». وذكر القحطاني أن من التحديات التي تواجه الوزارة في الوقت الراهن «إشكالات في تباين الرواتب بين الجهات الحكومية، ومشكلة تقادم الأنظمة واللوائح في الجهات الحكومية، وتضخم الجهاز الوظيفي وارتفاع موازناته، ومشكلات متعلقة بأداء الموظف ومدى رضاه».
مؤكداً أن الاستراتيجية التي عملت بها الوزارة ستظهر نتائجها خلال خمسة أعوام، وتهدف إلى تنمية إدارية تحسّن كفاءة الأجهزة الحكومية عبر رؤية تعتمد على عمل المؤسسة بشفافية، وتعزز مبدأ الجدارة والنزاهة، مشيراً إلى 12 هدفاً للخطة، منها تفعيل أدوات التظلم للموظف الحكومي. وخصصت الندوة المقامة لتطوير برامج التقييم في وزارة الخدمة

المدنية مساحة للحوار من المتخصصين في معهد الإدارة أو مديرين في جهات حكومية عدة، وبرز من أسئلة الحضور سؤال لعبدالعزيز الشيخ من وزارة الداخلية عن إعادة اختراع العجلة – بحسب تعبيره، وإضافة مزيد من اختبارات قياس جديدة في ظل وجود مركز وطني للقياس! وعلى رغم أن الإجابة كانت «لا يكفي مركز القياس لهذه المهمة»، إلا أنها جاءت على لسان مسؤولين من وزارة الخدمة المدنية، وهما نائب الوزير الدكتور صالح الشهيّب، والمشرف على برنامج الاختيار والتقييم - المزمع تطبيقه مستقبلاً، الدكتور عيد الحربي، مستدركان بأن اختبارات الوزارة تختص بالتوظيف، كما أن وجود برامج تقييم جديدة لا يعني عدم الاستعانة والتنسيق مع مركز القياس الوطني. فيما طالب الإدارة المسؤول في مركز قياس الأداء للجهات الحكومة الدكتور سعد القحطاني باختبارات قياس الأداء الفعلي للموظفين، وهم على رأس العمل بعد تجاوز اختبار جدارة، ليؤكد له الحربي أن قياس الأداء بعد التوظيف أحد أهم الاختبارات لقياس أداء الموظف على رأس العمل، وربطه بجدارة أمر متوقع في المستقبل.

.. وتعيين المبتعثين ليس بحاجة إلى «مفاضلة»

< كشفت وزارة الخدمة المدنية عن أن تعيين المبتعثين أو الموفدين للدراسة بعد حصولهم على المؤهل من طريق الجهات التي يعملون لديها مباشرة من دون مفاضلة أو مسابقة، بحسب الوظائف المتوافرة والمناسبة لمؤهلاتهم، بشرط أن يكون ابتعاثهم أو إيفادهم للدراسة بناءً على قرار موافقة من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية، أو لجان التدريب والابتعاث ذات الصلاحية وفق اللوائح المنظمة. وأوضحت وزارة الخدمة المدنية في بيان صحافي أمس، أنه فيما يخص الموظفين الذين تتوافر لديهم مؤهلات علمية تؤهلهم لمراتب أو مستويات أعلى من تلك التي يشغلونها ولم تكن دراستهم وفق الإيفاد والابتعاث، يكون تعيينهم على وظائف ومراتب تناسب مؤهلاتهم من طريق التقدم لبرنامج (جدارة)، أو الجهة التي لديها صلاحية شغل وظائف وفق قواعد المفاضلة أو المسابقة.

أول حوار للوزير الجديد.. بدأ بابتسامة وانتهى بـ«الله كريم»

< لم يمانع وزير الخدمة المدنية الجديد خالد عبدالله العرج من الحديث لـ«الحياة» في أول ظهور إعلامي له منذ تعيينه في آخر كانون الثاني (يناير) الماضي، إلا أن توقيت محاورة الوزير ارتبط بحجم المسافة الفاصلة بين قاعة ابن خلدون في معهد الإدارة العامة وسيارته المركونة أمام مدخل القاعة.

وإلى نص الحوار:

< الكثير من المشاريع والبنى التحتية تم إقرارها في عهد الوزير السابق، ماذا ستقدم؟

- الوزير السابق الحاضر الغائب عمل كثيراً من الإنجازات، ونحن سنستمر في نفس الموال، وسنتوسع في هذا الموضوع، هناك مبادرات ستكون تحت الدرس، ولا يمكن الإفصاح عن أي شيء.. يجب أن ننتظر.

< هل توجد استراتيجية محددة تعتزمون تنفيذها؟

- بسم الله «مبتسماً» للتو دخلنا، نحتاج إلى وقت، كي نُلِم بجميع التفاصيل.

< ذكر المحاضرون في «ندوة تطوير التقييم» إشكالات عدة في التقييم والتعيين وأداء الموظف الحكومي، ماذا كانت تفعل الوزارة في الأعوام الماضية، وهي من أقدم الوزارات في المملكة؟

-الوزارة عملت الكثير، والوزير السابق وكبار الموظفين في الوزارة أنجزوا أموراً كثيرة، ولا يمكن رؤية بعض الإنجازات في سنة، بعض الإنجازات يتضح تأثيرها على مدى سنوات كثيرة، لو تسمحون لنا أيها الإعلاميين ببضعة أشهر قبل أن نبدأ بالتصريح.

< أخيراً مجلس الشورى طالب بخطة عمل للوزراء الجدد خلال ثلاثة أشهر، هل ستكون جاهزة؟

- الله كريم، الله كريم.

الشؤون الاجتماعية تطلق برنامجين لدعم رواتب المديرين وسعودة المحاسبين في الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1021102

الرياض- الصالح الحميدي
أطلقت وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية برنامجين هاميّن لدعم أعمال الجمعيّات الخيريّة في المملكة بهدف تعزيز الثقة في أعمالها حيث يقوم البرنامج الأول بدعم الجمعيات في رواتب المديرين لضمان تعيين مديرين سعوديين أكفاء ,والآخر بدعم الجمعيات الخيرية لاستكمال سعودة المحاسبين في الجمعيّات الخيريّة وفق الضوابط والشروط المحددة في البرنامج ووفق سقف أعلى محدد في الضوابط.

صرح بذلك ل"الرياض" وكيل الوزارة للتنمية الدكتور عبدالله بن ناصر السدحان قائلا إن وكالة التنمية رصدت شكوى الكثير من الجمعيّات الخيرية بعدم القدرة على تعيين مديرين أكفاء متفرغين للعمل لديهم،ومحاسبين سعوديين متفرغين لسببين أولهما قوة المنافسة من قبل القطاع الخاص وثانيهما ضعف الرواتب التي تقدمها الجمعيّات الخيريّة بسبب اشتراط المتبرعين للجمعيّات بضرورة صرف زكواتهم وصدقاتهم على الفقراء ومستفيدي الجمعية فقط وليس في المصاريف الإدارية.
وأشار السدحان الى أن ذلك يأتي تماشيا مع توجهات الدولة لتشجيع المواطنين بالعمل في المؤسسات الخيرية والاجتماعية وبحث سبل إيجاد حوافز لهم، ومن ذلك منحهم المكافآت المجزية لقاء عملهم في الجمعيّات الخيرية دعما من الدولة للقطاع الخيري.
ويأتي هذا امتدادا لجهود سابقة ومستمرة تبذلها الوزارة لتعيين محاسبيين سعوديين في الجمعيّات ومنها تحمل تكلفة تدريب أي مواطن على مهنة المحاسبة ليعمل في الجمعية بعد تخرجه والتشدد في منح التأشيرات لأي مهنة في الجمعية أو نقل كفالة مالم يكن المحاسب سعوديا وقد وصل الأمر في بعض الحالات إلى تعليق الإعانة عن الجمعية لحين سعودة المحاسب، وكان آخر الجهود التواصل مع جمعية المتقاعدين للاستفادة من المحاسبين المتقاعدين الراغبين في العمل على الرغم من قيام الوزارة بتكليف مكاتب محاسبة لمراجعة الميزانيات السنوية عبر تقارير ربع سنوية وتقرير ختامي لكن هذا لا يغني عن وجود المحاسب السعودي في الجمعية ليقوم بالأعمال المحاسبية اليومية للجمعية. وتوقع السدحان من إقرار هذا البرنامج تحقيق العديد من النتائج الإيجابية كزيادة وجود مدرين أكفاء في الجمعيّات الخيرية وبالتالي رفع مستوى الأداء فيها، وزيادة نسبة السعودة في الجمعيّات الخيرية وهذا يحقق سياسة الدولة بشكل عام، وتوجيه الدعم للجمعيات الخيرية لمجال محدد بدلاً من تركه للاجتهادات الفردية، وضبط الأمور المحاسبية في الجمعيّات الخيرية بوجود محاسب سعودي براتب مجز، فضلا عن رفع مستوى الشفافية في تعاملات الجمعيّات الخيرية وسوف تبلغ بهذه الضوابط الجمعيّات الخيرية خلال الأسبوع القادم والبدء باستقبال الطلبات لهذا الدعم وفق توافر الشروط وتحققها في كل جمعية.

تدشين فعاليات يوم حقوق المرضى بصحة مكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
دشن مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالله بن صالح المعلم فعاليات اليوم الخليجي لحقوق وعلاقات المرضى لدول مجلس التعاون الخليجي تحت شعار «نهتم بكم»، وذلك بمستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة. وأوضح مدير المستشفى د.أنس سدايو حرص المستشفى بالمشاركة في جميع الفعاليات العالمية والخليجية والمحلية. فيما قال المشرف على إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة المنطقة تركي المولد أنه في عام 1430هـ أقر وزير الصحة بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء إدارة حقوق وعلاقات المرضى في جميع مستشفيات المملكة.

63

حقوق الإنسان في الصحافة

"الشورى" يقترح خفض تقاعد المرأة لـ55 عاماً وتعديل الراتب كل 3 سنوات

جواز الجمع بين أكثر من معاش لتحسين الوضع الاقتصادي للمواطن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

كشفت مصادر مطّلعة بمجلس الشورى لـ«المدينة» عن التعديلات التي قدمها 10 أعضاء على نظام التقاعد المدني، والذي يستعد المجلس طرحه للنقاش تحت القبة الأسبوع المقبل، وفقًا للمعلومات التي تحصلت عليها «المدينة»، والتي تتضمن خفض سن التقاعد للمرأة إلى 55 عامًا، وتعديل الراتب التقاعدي كل 3 سنوات في ظل غلاء المعيشة.

وعلمت «المدينة» أنه تم تعديل 11 مادة من مواد النظام، وإضافة مادتين جديدتين، وحذف 8 مواد؛ بسبب توقّف العمل بها. من أبرز تلك التعديلات صرف بدل غلاء معيشة سنويًّا لمستحق المعاش أسوة بمن هم على رأس العمل، وأسوة بما يتم تخصيصه للمتقاعد التابع لنظام التأمينات الاجتماعية، وأيضًا تحقيق التناسب بين الدخل والمتغيّرات الاقتصادية؛ سعيًا لتوفير العيش الكريم للمتقاعد، وأفراد أسرته.

ويأتي هذا المشروع المقدم من عضوات بالمجلس، وهُنَّ: الدكتورة إلهام حسنين، والدكتورة ثريا عبيد، والدكتورة فردوس الصالح، والدكتورة لبنى الأنصاري، والدكتورة مستورة الشمري، وسمو الأميرة موضي بنت خالد، والأستاذة هدى الحليسي، والدكتورة وفاء طيبة، والدكتورة فدوى أبو مريفة، وعضو المجلس الدكتور عطا السبتي.

وأكدت المصادر أن التعديلات جاءت لدعم المتقاعدين، بحيث إنه يقتطع من الموظف المنتفع بهذا النظام (9%) من مرتبة شهريًّا، كما تؤدّي وزارة المالية، أو الهيئة العامة حصة 13%، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة حصة الحكومة، أو الهيئة العامة إذا تبيّن للمؤسسة أن هذه الحصة لا تكفي لمواجهة التزاماتها، ويصدر وزير المالية بقرار منه الإجراءات الواجب اتّباعها في تسديد الحسميات، والحصة المماثلة. ومن التعديلات أن تُحال الموظفة للتقاعد عند بلوغها سن الخامسة والخمسين.

زيادة المعاش

وقالت المصادر إن من ضمن التعديلات الحدّ الأدنى للمعاش التقاعدي، وهو 3 آلاف ريال سعودي، حيث يتم مراجعة هذا الحدّ كل 3 سنوات، في ضوء مستوى التضخم وغلاء المعيشة، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية زيادة الحدّ الأدنى للراتب التقاعدي، أو الهيئة العامة إذا تبيّن للمؤسسة أن هذا الحد لا يوفر المستوى اللائق من الحياة الكريمة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

تحسين الوضع الاقتصادي

وقد حذفت التعديلات التي أجراها الأعضاء المادة 29 من النظام الحالي، والتي نصّت على: لا يجوز لأيّ مستحق الحصول على أكثر من معاش، وسبب حذف المادة تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن السعودي، بعد الإحالة على التقاعد، وكبر السن، وإعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة، واحتياجات أسر المتقاعدين، والمحافظة على المستوى المالي المعتاد للأبناء.

الأهداف التفصيلية

وقالت المصادر إن أهداف هذا التعديل التفصيلية جاءت لإدخال النصوص النظامية التي تعالج المشكلات التي تعاني منها المطلقات، والأرامل، وتحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد المدني، بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتحديث نظام التقاعد المدني بعد مرور أكثر من 40 سنة على صدوره في ضوء المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية. وضمان استمرارية المستوى المعيشي للمستحقين للمعاش بعد وفاة مَن كان يعيلهم.

الحد الأدنى
كما بيّنت المصادر أن من ضمن الأهداف عدم تناسب الحدّ الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي، وأن الحاجة لرفع الدعم الحكومي لصندوق التقاعد، وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث، وحرمان أبناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية.
تغيّر المستوى المعيشي
وأكدت المصادر أن هذا التعديل جاء ليدعم تغيّر المستوى المعيشى للأبناء في حال وفاة الوالدين بحرمانهم من الجمع بين المعاشين، وأيضًا عدم مناسبة السن المحدد للتقاعد للمرأة، نظرًا لطبيعة دورة حياتها التي تختلف فيها اختلافًا كبيرًا عن الرجل.
وقد أكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في تقريرها، والذي اطّلعت «المدينة» عليه أن هذه التعديلات على النظام جاءت شاملة للمرجعية التي استقرأها مقدمات المقترح، وأيضًا وجاهة كثير من الدواعي التي ساقها مقدّمو المشروع في أغلب ما تضمنته المحاور.
13% غير راضين على التقاعد
كما أشار تقرير المؤسسة العامة للتقاعد لعام 1434هـ أنها قامت بإجراء دراسة سنوية لقياس مدى رضا المتقاعدين والمستفيدين من خدماتها عن أدائها، وأفاد بأن الدارسة التي تمّت في عام التقرير قد انتهت إلى مستوى الرضا المتحقق قد بلغ (87%)، وعلى التسليم بدقة تلك الدارسة في آليات تنفيذها ونتائجها فلم يشر التقرير لأية تفاصيل توضح طبيعة ما نسبته (13%) أيّ غير راضين من عيّنة الدراسة، وما هي احتياجاتهم التي لم تفلح المؤسسة في تلبيتها، وما هي خطوات المعالجة التي سعت بها للنظر في أوجه القصور ومن هنا، فما تضمنه هذا المقترح، ممّا يمكن توقع ارتباطه بشكل أو بآخر باستدراك نواقص بعض مواد النظام، ومعالجة إخفاق بعضها الآخر في الوفاء بحقوق المستهدفين بخدمات المؤسسة المختلفة. وقد أوصت الجنة بملاءمة دراسة مقترح تعديل نظام التقاعد المدني، والمقدم من عدد من أعضاء المجلس.

تأهيل العاملين بـ"الإيواء" .. مواطنون لوزير الشؤون الاجتماعية:
إعادة النظر في المخصصات .. وأندية لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Con20150212752630.htm

محمد زياد الدمجاني (المدينة المنورة) محمد الجاسر (بريدة) ماجد النفيعي (الطائف) علي بدير (تبوك) عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة) ماجد الفرحان (الأحساء)
عدد لـ(عكاظ) مواطنون من مختلف مناطق المنطقة المطالب التي يريدون طرحها على وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي، معتبرين أن أهمها إعادة النظر في مخصصات مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتسريع الإجراءات في طلبات المساعدة المقطوعة، وتخصيص أندية لذوي الاحتياجات الخاصة لتناسب إمكاناتهم، وتأهيل العاملين بدور الإيواء وتحسين أوضاعهم والرفع من مستوى كفاءاتهم العملية، ورسم خارطة أعمال للجمعيات الخيرية، وغيرها من المطالب الأخرى.
بداية طالب أهالي المدينة المنورة بتسريع الإجراءات في طلبات المساعدة المقطوعة التي تستمر إلى فترة ثلاثة أشهر، حيث يقول محمد عايض، وحمدان السحيمي، وعبيد المنهالي، إنه لا بد من إيجاد آلية أسرع من الطريقة القديمة وتوفير عدد كاف من الموظفين بالمكاتب وعدم الاعتماد على التقديم عبر الإنترنت فقط، مطالبين بتعميم بطاقات الصرافات على جميع البنوك لتكون الاستفاده أكبر لجميع المستفيدين. في بريدة، اعتبر محمد الحربي، ومحمد الشبرمي، ونورة محمد أن إعادة النظر في المخصصات التي تشمل المستفيدين والعمل على رفعها لتلامس على الأقل الحد الأدنى من المستوى المعيشي المرتفع في المملكة شيء مهم للغاية، فضلا عن توسيع الضمان ليشمل شرائح أخرى كالعاطلين عن العمل ومن

انتهت فترة مكافأة حافز بالنسبة لهم، ووضع تصور كامل للخطط الكفيلة التي تحد من نسب الفقر وترفع مستوى الكفاءة لدى القادرين على العمل، والاهتمام بذوي الاحتياجات وتوفير أندية تناسب قدراتهم في كل مدينة، مطالبين بتأهيل العاملين بدور الإيواء وتحسين أوضاعهم والرفع من مستوى كفاءاتهم العملية عبر إقامة الدورات والندوات مع ضرورة إشراك المجتمع بتلك النشاطات والتعريف بالجهود المبذولة بالقطاع بشكل عام.

ويرى عبدالمحسن العتيبي وبندر حسين (الطائف)، خالد عيد العطوي (تبوك)، فهد غرم الله الغامدي، أحمد محمد مبارك، محمد أحمد العمري، وصالح محمد الغامدي (الباحة)، أن وزارة الشؤون الاجتماعية بحاجة لأن تقترب من المجتمع أكثر ببرامجها ونشاطاتها، وتقديم الخدمة للمحتاجين من خلال فرق البحث الميدانية، والقضاء على الظواهر السالبة ومساعدة المعاقين نتيجة الحوادث المرورية بتأهيلهم وعلاجهم في الخارج، مشيرين إلى أهمية زيادة رواتب الضمان الاجتماعي خدمة للمحتاجين من أيتام وأرامل ومطلقات ومعاقين، مطالبين بتعزيز دور الأسر المنتجة من خلال التمويل المناسب، وتوفير إيجار مساكن للفئات المعدمة وتأهيل أفرادها، وتجهيز مراكز اجتماعية لكبار السن والمتقاعدين. وفي ذات السياق، يقول مدير عام جمعية البر بالأحساء معاذ بن إبراهيم الجعفري، وأحمد الشقاق (مستفيد من الضمان)، وآمنة محمد بوسهيل، إنه على الوزارة التركيز على تلمس احتياجات مستفيدي الضمان والجمعيات الخيرية، مشيدين بقرارات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مؤكدين أنها لامست احتياجات الشعب.

مختصون: حماية نزلاء مراكز التأهيل من الاعتداء

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Con20150212752631.htm

ماجد النفيعي (الطائف) علي البدير (تبوك) سطام الجميعة (حائل)

أكد لـ(عكاظ) عدد من الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين، أهمية دراسة المشاكل المتكررة لنزلاء مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، مشددين على منع وقوع حالات اعتداء عليهم أو تساهل في رعايتهم الصحية.

وأوضح الأخصائي الاجتماعي عواض العتيبي، وسوزان المشهدي الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الأمل، والباحث الاجتماعي خالد العمري، وسعد الفياض باحث في الشؤون الاجتماعية والتربوية، وعالية آل فريد باحثة وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن النزلاء في مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بحاجة إلى الحماية من العمالة المشرفة عليهم بشكل مباشر، وذلك لمنع وقوع حالات اعتداء أو تساهل في الرعاية، لافتين إلى أنه ينبغي أن يكون للموظفين في مراكز التأهيل دور فعال أكثر مما هو عليه الآن مع مراقبة صحة المرضى، خصوصا الذين تكون حالاتهم الصحية إعاقة شديدة، مطالبين الوزير الجديد بتشكيل لجان أسبوعية تقوم بجولات مفاجئة وفي أوقات مختلفة لمتابعة سير الرعاية، بالإضافة إلى تطوير الكادر الطبي في بعض التخصصات المهمة.

واعتبروا أن وضع قوانين مرنة تساهم في تقديم العون والمساعدة للنساء شيء مهم، لإثبات حقهن في الحصول على المساعدات الاجتماعية والمادية إذا ما طلقن أو ترملن، مطالبين بزيادة مبلغ الضمان لأن الحالي لا يسد الحاجة، منوهين بأهمية إعادة رسم خارطة أعمال جمعيات البر والجمعيات الخيرية ليديرها محترفون متخصصون يتعاملون مع الناس على أساس حاجات حياتهم ومعيشتهم.

من جهته، يرى المحامي عبدالكريم القاضي، أهمية معالجة وضع الأبناء في حالة النزاع في الحضانة، وذلك بأن تباشر الحالة الجمعيات المدنية بدلا من الجهات الأمنية، إلا إذا طلب ذلك من المؤسسة المدنية المشرفة، ليسلم الابن للحاضن دون أن يشعر بما تم حياله من الأعمال الأمنية.

.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بلغ عددهم 2949 سجينا .. والتهم إرهاب وتحريض

55 ٪ من السعوديين الموقوفين لدى "المباحث" أعمارهم دون 35

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/12/article_930434.html

عبد السلام الثميري من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن نحو 55 في المائة من السعوديين الموقوفين في سجون المباحث، الذين يقدر عددهم بـ 2949 سجينا، أعمارهم لا تتجاوز 35 عاما، ومن بينهم متهمون قي قضايا أمنية تتعلق بالإرهاب والتحريض، وإيواء مطلوبين أمنيين.

وأظهرت إحصائية حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث بلغ نحو 3463 موقوفا، منهم 514 أجنبيا، حتى نهاية الأسبوع الماضي.

وتخضع قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة، حالياً للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.

يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة متهم سعودي بالافتيات على ولي الأمر، والخروج عن طاعته بالسفر إلى سورية، وسجنه ست سنوات.

ووجهت المحكمة تهمة انضمامه لـ "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، والتدرب معهم على استخدام السلاح الرشاش، بقصد المشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر، وكتابة وصيته للقصد ذاته.

وقضت المحكمة بسجن المدان على ما ثبت بحقه من تهم مدة ست سنوات من تاريخ توقيفه، منها سنة وستة أشهر استناداً للمادة ستة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومصادرة جهازي الجوال، وثلاث شرائح جوال المضبوطة بحوزته، ومنعه من السفر مدة مماثلة لسجنه المحكوم بها بعد اكتساب الحكم القطعية.

وتضمن الحكم إدانة المتهم بمبايعته أحد مسؤولي "داعش" لأجل القتال معهم، وإعداده وتخزينه وإرساله ما من شأنه المساس بالنظام العام، من خلال المشاركة عبر "تويتر" بكتابة تغريدات تسيء لولاة أمر السعودية، وهيئة كبار العلماء، وتحث على القتال، واستخدام هاتفه الجوال في ذلك، وإرساله أثناء وجوده في سورية عبر أحد برامج التواصل الاجتماعي "الواتساب" مقطع فيديو إلى أحد الأشخاص، يظهر فيه أحد الأشخاص يشكر الله على انضمامه لإحدى الجماعات المقاتلة في سورية، وتخزينه عبر جهازه الجوال أناشيد تمجد زعيمي تنظيم القاعدة ابن لادن والزرقاوي وأناشيد تحث على القتال.

وكان الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام السعودية، قد وصف سابقا، وسيلة التواصل الاجتماعي "تويتر" بأنها مليئة بالآراء الضالة كالقدح والطعن فيهم، ونشر عيوبهم، واصفاً إياه بأنها في الغالب أكاذيب وأباطيل.

وحذر آل الشيخ من الخوض وإطلاق اللسان في أعراض ولاة الأمر والعلماء، وتتبع عوراتهم والتنقيب عن عيوبهم والتحدث بها في المجالس، والتعرض لهم بالكلام السيئ والاتهامات الباطلة بغير حق.

وأضاف: "إن الإفساد ما بين ولاة الأمر والعامة يفسد دنياهم وأمنهم، فهذه الأمور تجعل الناس لا يثقون بالعلماء ولا يستفتونهم، فكل هذا من البلاء،

فعندما يسمع أحدكم ذنباً أو خطأ أو زللا عن أحد فلا بد من الاتصال به والتحقق من الأمر ونصحه وتوجيهه، بدلا من تلك المقالات السيئة في وسائل التواصل الاجتماعي المملوءة بالآراء الضالة".

ونبه مفتي السعودية، من كتابة الأشياء السيئة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعية، والبحث عن عيوبهم والتنقيب عنها بكل سبيل، ظانين أن هذا الأمر خير بل هو شر وبلاء، لأنهم بذلك أخطأوا على إخوانهم إن كانوا صادقين، أما إذا كانوا كاذبين فقد جمعوا بين الكذب والإيذاء وهذا أمر عظيم؛ لأن فيه ظلما عظيما.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"صحة الرياض" لـ "الاقتصادية": "إحالة" سيشمل مستشفيات الهجر ومستوصفات السجون

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/12/article_930436.html

محمد العوني من الرياض

بين لـ"الاقتصادية" الدكتور عدنان العبدالكريم مدير عام الشؤون الصحية في منطقة الرياض، أن نظام "إحالة" الذي تم تدشينه أخيرا في مستشفيات صحة الرياض، تم تعميمه على جميع مستشفيات مدينة الرياض، ومستشفيات المحافظات لأكثر من 50 سريرا، موضحا أن النظام سوف يشمل مستقبلا المستشفيات الصغيرة في المراكز والهجر الصغيرة أقل من 50 سريرا، و13 مستوصفا تابعا للمديرية العامة للسجون في منطقة الرياض.

وأوضح أن أولوية "صحة الرياض" تركز على ازدحام مواعيد المرضى في المدن والمحافظات المزدحمة، وتم حلها بتدشين هذا النظام، مبينا أن "إحالة" حل مشكلة الدخول الأولي للمريض إلى المستشفى، وأختصر المواعيد من المركز الصحي إلى المستشفى.

وقال العبدالكريم، إنه في السابق كان المركز الصحي يرسل الموعد من خلال ورقة ويكتب الطبيب المعلومات ثم يعطيها المريض لمراجعة المستشفى المرجعي ويأخذ موعدا، ثم ينتظر حتى يحين موعده، ما يفيد أنه سيذهب إلى المستشفى مرتين لحجز الموعد ثم مباشرة الموعد لمعاينة الطبيب لحالته، والآن تم إلغاء النظام الورقي وسحبت مواعيد المستشفيات وتم وضعها داخل المراكز الصحية بحيث إن المنسق داخل المركز الصحي يطلع على مواعيد المستشفى من داخل المركز ويعطي المريض الحرية لاختيار الوقت المناسب لموعده وهو في المركز الصحي التابع له، كما يستطيع المركز البحث عن الموعد المناسب للمريض بحسب حالته الصحية بين 3 أيام إلى 14 يوما كأقصى حد.

ويذكر أن نظام "إحالة" الإلكتروني يربط مراكز الرعاية الصحية الأولية بالمستشفيات المرجعية، وتم تشغيله جزئيا داخل مدينة الرياض ابتداء من عام 1433هـ، حتى عام 1435هـ حيث تم تطبيقه بالكامل على محافظات المنطقة، ويهدف إلى اختصار وقت وجهد المريض في مراجعة المستشفيات والحصول على الموعد المناسب للمستشفى من داخل المركز الصحي القريب من مقر سكنه، كما يكفل النظام للمريض أحقيته الأولوية في تلقي العلاج في مدة تتناسب مع حالته المرضية وخلال فترة لا تتجاوز أسبوعين على أقصى تقدير.

ويسهم النظام في توحيد ربط ملف المريض العائلي داخل مركز الرعاية الصحية الأولية وملف المريض الطبي داخل المستشفى المرجعي الذي يتبع له المركز كما يمثل وسيلة تواصل فعالة بين مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات المرجعية لها، فضلا عن تسهيل متابعة خطة علاج المريض الذي يتم إحالته من المركز الصحي إلى المستشفى المرجعي.

ويغطي نطاق خدمات "إحالة"، مراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة في منطقة الرياض، وعيادات ومراكز التأهيل الشامل والدور الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعيادات والمراكز الصحية التابعة للمديرية العامة للسجون وعيادة مجلس الشورى ومراكز الرعاية الصحية التابعة للاستخبارات العامة وعيادة ديوان وزارة الصحة ومراكز ومجمعات الأسنان وبلغ عدد العيادات التي يشملها الربط 291 عيادة بنهاية عام 1435هـ، في حين بلغ عدد المراكز الصحية المرتبطة بالنظام 208 مراكز، إضافة إلى 23 مستشفى في جميع مدن ومحافظات منطقة الرياض.علما بأنه تم حجز أكثر من 450 ألف موعد منذ تطبيق النظام حتى نهاية 1435هـ.

ويشتمل النظام عمليا على ثلاثة أنظمة إلكترونية الأول نظام إحالة المستشفيات ويربط المستشفيات الطرفية بالمستشفيات المرجعية والثاني نظام إحالة لمراكز الرعاية الصحية الأولية ويربط المراكز الصحية بالمستشفيات المرجعية المخصصة

لها، أما النظام الثالث وهو نظام إحالة تنسيق فيربط طلب الإحالات العلاجية بالأطباء مباشرة داخل المستشفيات المرجعية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نظام للحماية من التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 18 ربيع الاخر 1436هـ - 7 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/07/article_929056.html

كلمة الاقتصادية

ناقش مجلس الشورى في جلسات متعددة، صياغة نظام أو قانون لمكافحة جرائم التحرش الجنسي، ثم استبدل الفكرة بمشروع نظام للحماية من الإيذاء، وهو مشروع لا يتضمن جريمة التحرش الجنسي بوصفها من جرائم الإيذاء البدني والمعنوي، وهي جرائم متنوعة في أساليبها ومختلفة في درجة حدتها ومدى الاعتداء فيها. وهذا النوع من الجرائم غزا مجتمعنا المسلم المحافظ في نمط حياته وسلوكه، ومن تلك الأمثلة الشائعة المغازلة والترقيم ومرافقة سيارات العائلات ومضايقتها حين تحاصر سيارات الشباب سيارة فيها نساء وتطاردها في الشوارع، وهنا تتدخل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتقوم بعمل الحسبة، حيث لا يوجد نظام واضح يحدد إجراءات العمل، ما يؤدي إلى وجود تباين كبير في المعالجة، وأخطاء شخصية في الجانب الإجرائي، وهو ما أدى ويؤدي إلى انتقادات واسعة لطريقة العمل في ضبط حالات التحرش الجنسي وكيفية التصرف فيها.

ونتيجة لعدم وجود نظام نجد أن بعض الأسواق والمحال التجارية تتخذ قرارا بمنع دخول الشباب؛ لأنهم يأتون لممارسة التحرش بالأسر والفتيات، وهي ظاهرة لا تخلو منها دول العالم مع اختلاف في تناول تلك القضايا واعتبارها حقوقا شخصية أكثر منها جريمة في حق المجتمع. ومن هنا فإن نطاق التجريم والعقاب في مجتمعنا يتجاوز الحق الشخصي ليكون مخالفة وجريمة في حق المجتمع، ولذا فإن ترك ذلك للاجتهاد الشخصي لا يخدم المصلحة العامة حتى في ميدان حماية الجانب الأخلاقي، والحق الشخصي لكل من ترتاد الأسواق من العائلات والفتيات، وليس الحل في منع الشباب من ارتياد الأسواق والأماكن العامة، فهذا يزيد المشكلة تعقيدا، ويدفع الشباب للشعور بأنهم منبوذون من مجتمعهم.

إن من المفروض والواجب أن يكون لدينا قانونٌ للعقوبات على أفعال التحرُّش الجنسي، وما يندرج تحت هذا الاسم من مخالفات شرعية، وهي بلا شك من جرائم التعزير التي يعاقب عليها القضاء شرعاً بعقوبة تختلف بحسب الحال والشخص ومُلابسات الفعل، وغير ذلك من الظروف المشدّدة للعقاب أو المخففة له، حيث يستعد مجلس الشورى للتصويت خلال الشهر الجاري على الصيغة النهائية لقانون عقوبات خاص بجرائم التحرُّش الجنسي، بعد أن اكتملت صياغته ومراجعته ليرفع بعد ذلك إلى المقام السامي، ومن المتوقع أن يتم إقراره في فترة قريبة، حيث لا تزال جرائم التحرُّش الجنسي تعاني فراغاً تشريعياً رغم وحدة الجهة المختصة بالتحقيق والادعاء العام فيها.

وبلا شك لدينا حالات سوء سلوك من بعض الشباب، بل من بعض الشابات، خصوصاً في الأسواق، وهو سلوكٌ مرفوضٌ ولا يمكن قبوله من الناحيتين الدينية والاجتماعية، لكن لا يمكن أن نبني نمط حياتنا على توقع الأسوأ، والتعامل مع مثل هذه الحالات لتكون ظروفاً للتضييق على المجتمع وأفراده، لذا فقد جاء الحل في صورته المثالية، وهو أن يكون هناك قانونٌ أو نظامٌ يسمي الأشياء بأسمائها، ويقطع القول في تلك المخالفات، ويصنف حالات المضايقة أو التحرُّش الجنسي، فقانون العقوبات ليس كلاماً إنشائياً، بل هو صيغة تشريعية واضحة تحدد الأفعال وعناصرها المادية والمعنوية وأدلة إثباتاتها والاختصاص بالتعامل معها في الضبط الجنائي والتحقيق والمحاكمة ونوع ومقدار العقوبات التي يصدرها القضاء على مَن يثبت عليه ارتكاب فعل تحرُّش جنسي.

إن الجميع يؤملون من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أن تكون جهة الضبط التي تعالج هذه الحالات وفق القانون الذي قد يصدر، ليلغي الاجتهادات الفردية، وتفاوت التقدير الشخصي بين مشدّد ومتساهل، فالقانون سيضع قواعد عامة مجرّدة، لها ضوابط محدّدة وواضحة ومقنعة لكيفية التعامل، بحيث يتم بناء قضية على حقائق وليس على شكوك أو

ظنون، فالظن لا يغني من الحق شيئاً، كما أنه لا يساعد على مكافحة الأفعال غير الأخلاقية، خصوصاً في الأسواق والمحال والمعارض وغيرها من الأماكن العامة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نظام حماية الخصوصية .. ينتظره الجميع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/08/article_929248.html

علي الشدي

الصورة النمطية لوزارات الداخلية في بعض الدول العربية أنها شرطة ومباحث وسجون.. لكن الأمر في بلادنا مختلف تماما، فإلى جانب القوة في مجابهة المجرمين هناك خدمات جليلة تقدمها تلك الوزارة بأجهزتها المختلفة للمواطنين في مجالات عديدة.. وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في مقال نشرته في هذه الصحيفة بتاريخ 2014/9/21 تحت عنوان "الداخلية تقود عربة الحكومة الإلكترونية"، ويوم الأربعاء الماضي كنت مع مجموعة من الكتاب والصحافيين في زيارة إلى مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية وأول وقفة لنا كانت أمام صورة للأمير نايف بن عبد العزيز ــ يرحمه الله ــ وهو صاحب الفكرة والمؤسس الأول للمركز قبل 40 عاما، كما قال اللواء الدكتور طارق الشدي مدير المركز.. ثم كانت الجولة التي شملت نوافذ عديدة يشرح خلالها شباب سعوديون يحق لنا أن نفخر بهم الخدمات التي تقدم من خلال نوافذهم.. ولعل أكثر نافذة جذبت الاهتمام لأنها تحمل بعدا إنسانيا قل أن يوجد في عالم تعصف به المآسي هي "نافذة تواصل" التي تحمل شعار "بارقة أمل للتواصل بين الموقوف وذويه"، وفي نبذة مختصرة عن هذه النافذة وردت عبارة جميلة تقول "نحن نؤمن بأن الموقوف إنسان له كامل حقوقه وكرامته، وإن أخطأ فإن ذلك لا يحرمه من حقوقه"، ومن خلال تلك البوابة يتمكن أهل الموقوف من الاطمئنان المستمر عليه ومعرفة حالته اليومية ووضعه الصحي والقانوني.. ويمكن الحصول على موعد للزيارة والاستفادة من خدمات الاتصال المرئي المباشر مع ضمان الخصوصية التامة في هذا الاتصال.. ومن شأن توفير خدمات التواصل بين الموقوف وذويه دحض الشائعات التي تنشر بين الحين والآخر عن أوضاع الموقوفين، إضافة إلى تعزيز الجانب الإنساني والطمأنينة لدى الموقوفين وذويهم وتقديم خدمات الخروج المؤقت للموقوف لمشاركة ذويه المناسبات الاجتماعية كالزواج والعزاء أو زيارة مريض.. وأعيد هنا فقرة ذكرتها في مقالي السابق عن الخدمات الإلكترونية المتعددة لوزارة الداخلية، حيث ذكرت أن هذه الخدمات تتم للمواطن والمقيم بلمسة زر ضمن برنامج "أبشر" المتطور جدا ولم يعد مطلوبا من طالب الخدمة الوقوف في صفوف طويلة للحصول عليها.. بل الأهم لم يعد عليه أن يسافر من منطقة بعيدة لإنهاء إجراءات خدمة أو حتى الاستعلام عن كيفية الحصول عليها، وتوج مركز المعلومات الوطني خدماته الإلكترونية المتطورة بإيجاد مراكز للتواصل المرئي بالصوت والصورة مع ولي ولي العهد وزير الداخلية شخصيا برغبة منه شخصيا.. والمؤمل أن تعم هذه الخدمة جميع مناطق بلادنا.

وأخيرا: أقول في نهاية هذا المقال للأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، رحم الله الأمير نايف بن عبد العزيز، الذي أسس البناء على قواعد قوية قوامها الإيمان بأن سواعد أبناء الوطن هي التي تستطيع الإنجاز وفق أعلى المستويات المهنية والعلمية.. ولذا قام بتأسيس هذا المركز وابتعث الشباب للتدرب على أعماله ومنهم عبدالعزيز الصقر أول مدير للمركز - يرحمه الله.. وتهنئة لكم أيها الأمير بالمستوى الذي شاهدناه ليس في مستوى الأجهزة والأنظمة، وإنما في حماس الشباب وتمكنهم من أداء أعمالهم بمهنية عالية.. وفي انتظار نظام حماية الخصوصية الذي علمنا أنكم مهتمون به كثيرا، حيث يجرِّم ويمنع تسرب المعلومات الشخصية والطبية للآخرين مهما كانت الأسباب.

هاجس الأسرة السعودية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

في السابق كان الهاجس الأول للأسرة السعودية امتلاك منزل، ولكن اليوم تغيّر هذا المطلب، وأصبح الهاجس الأول هو التمكُّن من تغطية المصروفات اليومية للأسرة، وتلاشى حلم تملك المنزل وفقد الأمل منه، وبقي الأمل معقودًا بالتمكن من أن يقوم الدخل الشهري بتغطية المصروفات اليومية، والتي تتفاجأ أنها تزيد يومًا بعد يوم، سواء على مستوى نوعية الاحتياجات، أو مستوى أسعار السلع والخدمات.

يؤكد ما سبق، ظهور بعض البيانات الرسمية المنشورة وفق مسح صادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، يفيد بأن متوسط دخل الأسرة السعودية بلغ نحو 13,600 ريال شهريًا، في حين أن متوسط الإنفاق الشهري يبلغ 15,300 ريال مما يعني أن الأسر السعودية تعاني من عجز في الميزانية الشهرية يصل إلى 1700 ريال تقريبًا، ووفقًا للتحليل الذي أظهرته جريدة "الاقتصادية" في عددها يوم الثلاثاء 20 يناير 2015 فقد أوضحت بأنه في الوقت الذي ارتفع فيه أسعار السلع والخدمات (التضخم أو تكاليف المعيشة) بنسبة 28.4% خلال فترة المسح (ست سنوات)، فقد تراجع دخل الأسرة السعودية بنسبة 3,4% خلال الفترة نفسها.

وخلاصة هذا المسح أنه خلال الست سنوات الماضية ارتفع إنفاقها بنسبة 16% وتراجع دخل الأسرة السعودية بنسبة 3.4%، وهذا بحد ذاته يُعد مؤشر إنذار للأسر السعودية يجب عليها أن تراعيه، وأن تعيد النظر في أسلوب إدارة الميزانية الشهرية للأسرة.

البعض يتجاهل مثل هذه الإنذارات، ويعمد إلى قاعدة (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)، ومع الإيمان بأن الأرزاق بيد الله، واليقين بأهمية التوكل على الله، إلا أنه من الضروري مع كل ذلك الأخذ بالأسباب، ومن الأخذ بالأسباب أن يوازن الإنسان بين مستوى دخله ومستوى إنفاقه، وأن يحرص على هذا التوازن حتى لا يقع في أزمات مادية قد يترتب عليها -لا سمح الله- العديد من المشكلات، سواء كانت أسرية أو حتى إجرامية.

إن كان مستوى إنفاقك أكبر من مستوى دخلك، فعليك إما أن تُعيد النظر في بنود هذا الإنفاق وتسعى لخفضها، أو تعمل على زيادة مستوى دخلك بعمل إضافي أو تجارة أو غيرها من القنوات الشرعية، التي تكفل لك معيشة كريمة بعيدة من الأزمات.

لا يريدون دروعكم بل حقوقهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25039

هايل الشمري

عندما تطالب بأمر ما ثم لا مجيب، فأنت أمام أمرين: إما الصمت والقبول بوضع "المزهرية"، فلا تبدو وكأنك سألت عن شيء، أو إعادة الطلب و"غثهم" بتكراره حتى تأتي الإجابة صاغرة!
شخصيا لا أجد أمرا يستحق أن "تنشب بحلق" مسؤول ما، أكثر من المطالبة بحقوق المتقاعدين والسعي نحو تحسين أوضاعهم.
تحدثت العام الماضي مرتين عن معاناة المتقاعدين مطالبا بتحسين أوضاعهم المعيشية، بداية من وضع حد أدنى معقول للمعاش التقاعدي، مرورا بمنحهم علاوة سنوية لمواجهة الارتفاع المطرد في تكاليف الحياة اليومية، وليس انتهاء بإعفائهم من رسوم الخدمات الحكومية. وهأنذا أعيد سرد المطالب ذاتها من جديد لعل وعسى أن تجد آذانا صاغية!
لطالما تساءلت وغيري، إن كنا معشر الموظفين بالكاد قادرين على مواكبة ارتفاع الأسعار، فكيف بالمتقاعد الذي يقل معاشه عن 3 آلاف ريال، كيف له أن يتدبر تكاليف المعيشة، هل يوجه كل ماله إلى مأكله ومشربه وملبسه هو ومن يعيلهم، أم إلى العلاج وهو في سن تحتاج إلى رعاية طبية، أم يسدد به فواتير الخدمات؟
أليس محرجا سعي غالب متقاعدينا إلى البحث عن وظيفة أخرى - أيا كانت - فور تقاعدهم لسد العجز الذي طرأ على مدخولهم الشهري بعد التقاعد، بينما يتهيأ المتقاعد في الغرب للسفر والسياحة واكتشاف العالم من جديد؟
طُرحت مطالب المتقاعدين في جمعيتهم الوطنية، وتحت قبة الشورى، وفي الندوات وحفلات التكريم، وعلى صدور الصحف، كان القاسم المشترك أنها مطالب منطقية إن لم تكن ضرورية، لكن لا تقدم يحرز على أرض الواقع!
أتحدث عن أكثر من 850 ألف مواطن ومواطنة، خدموا لسنوات طويلة في مختلف المجالات، ومن حقهم أن يعيشوا حياة كريمة دون الحاجة إلى أي كان، فأكرموهم بإعطائهم حقوقهم، لا الاكتفاء بدرع وشهادة تقدير!

المشكلة التي لا نعترف بها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752284.htm

عبده خال

لا يوجد لدينا أولاد شوارع بالمصطلح الأممي وهم أولئك الأطفال الذين يعيشون في الشارع بصفة دائمة أو يمارسون أعمالا شاقة تضر بحياتهم ومستقبلهم، أو يتعرضون لمخاطر الشارع بصورة مباشرة.. أقول لا يوجد لدينا هذه الظاهرة كمواطنين سعوديين وإن وجدت فهي تمثل نسبة ضئيلة للغاية ومع هذا فظاهرة أولاد الشوارع متواجدة في شوارعنا بنسبة كبيرة أنتجتها ظروف اجتماعية واقتصادية كون البلد من البلدان الغنية تجعلها في موقع استقطاب لكل الفئات الراغبة في تحسين أوضاعها. ومع تزايد أعداد أولاد الشوارع تم التحايل على المصطلح بتثبيت الظاهرة تحت مسمى المتسولين ومع أن المسمى لا يلغي وجود الظاهرة لكنها يهمل نتائجها وآثارها على بنية المجتمع سيتوجب الأمر إعادة التفكير وتجديد

الآليات لحل هذه الظاهرة المتزايدة إذ يجب على الجهات المعنية عدم إهمال تناميها والاكتفاء بالحلول التقليدية التي يتم اتخاذها حينما ترتفع الشكوى من تزايد انتشار الأطفال في الشوارع. ومعلوم – أو غير معلوم – أن هذه الظاهرة تشكلت لدينا من بعض أبناء المواليد الذين لم يتم استيعابهم من خلال برنامج طويل الأجل يستطيع إيجاد الحلول لهذه الفئة سواء تعليميا أو صحيا أو اجتماعيا بحيث لا تتحول أعدادهم المتزايدة إلى مشكلة اجتماعية محلية ستنفجر في أي لحظة زمنية، ومن المغذيات الأخرى لتكاثر أولاد الشوارع لدينا هم أبناء بعض الوافدين رقيقي الحال الذين يدفعون بأولادهم للشارع كعنصر منتج يسهم في زيادة الدخل الأسري وهناك عنصر ثالث يمثل خطرا حقيقيا باستهداف المملكة من خلال تجار يمكن تسميتهم بتجار التسول، إذ نصت إحصائية اليونسيف بأنه تم تهريب خمسين ألف طفل -خلال سنة- بواسطة هؤلاء التجار ونثر هذه الأعداد الكبيرة داخل البلد.. وتهريب خمسين ألف طفل للتسول داخل البلد يعني ضخ خمسين ألف مشكلة.. يعني تحمل البلد خمسين ألف قضية بجرائم مختلفة.. فهل الجهات المعنية مدركة لحجم المشكلة وهل لديها آليات حديثة تبادر إلى إيجاد الحلول لمثل هذه المشكلة؟.

إن الواقع الذي ألفنا عليه من عمل هذه الجهات -وخلال سنوات طويلة- لم يثمر عن حلول حقيقية والسبب عدم الاعتراف بوجود المشكلة أصلا وهو الأمر الذي يجعل تكاثرها وازديادها لا يعني أحدا بينما كوارثها تعنينا جميعا.

العانس والمجتمع!!

ظاهرة أم قضية أم مشكلة؟!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046228

انيسة الشريف مكي

يرى الكثير من علماء النفس المتخصصين في الأمور الأسرية، أن كلمة «عانس» تعتبر بمثابة نوع من العنف المجتمعي تجاه المرأة، وذلك نظراً لما تتركه هذه الكلمة من آثار سلبية مدمرة في نفس الفتاة.

العنف الجسدي مرفوض؛ لما يسببه من أذى في الجسم ومعاناة، إلا أنه أخف وطأة على النفس من العنف المجتمعي، الذي يترك آثاراً في النفس لا يمحوها الزمان ولا المكان. لذا اقترح المختصون إلغاء كلمة العنوسة واستبدالها بمصطلح «تأخر سن الزواج.«

تبديل المسمى مهم، لكن الأهم منه وبالدرجة الأولى، تغيير نظرة المجتمع للفتاة التي فاتها قطار الزواج، والأهم من هذا وذاك لابد من معرفة أسباب المشكلة التي تؤرق الكثيرين من الأسر، والتي أصبحت شبحاً مخيفاً.

من أهم أسباب المشكلة الفتاة نفسها، فالغزو الفكري الفضائي سبّب ارتفاع سقف طموحاتها وما ترسمه في خيالها الخصب من صفات لزوج الأحلام، الذي لا تكتمل فيه تلك الصفات إلا في أبطال المسلسلات والأفلام، صفات شبه مستحيلة على أرض الواقع.

طموحات وأوهام ضعيفة ساعدت في وجود مكان شاغر للفتاة في طابور المتأخرات عن سن الزواج.

ومن الأسباب أيضاً شرط إتمام التعليم، فالفتاة ترغب في إتمام دراستها التي قد تستمر حتى تصبح في الرابعة والعشرين من عمرها، وربما أكثر، وكل من تقدم لها خلال تلك الفترة لا يُقبل للشرط ذاته، والعمر يمضي والشباب يذبل والمتقدمون للزواج يفضلون ذات العشرين ربيعاً أو أقل.

وهناك أسباب لا ذنب للفتاة فيها.. الجانب القبلي "الأسرة" والعادات البالية والتقاليد القديمة، "والأصيل والخضير" التي تنخر في جسد المجتمع المعاصر.. ولا ننسى العقدة الكبرى التي تسيطر على بعض الأفكار.. ضرورة أو وجوب تكافؤ

المستوى الاجتماعي والمادي، والمشكلة الأكثر تعقيداً الشروط التعجيزية التي تفرض على الخاطب، وغلاء المهور في الدرجة الأولى، وقصر الأفراح والتكاليف الباهظة والمنزل وتأثيثه بالشيء الفلاني و... و...
وطبعاً نتيجة كل هذه التكاليف يعزف الشاب عن الزواج، لأن ظروفه الاقتصادية لا تسمح، فما عليه إلا أن «ينفد بجلده» قبل أن يقع في متاهات لها أول وما لها آخر -وقصص أصدقائه المأساوية الذين سبقوه شواهد..
جبال من الديون تراكمت عليهم حولت حياتهم لجحيم، أقساط لا تنتهي والراتب تلتهمه الديون، وضيق الحال لا يعلمه إلا الله، خاصة في ظل الغلاء المعيشي.
ومن الأسباب التي تقف في طريق زواج الفتاة، استغلال ولي أمر الفتاة مادياً، يرفض تزويج ابنته؛ ليستفيد من راتبها وتكبر الفتاة وتُقطف زهرة شبابها والمجتمع لا يرحم.
ذكرت بعض الأسباب، أما الحلول فعلينا كمجتمع أن نكون منصفين وأكثر وعياً وثقافة فلا نظلمها، حُرمت المسكينة حقها الطبيعي في الحياة كزوجة وأم، فلا داعي أن تظلم مرتين بكلمة حتى وإن كانت كلمة عطف أو بنظرة شفقة، فلا يجب أن نكون والزمان عليها.
الفتاة إنسان من حقها أن تعيش كإنسان كامل الحقوق والواجبات، وعدم استغلال ضعفها، لذا وجب تيسير سبل الزواج وتزويج الأكفاء، والله -سبحانه وتعالى- يقول «وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يغنهم اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» النور 32.
يجب ترسيخ المعايير الشرعية؛ لاختيار الزوجين، وترك العادات والتقاليد البالية. فالزوج المناسب ديناً وخلقاً وأمانة يجب أن يكون هو الشرط الأساسي لقبول الزواج، ويجب على الأسر تذليل الصعوبات والعوائق التي تسهم في عزوف الشباب، وعلى المجتمع تبني ثقافة الوعي بضرورة حل هذه المشكلة، وإيجاد البدائل كل بحسب اجتهاده ودوره في المجتمع.
وللفتيات اللاتي يشترطن شروطاً خيالية، أقول.. الخيال الزائد في اختيار الزوج سبب رئيس في تأخر سن الزواج، فعلى كل فتاة أن تكون أكثر نضجاً ووعياً، والزواج لا يمنع إكمال الدراسة، الزوج الناضج لن يقف في طريق دراستها، بل إن الكثير منهم أكبر معين ومعاون لزوجاتهم.
موضوع العانس والمجتمع موضوع متشعب وكبير، يحتاج للمزيد والمزيد، وزاويتي لا تسمح، سأكتب فيه في مرات قادمة إن شاء الله.

الضعفاء والمحتاجون بين يدي الوزير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

قيصر حامد مطاوع

قد لا تكون وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي يطلق عليها "سيادية" كوزارة الداخلية والدفاع وغيرها، ولكنها بالنسبة للفقراء والمساكين والمحتاجين والأيتام وكبار السن وغيرهم تعتبر وزارة سيادية، إن لم تكن أهم الوزارات بالنسبة لهم. فهذه الوزارة هي التي تهتم بهؤلاء، الذين ليس لهم إلا الله تعالى، فهم لا يوجد لديهم أقرباء من علية القوم يلجأون إليهم أو واسطة قوية تقضي لهم حاجاتهم.
ظلت العديد من المشاكل في وزارة الشؤون الاجتماعية في صندوق مغلق لفترة كبيرة لا أحد يعلم عنها إلا من وسائل الإعلام بين فترة وأخرى، مثل الاعتداء على نزيل في دار رعاية أو عدم اعتناء أو سوء نظافة في دار أخرى أو نهرِ مستحقٍ للضمان الاجتماعي وغير ذلك، وما كنا لنعلم عن ذلك لولا أن وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي أعلمتنا بها، وإلا لبقيت هذه الحادثة أو تلك في الصندوق المغلق الخاص بالوزارة. والغريب في الأمر، أن الوزارة كانت تعد بإجراء تحقيق في العديد من الحوادث، ولكننا لم نطلع على نتائج تلك التحقيقات أو الإجراء المتخذ في حق المقصر إلا نادراً، ليتم إغلاق الصندوق مرة أخرى بمن فيه من مساكين وضعفاء وغيرهم وهم يرفعون أيديهم إلى الله بالدعاء، حتى يتم فتحه مرة أخرى بمشكلة جديدة، لتعاد ذات الكرة مرة أخرى.

ومؤخراً صدر الأمر الملكي بتعيين الدكتور ماجد القصبي وزيراً جديداً لهذه الوزارة الهامة، ليحمل على عاتقه مسؤولية هذه الفئة المعدمة التي تصارع الحياة، فقط لتعيش ليس أكثر. وما نتمناه من الوزير الجديد أن يقوم بزيارات مفاجئة لدور الرعاية وأربطة الجمعيات الخيرية وغيرها بدون علم أحد أو سابق تنسيق، ليتأكد من مستوى الخدمات المقدمة ويسمع شكوى النزلاء بنفسه، وأن يبتعد عن الزيارات المعلنة والاستقبال الرسمي المصحوب بالورود والبخور والأطفال الذين يلبسون ملابس، قد لا يكونون قد لبسوها من قبل حتى في أحلامهم، ولكنهم ألبسوهم إيها لاستقبال الوزير، ناهيك عن تنظيف الأماكن التي سيمر منها الوزير، وإظهار أنه يتم تقديم خدمات فندقية خمسة نجوم لهذه الفئة. وما نتمناه أيضاً من الوزير هو زيارة مساكن المستفيدين من الضمان الاجتماعي والوقوف على متطلباتهم، والرفع للمقام السامي، كلما أمكن، لتعديل سلم معاش الضمان الاجتماعي بالزيادة بين فترة وأخرى، حيث أن الملك سلمان بن عبد العزيز تكرم بتعديل سلم معاش الضمان مؤخراً، وهو مهتم بهذه الفئة المحتاجة وبتحسين وضعها المعيشي.
نأمل من الوزير الجديد أن يعينه الله على خدمة هذه الفئة الضعيفة، التي ليس لها بعد الله إلا هو ووزارته، ولو قام بخدمتهم على أكمل وجه، فهنيئاً له دعواتهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المجتمع السعودي .. التعليم والعمل والتنمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/11/article_930113.html

عبدالحميد العمري

خاض المجتمع السعودي طوال ما يقارب خمسة عقود ماضية، تحولات تنموية هائلة، وانتقل من مجتمع كان يغلب عليه انخفاض مستوى التعليم والاستقرار الحضري وعديد من المؤشرات التنموية الأخرى، إلى مجتمع مختلف تماما عن ذلك المجتمع السابق العهد!
اليوم وحتى نهاية 2014، أصبح حملة الشهادات الجامعية فأعلى يشكلون نحو 17.2 في المائة من إجمالي السكان من سن 15 فأكثر، مقابل نسبة لم تكن تتجاوز 3.8 في المائة بنهاية 1992، كما انخفضت نسبة الأمية والقادرين على القراءة والكتابة فقط من 47.1 في المائة في عام 1992 إلى ما دون 11.3 في المائة بنهاية 2014، وفي ضوء تلك الوتيرة من التحولات المجتمعية التي يخوضها مجتمعنا؛ يقدر أن ترتفع نسبة حملة الشهادة الجامعية إلى 27.8 في المائة بحلول عام 2024، وأن تنخفض نسبة الأمية والقادرين على القراءة والكتابة فقط لما دون 2.3 في المائة.

تمثل تلك التحولات الحضارية المهمة ثقلا مهما جدا في صلب بناء وتصميم أي سياسات وبرامج للتنمية المستدامة، ومنها يفترض أن تنطلق أية سياسات يراد لها أن تحكم وتنظم المجتمع والبيئة التي يعيش فيها، مستهدفة استثمار تلك الطاقات البشرية، وعلى وجه الخصوص الشرائح الشابة منها، وفي الوقت ذاته للتعامل مع التحديات المتوقع نشوؤها عبر الحقب الزمنية الراهنة والمستقبلية. قد يكون هذا حديثا فضفاضا بصيغته تلك، إلا أنه بالنظر إلى حقائق الفرص والتحديات القائمة والمحتملة مستقبلا، مع تحديدها وتفنيدها كما سبق أن تطرق إليه الكاتب في أغلب المقالات السابقة، سيصبح الحديث عن كل ما تقدم أكثر وضوحا وتحديدا بالنسبة للقارئ الكريم.
إن ارتفاع مستوى التعليم بين شرائح المجتمع، يتطلب في أحد أهم جوانبه أن يتم إيجاد فرص عمل أكثر وأعلى على مستوى التأهيل والدخل، فحينما تكتشف أن نسبة العاطلين من حملة الشهادات الجامعية فأعلى يشكلون في الوقت الراهن نحو 51.0 في المائة من إجمالي العاطلين عن العمل، الذين كانوا لا يتجاوزون نصف هذه النسبة قبل نحو عشرة أعوام، فهذا يعني أن فرص العمل التي يتم إيجادها في بيئة سوق العمل المحلية أدنى بكثير من المأمول! حتى وإن حدث نمو مطرد في تلك الفرص خلال الفترة الأخيرة، وستعد معضلة تنموية بالغة التعقيد أن تشهد الأعوام المقبلة ارتفاعا في هذه النسبة للعاطلين بين حملة الشهادات الجامعية فأعلى، وهو ما نلمسه اليوم وفقا لما تحتويه أرحام الجامعات المحلية مضافا إليه أعداد المبتعثين في الوقت الراهن، الذين تتجاوز أعدادهم سقف الـ 1.5 مليون طالب وطالبة!

حقوق الإنسان في الصحافة

إنه رقم كبير جدا يشكل نحو 50 في المائة من حجم العمالة الوطنية في سوق العمل اليوم، ومؤداه أن ما لا يقل عن ثلاثة أرباع هذا الرقم من طلبة وطالبات التعليم الجامعي ستتراكم أفواجهم على أبواب سوق العمل في منظور الثلاثة إلى الخمسة أعوام المقبلة، دع عنك حملة الشهادة الثانوية ودبلوم ما دون الجامعة، الذين يعادلون تقريبا هذا العدد، بمعنى أن الاقتصاد الوطني مقبل على تحدٍّ جسيم جدا يتطلب منه أن يوجد ما لا يقل عن 3.0 ملايين فرصة عمل جديدة في منظور الخمسة إلى السبعة أعوام المقبلة! وما يزيد من تعقيد هذا التحدي؛ أن سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة لن تفي بأكثر من 10 في المائة من تلك الوظائف المطلوب إيجادها، ذلك أن أكثر من 92 في المائة من الوظائف الراهنة في سوق العمل المحلية التي تشغلها العمالة الوافدة، لا تتجاوز مؤهلات شاغليها أعلى من الشهادة المتوسطة فما دون!

الخطوة الأولى لاجتياز هذا التحدي التنموي وما يليه من تحديات جسيمة، يبدأ من سوق العمل، وضرورة أن تتوافر الوظائف الإنتاجية اللازمة لخدمة الاقتصاد، وأن تمتاز بمستويات دخل جاذبة وجيدة وكافية، وما ذاك إلا للمساعدة في تجاوز بقية التحديات التنموية التالية من تحسين للدخل، واستعداد أمثل لتأسيس الأسرة والاستقرار، والحصول على المسكن المناسب، والمساهمة عموما في عجلة التنمية المحلية بدرجة تخدم الوطن واقتصاده الحيوي. لهذا أركز هنا وفي كثير من المقالات حول هذا المدخل الرئيس لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وهو دون أدنى شك ما يهتم به كثير من المهتمين والمختصين في الشأن الاقتصادي والتنموي المحلي.

ولا يقف التحدي التنموي هنا عند هذا الحد؛ إذ إنه يأتي مضافا إلى ما هو قائم في الوقت الراهن من رصيد متراكم على هذا المستوى، ممثلا في رصيد العاطلين عن العمل منذ الأعوام الأخيرة، الذين تجاوزت أعدادهم حتى نهاية العام الماضي سقف 750 ألف عاطل وعاطلة، يشكل حملة الشهادات الجامعية فأكثر منهم نحو 51.0 في المائة من الإجمالي، وهذا الرقم هو الأدنى بين عديد من الأرقام التقديرية سواء الصادر عن صندوق الموارد البشرية أو وزارة الخدمة المدنية، ورغم كل ذلك فرصيد من العاطلين بهذا الحجم، وأمام ما نراه محتملا من التحديات المماثلة له في منظور الأعوام الخمسة المقبلة، لا شك أنه سيزيد من حجم التحديات التنموية، وأنه يتطلب جهودا مضاعفة بكثير من قبل الأجهزة الحكومية ومن يشاركها من كيانات القطاع الخاص، لأجل التغلب على تلك الاحتمالات القريبة الزمن.

سبق أن تم طرح عديد من الحلول اللازمة لأجل اجتياز تلك التحديات الجسيمة المقبلة، وقياسا على أهمية هذا الملف التنموي الثقيل الوزن، فإنه من الضرورة بمكان إعادة طرحها مرة أخرى، وترتفع أهمية إعادتها أن المتحقق على أرض الواقع حتى الوقت الراهن، تشير مؤشراته إلى أنه أتى دون المأمول رغم كل ما تحقق منه طوال الأعوام الخمسة الأخيرة، فإلى الملتقى قريبا استكمالا لتناول هذا الملف المتجدد الأهمية والضرورة على حد سواء. والله ولي التوفيق.

اليوم

حقوق مقتولة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046537

فوزية الفواز

في ظل التطور العلمي والثقافي والانفتاح العقلي السريع في كل المجالات للافضل وللتغيير وللتوازن وللرقي وللعدالة بكل شيء، تبقى قضية واحدة يتوقف عاجزا عنها لتستمر بكهفها المظلم لتصارع جميع مناخاته المؤلمة ليس نسيانا ولكنْ تناسيا، إنها مأساة المرأة ببلد أكرمها الله بتعاليم واضحة كضياء الشمس، ولكن نعض شفاهنا بقوة القهر عندما نرى الظلم دوما فاتحا ذراعيه لتلك المسكينة وكأنه يقول لا مكان لك هنا.

نعم نقولها بكل صراحة ووضوح، فالذكور في حياتنا طغوا وتجبروا و لا يزالون وسيبقون كذلك. يا اصحاب الميزان العادل

حقوقنا غض النظر عنها. كرامتنا لا قيمة لها من البعض. ثمة عقول متسلطة أفقدت الأنثى معنى السعادة وا لاستقرار، فغصت المنازل بالمطلقات وفقدت كثير من البيوت فتياتها بهروب او انتحار ترى لماذا؟!. يا من تجمعون ا لاحصائيات والارقام بأوراقكم الباهتة.. النساء تصرخ مستغيثة من زوج ظالم.. من اب ظالم.. من اخ متسلط وابن عاق، فمن يحميهن ويقف بجانبهن.

استضعفن كثيرا لويت ايديهن بمساومات ليبقين مذلولات امامهم بانكسار.

لقد كان الزواج سابقا فرحة تفاؤل، تتزوج الفتاة بكل أمان وثقة أبوية، وهي لم تتجاوز الخامسة عشرة من رجل يعلم جيدا ماذا يريد.. لم يأخذها من بين اهلها ا لا لحاجته لرفيقة تشاركه تلك الحياة بكل ظروفها بحب، يشعر بقدرها ويتفانى لاسعادها لتنشر في بيتها عطر الابتسامة والرضا.
فهل نعتبر كل ذلك من الماضي الذي لا يعود.. الذي كان فيه الرجل يعد رجلا بدينه بأخلاقه بكرامته بتربيته.
بتلك الشهامة التي نزعت من الكثير، فأصبحت الآن شريكته كالمصباح الذي يتحكم في أنوارها بمزاجيته كيف يشاء.. تجدها مضاءة بكلمة لطيفة.. يعتم انوارها عندما يريد.
سياسة معظم الازواج الذين أعطوا لأنفسهم الحق باتباعها؛ لنؤمن بواقع فرض حكمة مصرحة بان من أمن العقوبة اساء الادب وبقوة.

إدارة ملف حقوق الإنسان إعلامياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020703

د. مطلق بن سعود المطيري

ثارت بعض القضايا خارجياً على المملكة وأغلبها متعلقة بحقوق الإنسان من جهات لا تعرف الوقوف أمام المحاذير الدينية أو الثقافية، وتعزى كل محظور لدينا بالجانب السياسي: المطالبة بإغلاق المحلات عند الصلاة تراه تلك الجهات بأنه منع سياسي، وتجريم التعدي على الدين تصفه بأنه انتهاك صريح لحرية الفرد بالاعتقاد، اختلفت المرجعيات وقدسيتها وأصابنا جور هذا الاختلاف بدون أن ننعم بحرية الاختلاف واحترامه.
أصبحت الانتخابات في بعض الأمم البعيدة والقريبة ديناً بل أكثر قدسية من الدين، لذا جاز لتلك الأمم تكفير من لا يطبقها، والاحتكام إليها هو الخط الفاصل بين الجنة والنار، وذلك يعود لحسابات عقل الإنسان الذي ألّه ذاته فهو وحده الملك العادل، إن ظلم فتلك تجربة لا نعرف بطلانها إلا عندما تحترق شعوب وبلدان بنار العقل مثل مانشاهده من فوضى ودمار في العالم العربي في سبيل الجهاد نحو صناديق الاقتراع والاختيار، فالديمقراطية العربية من أخفق فيها قتل ومن نجح ظلم، حق اختيار عدمي، إما نظلم أو نموت فالاختيار فقط بين الظلم والموت، مسار الهلاك هذا هو ما يحاكمنا عليه العالم إنسانياً بسبب عدم تطبيقه.
وسواء كان هذا المختلف سعودياً أو أجنبياً، لا فرق في قيمة الاختلاف بين هوية وهوية، فلم تعد الجنسية تعبيراً عن انتماء بل مصلحة يتم المساومة عليها، وغير ذلك تكون تقليداً عفى عليه الزمن في الثقافة العولمية اليوم، فانكار الانتماء الديني أو الوطني بطولة تستحدق الجوائز الدولية، فالشاطر هو من يرمي حجراً على معتقده، تزايد أعداد الشطار لدينا بفضل دفع المنظمات الدولية الإنسانية لهم كي يعبروا عن مخالفتهم لقيمهم بكل وقاحة وسقوط، نجحوا في ذلك ربما، فقد عرفوا أن يبيعوا سقوطهم في أسواق العالم التي تنتظر مثل هذه البضائع بكل حماسة وامتنان، مازلنا في الحديث عن المختلف معنا ولم نذكر هل أزعجنا هذا الاختلاف أم رضينا به، الحقيقة الشيء المزعج ليست الجهود التي تعمل ضدنا، بل ضعفنا في التعبير عن اختلافنا مع بعض البشر والدول، وتقاعسنا بجعل اختلافنا معهم قيمة تعارض اختلافهم باحترام وتفرض عليهم احترامهم لاختلافنا معهم، ان يتعدى عليك غير ويضرب قيمك الإنسانية بعلة ووجع فهذا عمله الذي تقتضيه طبيعة فهمه للاختلاف، والذي بنى له حيزاً في خريطة العالم وأوجد له تربية إنسانية ولساناً فصيحاً يجعل الاعتراض على قيم البشر نشيداً وطنياً لكل شعوب الأرض، باسم الحرية والدفاع عن حقوق الإنسان يبرر الشذوذ باسم الحرية ويهدم الأخلاق باسم الدفاع عن حرية الاختيار، نقول هذا عمله، ويبقى السؤال عن دورنا في إيجاد نموذج إعلامي ينظر له أهل الأرض بأنه تعبير صادق عن الاختلاف في الشكل والمضمون، وإن لم ننجح في ذلك فالعيب في الجهد وليس في القيم الدينية أو الوطنية.، التي هي حكايتنا مع التاريخ وحكاية التاريخ معنا.

عمل النساء بالمصانع

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018932

عائشة عباس نتو

يعترض البعض على عمل المرأة في المصانع، وفي مواقف ومناسبات مختلفة، يُركِّزون على ظاهرة سلبيات توظيف النساء في المصانع، ويؤكدون على ضرورة تكثيف الرقابة الشرعية، وكأن هذه الرقابة حصريًّا على النساء في العمل، وتشير مصلحة الإحصاءات العامة بنهاية 2014 أن نسبة البطالة لدى الإناث 32.5%، إلاَّ أن التعرّض إلى سلبيات عمل المرأة في المصانع بمعزل عن مناقشة بيئة العمل المكانية سواء في المكاتب أو خطوط الإنتاج والأعمال التي تحظر على المرأة شغلها في المصانع والتدريب والرواتب والحوافز، وحتى لا ينتهي هذا الموضوع المكرر بالدعاء والهلاك عليَّ وعلى ابنتي الوحيدة، دعونا نطلع أولاً بأن معلومات منتدى التنافسية الدولي الثامن - الرياض 2015/1/26م تشير إلى أن الوظائف المتوفرة بمصانع الأدوية (2472)، منها (1793) غير سعودية المصانع، فما هي الصعوبات التي تحول خطوط الإنتاج لوظائف نسائية!

لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الموظفة بشر، لها ميولها التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعدد كثير من المتغيرات المتعلّقة بمواقف وظروف العمل، فالموظفة التي تعمل في المصانع ليس إرضاءً لغرورها، بل لكفاءتها، والمشاركة في تنمية بلادها، لأن العمل يزيد من إحساسها بالحرية والشعور بالمسؤولية، وخدمة الوطن الذي صرف على تعليمها وتأهيلها، والجسر الذي تعبره كل يوم لتصل إلى المشاركة في تنمية هذه البلاد؛ وهذا الشعور الوطني يفترض أن ينفرد بتنميته (أصحاب المصانع)، فالموظفة التي وافقت على العمل يفترض أن لا يكرِهها على السير في العتمة، بل يُهيّئ لها بيئة العمل والحضانة لأطفالها، والمواصلات في ظل بُعد المناطق الصناعية عن السكن في مدننا.

فإن صادفتَ موظفة -بوصفك صاحب العمل- لا تتقن عملها، وحدّثتك بجفاء ملتويًا على نفسها كحرف الواو، لا تسخر منها، لا تبارك الدمعة التي تخنقها، اسألها عن معاناة المواصلات، وتدني الراتب، وبيئة العمل!! الموظفة التي غادرت بيتها وأولادها تلثم جبينها، وتمسح عرقها، وتحكي عن مصنعها ومنتجها، ويملأ فمها حبًّا واعتزازًا بقيمة ما تؤدّيه لبلادها!!. امنحها الأمان الوظيفي، وسيكون منها الولاء، ومنك الوفاء.

السجن.. دوره التربوي والإصلاحي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25078

مها الشهري

يتساءل المهتمون عن الطرق التي ينظم من خلالها المجتمع وتسهل إدارته المدنية، وعلى جانب مهم يأتي الحديث حول ثقافة العقاب التي تحول دون تحقيق الهدف التربوي من تأهيل الفرد للمواطنة الصالحة بعد وقوعه في الأخطاء كجانح أو منحرف أو مجرم، فضلا عن طريقة عقابه وإن كانت ظاهرة يعكسها الاحتياج من معطيات واقعية لدينا، لكنها في المقابل ليست صحية أو إصلاحية بالمقياس الذي يتعامل به أي مجتمع متحضر.

هناك معادلة تقول: "إذا غاب الدور الإرشادي والإصلاحي والوقائي المنظم في أي مجتمع، فإنها تزيد الحاجة لفتح المزيد من السجون للدواعي الأمنية"، وهي بذلك نتيجة لأخطاء اجتماعية وفردية أصبحت تشكل عبئا على المجتمع، مع توجيه الفكر الاجتماعي نحو ثقافة العقاب وتعديل السلوكيات الإنسانية أو تقويمها بمفهوم تقييد الحرية، هذا إذا كنا سنعمل على مقياس أن الحرية تغذي الرشد والمسؤولية في السلوك الإنساني.

لا شك أن الدور الذي يؤديه السجن هو دور أمني وضابط يحمي المجتمع وينظم العلاقات بين الأفراد، ولكن يجب أن يقدم دورا تربويا وإنسانيا في تقويم سلوكيات المنحرفين وإعادة تأهيلهم اجتماعيا وسلوكيا، فالسجون بيئة خصبة تنتشر فيها الأفكار الخاطئة تجاه الحياة، ومن شأنها تعزيز السلوك المنحرف أو الإجرامي على تفاوت نسبيته، فلماذا يعود البعض إلى الجريمة رغم خضوعهم للعقوبة؟ بل ربما تنتهي عقوبته ويخرج بقناعاته نفسها، وهذا يجعله يشكل خطرا أكبر إذا لم يستطع التخلص منها، بل ربما يكبر حجم المتمرد الذي بداخله ليجعله يتجه إلى أعمال أكثر خطرا وإيذاء.

تفعيل الدور التربوي والإصلاحي الذي يعالج تمرد المنحرف أو المجرم على ذاته ومجتمعه، وانعدام إحساسه بالمسؤولية تجاه أفعاله، يقتضي إيجاد بديل إرشادي يعمل على تدعيم التواصل مع المجتمع المدني ومع منظمات تربوية وهيئات تهتم وتعنى بهذا الشأن، وذلك بهدف النهوض بمسيرة الإصلاح وفق تخطيط مشترك يعامل المساجين كأسوياء، وهذا في مؤدّاه يوجد سبلا للتكوين المهني كفرصة تملأ الفراغ لدى السجين بشكل يجعله يستعيد اعتباره واحترامه لذاته، باعتبار ذلك حلا وقائيا للحد من الرجوع إلى الانحراف والجريمة.

انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة: تعذيب واعتقال تعسفي واعتداء على الممتلكات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م
اضغط هنا

سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين عشرات الانتهاكات الشهر الماضي، من بينها التعذيب، والتوقيف غير القانوني، وتأخير الإفراج عن محكومين، واستدعاءات جماعية، واعتداءات على ممتلكات عامة وخاصة، ورسائل تهديد وغيرها.

وقالت الهيئة في تقرير لها صدر أمس، إنها تلقت 56 حالة تعذيب وسوء معاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة الشهر الماضي، منها 41 شكوى في قطاع غزة و15 شكاوى في الضفة. وأضافت أن شكاوى في شأن التعذيب وسوء المعاملة في كل من الضفة وقطاع غزة، وجهت ضد جهاز الشرطة. وأوضحت أن المشتكين في غزة قالوا إنهم تعرضوا إلى وسائل تعذيب متعددة، مثل الشبح والضرب بواسطة الأيدي والأرجل، واستخدام العصي، إلى جانب الشتم والتحقير والحرمان من النوم. وأضافت: "أما في الضفة، فكان من بين المحتجزين عدد من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-17 عاماً".

وقال التقرير: "وفقاً لإفادات المشتكين، فإنهم تعرضوا للتعذيب بأشكال ووسائل مختلفة، أبرزها الضرب المتكرر على الوجه وأنحاء الجسم بالأيدي والأرجل، والتهديد بالصعق بالكهرباء من خلال إحضار بطارية سيارة، وإحضار أسطوانة غاز والتهديد بوضع فم الشخص عليها وإفراغ الغاز في فمه في حال لم يعترف، والتهديد بالحرق بواسطة سيغارة في حال عدم الاعتراف، و"الفلكة" من خلال رفع الأرجل على الطاولة والضرب على أسفل القدم، والشبح على أحد أبواب مكان التحقيق وعصب العينين، وسكب الماء البارد على الجسم والإجبار على خلع الملابس".

وسجلت الهيئة انتهاكات للحق في إجراءات قانونية عادلة، وهو ما يشمل الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.

وفي شأن الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية، قالت الهيئة إنها تلقت خلال الفترة التي يغطيها التقرير 75 شكوى في قطاع غزة تناولت عدم صحة إجراءات التوقيف، مشيرة الى أن توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية، أو توقيفاً تعسفياً. أما في الضفة، فتلقت الهيئة 23 شكوى في شأن الانتهاك المذكور.

وفي شأن التوقيف على ذمة المحافظ، قالت الهيئة: "خلال كانون الثاني (يناير)، تم توقيف عدد من المواطنين بقرار صادر عن اثنين من المحافظين في الضفة، رغم حصول بعضهم على قرارات من المحاكم المختصة بالإفراج".

وأضافت: "تلقت الهيئة 11 شكوى من موقوفين على ذمة المحافظ، ولم يتم الإفراج عنهم حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، وعلى رغم قيام جهاز المخابرات العامة بعد ذلك التاريخ بإعادة عرضهم على محكمة الصلح وتمديد توقيفهم، إلا أن التوقيف على ذمة المحافظ يعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الأساسي الفلسطيني".

وسجلت الهيئة صدور حكمين بالإعدام، الأول في غزة حيث أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بالإعدام بحق مواطن في الرابعة والعشرين من عمره أدين بقتل مواطن خلال شجار عائلي حين كان يبلغ من العمر 18 عاماً. والحكم الثاني صدر في الضفة عن المحكمة العسكرية الدائمة لجنوب الضفة وقضى بإعدام شاب في السابعة والعشرين من عمره بتهمة الخيانة.

وفي باب انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي، قالت الهيئة إن الشرطة في غزة فرقت تظاهرات سلمية، منها تجمع لأنصار حركة "فتح" احتفالاً بذكرى انطلاقة الحركة، واستدعاء صحافي على خلفية تقرير له عن الإعدام خارج القانون خلال الحرب، وتقييد حركة عدد من الصحافيين. وفي الضفة، انتقدت الهيئة استدعاء جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل صحافياً على خلفية نشره منشورات على صفحته في "فايسبوك" ومناقشته مواضيع تمس سياسات السلطة خلال برامجه الإذاعية على راديو "علم".

حقوق الإنسان في الصحافة

وسجلت الهيئة حالات من الاعتداء على الحريات العامة والشخصية، مثل استدعاء الأمن الداخلي في غزة للعشرات من أنصار "فتح"، ونقلهم إلى أماكن غير معروفة، وإجبارهم على خلع ملابسهم في البرد القارس والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، ومعاملتهم معاملة مهينة وحاطّة بالكرامة، وتهديدهم. وأضاف التقرير: "في أثناء ذلك تم التحقيق معهم في شأن انتمائهم لحركة فتح، وذلك لمناسبة حلول ذكرى انطلاقة الحركة، وتم إخلاء سبيلهم بعد مرور ساعات عدة وإلقاؤهم في أماكن متفرقة من مدينة غزة".

وفي باب الاعتداء على الأشخاص والمؤسسات العامة والأملاك العامة، سجلت الهيئة العديد من الحالات، منها توجيه رسائل تهديد الى وزراء الحكومة، ووضع عبوات ناسفة أمام الصراف الآلي التابع لبنك فلسطين في مدينة غزة، وأخرى أسفل سيارة مواطن من مدينة غزة يعمل في الشرطة العسكرية، إضافة الى قيام 40 شخصاً بالهجوم على مقر مؤسسة رعاية الشهداء والجرحى في مدينة غزة، وتكسير محتوياته من أجهزة حاسوب وطابعات وأثاث والعبث بالملفات. ونقلت عن أحد موظفي المؤسسة قوله إن الشرطة رفضت قبول الشكوى منه، وطالبت بتفويض من رئيسة المؤسسة انتصار الوزير. كما تطرق التقرير الى قيام مجهولين بحرق مكتب الإدارة في هيئة شؤون الأسرى والمحررين الواقع في مدينة غزة وغيرها.

وفي باب الاستيلاء على أموال المواطنين من دون حكم قضائي، قالت الهيئة إن جهاز المخابرات العامة في الخليل أوقف شاباً وفتش منزله، وصادر جهاز حاسوب وآخر محمولاً وكاميرا تصوير، و 6 قطع من جهاز الذاكرة، و 4 هواتف محمولة وشريحتي هاتف نقال وكاسيت فيديو لحفلة زفاف ومجموعة أأراص مدمجة، ودفاتر ومذكرات وأجندة.

كما صادر جهاز الأمن الوقائي في الخليل شيكاً بقيمة 12 ألف شيكل من والد شاب جرى توقيفه على خلفية انتمائه السياسي. وقالت إنه جرى التحقيق معه في شأن حصوله على مستحقات مالية بدل سجنه لدى الاحتلال الإسرائيلي من جهات في غزة.

وفي باب التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية، قالت الهيئة إنها تلقت عدداً من شكاوى المواطنين في شأن عدم تنفيذ قرارات المحاكم. وقالت إن جهاز المخابرات العامة في الضفة واصل اعتقال عدد من المواطنين أياماً بعد صدور قرارات محاكم بإطلاق سراحهم.

اليوم السابع

انطلاق أعمال مؤتمر النساء البرلمانيات فى العالمين العربى والإفريقى بالجامعة العربية

المصدر: جريدة اليوم السابع الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م

اضغط هنا

انطلقت اليوم، الأحد، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال مؤتمر تعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات فى العالم العربى والإفريقى، وذلك تحت رعاية رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربى، وبمشاركة المستشار أول إيناس مكاوى مدير إدارة المرأة والطفل والأسرة بالجامعة العربية، وأحمد بن محمد الجروان رئيس البرلمان العربى، وعبد الواسع يوسف على الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة فى إفريقيا والعالم العربى، والدكتور عبد الله حسن محمود مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة العربية، الدكتور عصام شرف، رئيس وزراء مصر الأسبق. وأكدت المستشار أول إيناس مكاوى مدير إدارة المرأة والطفل والأسرة بالجامعة العربية أن استضافة الجامعة لهذا المؤتمر يأتى فى إطار احتفالات الجامعة العربية بيوم المرأة العربى، وتفعيلا لاتفاق الشراكة الصادر عن القمة العربية الإفريقية الثالثة التى عقدت بدولة الكويت 2013 للتعاون وكذلك لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا . وأعربت مكاوى فى كلمته الأمانة العامة أمام أعمال المؤتمر، إن أملها فى أن تتمكن المرأة المصرية من شغل نسبة كبيرة فى الانتخابات البرلمانية المرتقبة، موضحة أن النساء فى الجزائر يشغلن 31 % من مقاعد البرلمان وتونس 31،5 %. وقالت مكاوى إن المرأة فى رواندة تشغل أعلى نسبة مشاركة للمرأة فى البرلمان على مستوى العالم حيث تشغل 63 % من البرلمان الرواندى، مشددة على أهمية تعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات فى العالمين العربى

والإفريقى. وأوضحت أن المرأة عندما تدخل البرلمان لا تهتم فقط بقضايا النساء كما يشاع بل تهتم بقضايا الوطن ومصالحه، باعتبار أن المرأة فى العالمين العربى والإفريقى يمثلان نسبة تزيد عن 50 % من تعداد السكان. ونوهت فى كلمتها بإعلان القاهرة الصادر بشأن المرأة العربية لمتابعة تنفيذ أجندة بكين لما بعد عام 2015 والذى يتضمن المبادئ العربية المشتركة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة. ومن جانبه أشاد "الجروان" بالدور الهام الذى تلعبه الرابطة من أجل التعاون وتبادل القيم المشتركة الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بين كافة البرلمانات الإفريقية والعربية بما يؤدى إلى المساهمة فى تحقيق الأمن والسلام فى إفريقيا والعالم العربى، ويساهم أيضا إيجابيا فى التنمية ومحاربة الفقر والمجاعات وتعزيز دور المرأة فى عملية التنمية الشاملة فى بلدانها. وأشار الجروان - فى كلمته أمام المؤتمر - إلى الأهمية البالغة التى يوليها البرلمان العربى للدور الذى تلعبه المرأة العربية فى البرلمانات الوطنية انطلاقا من إيمانه بأهمية المرأة فى المجتمع الذى تشكل نصفه وتصنع وتربى وتعلم نصفه الآخر، وحرصا منه على تفعيل مبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة. وأوضح أن البرلمان العربى يضم 22 دولة عربية، يمثل كل دولة منها أربعة أعضاء برلمانيين بإجمالى / 88 /عضوا – وينص نظامه الأساسى على ضرورة مراعاة تمثيل المرأة فى عضوية البرلمان فهى تشغل /13/ مقعدا تمثل نسبة /15,5/ فى المائة من عضوية البرلمان من بينها ثلث أعضاء مكتب البرلمان – الذى يمثل أعلى جهاز فى البرلمان – واحدة منهم فى منصب النائب الأول لرئيس البرلمان، إضافة إلى رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب وهى إحدى لجان البرلمان الأربعة، إضافة إلى 11 عضوات سيدات أخريات. كما أوضح أن مشاركة المرأة فى البرلمان العربى هو جزء هام من مشاركتها فى عملية التنمية السياسية فى بلدانها وممارستها لحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما ينعكس على القطاعات المعنية بالنهوض بحقوق المرأة بصفة عامة فى العالم العربى أو القارة الإفريقية. وقال إن البرلمان العربى يدعو إلى إزالة العوائق أمام حصول المرأة على نصيبها العادل فى مراكز صنع القرار بشتى الدول خاصة العربية والإفريقية، وضمان شغلها مختلف الوظائف العامة وفقا لمعيار الكفاءة دون تمييز، داعين إلى أن تتضمن الدساتير والتشريعات العربية والإفريقية النصوص التى تضمن مساندة الحقوق السياسية للمرأة. وأكد أهمية قيام البرلمان العربى والجهات المعنية بالمرأة فى إطار جامعة الدول العربية بإصدار تقرير سنوى مفصل عن أوضاع المرأة العربية، يرصد التطور فى التشريعات الوطنية بالدول العربية ومدى التزامها بتطبيق نصوص هذه التشريعات فيما يتعلق بحقوق المرأة.. ودعا رئيس البرلمان العربى الإعلام إلى الالتزام بنقل الحقائق بمهنية وذلك لحذف الصورة الذهنية السلبية المصطنعة سواء عن المرأة العربية أو الإفريقية بصورة عامة والتى تسىء لها وتضعف وتشوه من قدراتها على المشاركة فى تحمل أعباء المجتمع على كافة الأصعدة أسوة بالرجل. وطالب رئيس البرلمان العربى بعدم إغفال الدور الكبير الذى يقع على عاتق الأسر، فالأسرة هى النواة الأولى التى يترعرع فيها الشبل وينمو ويكتسب العادات السوية أو السيئة، ويتعلم منها أنواع السلوك المتعددة حسب طبيعة التربية التى يتلقاها وحسب جو الأسرة الذى يعيش فيه، داعيا إلى ضرورة العمل على تنقية هذه الأجواء لكى لا يقع الأطفال فى شباك الجماعات المتطرفة وأفكارهم الظلامية، وذلك من خلال متابعة الأسر لأطفالهم وما يطلعون عليه خاصة فى ظل الانتشار الكبير لأجهزة التواصل الاجتماعى وإتاحتها لكافة الأعمار. كما حث الجروان الحكومات المختلفة على إنشاء برامج وخطط تعليمية تبرز أهمية دور المرأة فى المجتمع وتوعيتها بهذه الحقوق والواجبات، مما يدعم من مشاركتها فى الحياة السياسية بصورة فعالة بالترشيح أو الانتخاب، وفتح المجال امامها للمشاركة الفعالة فى الأنشطة النقابية ومنظمات المجتمع المدنى. ووجه نداء إلى جميع المنظمات العربية المعنية برعاية الطفل سواء المتصلة بها أو التابعة لجامعة الدول العربية، إلى العمل من أجل إنشاء دور رعاية للأطفال العرب الذين فقدوا ذويهم جراء الحروب والنزاعات المختلفة. ومن جانبه شدد الدكتور عبد الله حسن محمود مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة العربية على أهمية تعزيز العلاقات العربية الإفريقية لخدمة القضايا بين الجانبين وزيادة الاستثمارات المشتركة، خاصة أن العالم العربى يمتلك الموارد المالية والجانب الإفريقى يمتلك المواد الخام اللازمة لإقامة صناعات كبيرة تخدم الجانبين. وأكد فى كلمته، أهمية أعمال المؤتمر لدعم وتعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات من الجانبين، لافتا إلى أنها خطوة تأخرت كثيرا وسوف تساهم فى إثراء العلاقات العربية الإفريقية. ودعا إلى ضرورة إنشاء لجنة مشتركة من الجانبين العربى والإفريقى حتى تتدارس كافة مجالات التعاون بينهم خاصة العلاقات الاقتصادية وتنمية الاستثمارات العربية هناك، مشددا على أن الغرب استفاد كثيرا من ثروات العالمين العربى والإفريقى، وآن الأوان لإنشاء مشاريع مشتركة واستغلال ثروات العالم الافريقى لخدمة الجانبين. ومن جانبه أكد عبد الواسع يوسف على الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة فى إفريقيا والعالم العربى"إثيوبي" أهمية المؤتمر من اجل تعزيز العلاقات بين الجانبين وتبادل الخبرات بين النساء العربيات ونظيراتهن الإفريقيات، مشيرا إلى أن نسبة مشاركة المرأة كبيرة فى العديد من البرلمانات الإفريقية . يذكر أن المؤتمر يناقش على مدى ثلاثة أيام أوراق عمل خاصة بالتقارب

العربى الإفريقى، وآليات التقارب والتمكين السياسى للمرأة بين العالم العربى والافريقي،فضلا عن التمكين السياسى للمرأة الافريقية،والتمكين الاقتصادى للمرأة بالدول الإفريقية والعربية.

الالكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

انضمام دول الخليج كمنظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة

قانون خليجي موحد لمكافحة الفساد واسترداد الأموال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/09/article_929524.html

أوضح لـ"الاقتصادية" مصدر خليجي، عن طرح عدد من القرارات المتعلقة بالأجهزة المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبرزها قانون موحد لمكافحة الفساد.

وبحسب المصدر، يستمر الاجتماع التحضيري الأول للوكلاء والمساعدين والمسؤولين الذي بدا أمس بالدوحة ويختتم اليوم بمناقشة المسودة النهائية للقرارات الأولية التي سترفع للقيادات في أجهزة مكافحة الفساد الخليجي خلال اجتماع، من المتوقع أن يعقد أواخر الشهر الجاري لاعتمادها, ومن أبرز تلك القرارات قانون يضمن استرداد الأموال المحصلة من جرائم الفساد، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة لأجهزة مكافحة الفساد الخليجي بين دول المجلس.

كما وبين لـ"الاقتصادية"، مقترح لرصد جائزة خليجية سنوية لأفضل مؤلف أو ناشر في مكافحة الفساد.

وكان الاجتماع قد بحث عددا من الموضوعات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس ومن بينها انضمام مجلس التعاون بصفته منظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومشروع تبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس، وتوصيات ورشة العمل التي عقدت في مسقط حول (مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية)، وندوة (دور البرامج التوعوية في حماية النزاهة)، كما سيبحث الاجتماع المرئيات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة.

كما عمل الاجتماع على إعداد جدول أعمال الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015
م
http://www.alyaum.com/article/4045814

الشرق

المصدر: جريدة الشرق الاحد 19 ربيع الاخر 1436هـ - 8 فبراير 2015م

http://www.alsharq.net.sa/2015/02/08/1293296

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
20 ربيع الاخر 1436هـ - 9
فبراير 2015م

اضغط هنا

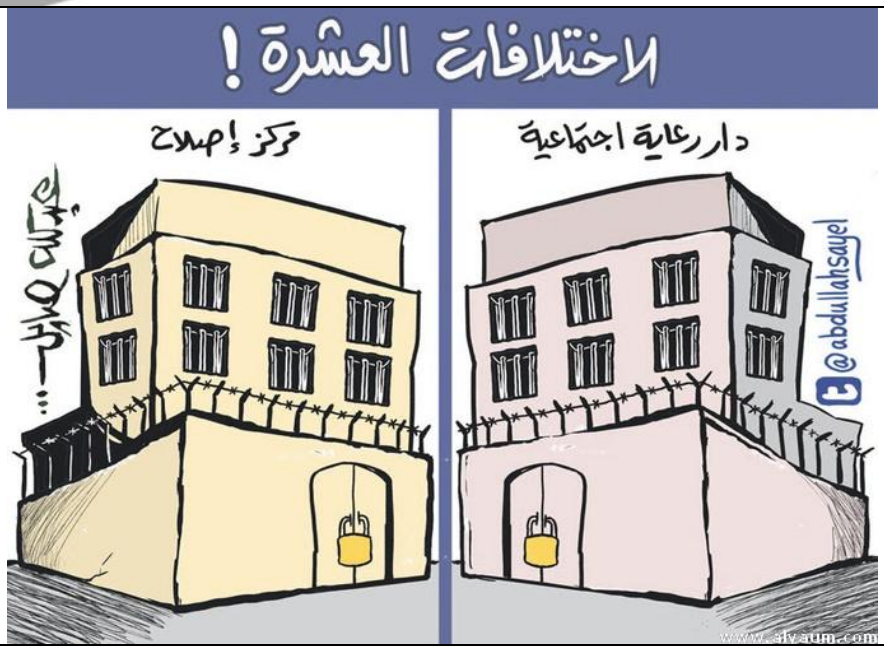

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
20 ربيع الاخر 1436هـ - 9
فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4046104

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6032

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Cartoon201502106269.htm

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م

http://www.al-jazirah.com/2015/20150211/cr1.htm

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 22 ربيع الاخر 1436هـ - 11 فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4046481

	المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150212/Cartoon201502126276.htm
	المصدر: جريدة الشرق الخميس 23 ربيع الاخر 1436هـ - 12 فبراير 2015م http://www.alsharq.net.sa/2015/02/12/1295325